دولة الكويت

وزارة المالية

شئون الميزانية العامة

بيان وزير المالية

عن الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية

ومشروع الميزانية للسنة المالية

2015/2014

المقدم من

معالي / أنس خالد الصالح

وزيـــر الماليـــة

محتويات بيـــان وزيـر الماليـــة

عن الأوضـــاع الاقتصاديـة والمالية والنقديـة

ومشـــروع ميزانيـة الســـنة الماليـــة 2015/2014

الفصل	المحتـــــــــوى	رقم الصفحة
	مقدمة	4
	ملخص بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية ومشروع ميزانية السنة المالية 2015/2014	6
الفصل الأول	التوجهات والسياسات الاقتصادية للسنة المالية 2015/2014	18
	أولا : مبادئ ومرتكزات العمل الاقتصادي:	19
	ثانيا: توجهات الخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2016/2015_2020/2019	20
	ثالثا: برنامج عمل الحكومة 2014/2013_2017/2016	23
الفصل الثاني	التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الكويتي	25
	أولا: التطورات الاقتصادية في العالم	26
	ثانيا: عقبات في طريق تعافي الاقتصاد العالمي	30
	ثالثا: الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	32
	رابعا: التوقعات المستقبلية لدولة الكويت:	34
	خامسا: التطورات في السوق النفطية	36
	(1) الطلب العالمي على النفط الخام :	36
	(2) عرض النفط الخام في الدول من خارج منظمة الأوبك :	38
	(3) انتاج دول منظمة الأوبك:	40
الفصل الثالث	مؤشـــرات الأداء الاقتصـــــادي لدولـة الكويـت	42
	أولا: الاختلالات الاقتصادية	43
	ثانيا: موجز التطورات الاقتصادية في دولة الكويت	46
	(1) الناتج المحلي الإجمالي	46
	(2) عناصر القوة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي	50
	ثالثا: أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية	51
	رابعا: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	55
	خامسا: تطورات سوق الكويت للأوراق المالية	56
	سادسا: معدل التضخم	57
	سابعا: السكان والقوى العاملة	60
	ثامنا: تنمية مشاركة القطاع الخاص في أنشطة القطاع النفطي:	63

	تاسعا: ادارة المفاوضات الاقتصادية	65
الفصل الرابع	تطورات المالية العامة 2001/2000ـ2013/2012	80
	أولا: مقدمة	81
	ثانيا: عناصر القوة في المالية العامة للدولة	81
	ثالثا: عناصر الضعف في الإيرادات العامة للدولة	83
	رابعا: عناصر الضعف في الانفاق العام للدولة	85
	خامسا: التحديات المستقبلية للمالية العامة للدولة	86
	(1) تزايد الانفاق على الدعم	86
	(2) استحالة استدامة الإنفاق على المرتبات وما في حكمها	88
	(3) العجز الاكتواري	90
	(4) تحديات النفط والغاز الصخري وكفاءة استخدام الطاقة	91
الفصل الخامس	مشروع ميزانية السنة المالية 2015/2014 والأسس التي بني عليها	94
	أولا: مقدمة	95
	ثانيا: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014	96
	الباب الأول ـ الإيرادات النفطية	98
	الإيرادات غير النفطية	99
	الباب الثاني – الضرائب على صافي الدخل والأرباح	100
	الباب الثالث – الضرائب والرسوم على الممتلكات	102
	الباب الرابع – الضرائب والرسوم على السلع والخدمات	103
	الباب الخامس – الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية	103
	الباب السادس – إيرادات الخدمات	104
	الباب السابع – الإيرادات والرسوم المتنوعة	109
	الباب الثامن – الإيرادات الرأسمالية	110
	ثالثا: النفقات العامة: ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية	112
	(1) اعتمادات الباب الأول ـ المرتبات للسنة المالية 2015/2014 بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014	112
	(2) اعتمادات الباب الثاني ـ المستلزمات السلعية والخدمات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014	115
	(3) اعتمادات الباب الثالث ـ وسائل النقل والمعدات والتجهيزات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014	117
	(4) اعتمادات الباب الرابع ـ المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة للسنة المالية 2015/2014	119
	(5) اعتمادات الباب الخامس ـ المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014	122
الفصل السادس	الخاتمة	124

بيان وزير المالية

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية

ومشروع ميزانية السنة المالية 2015/2014

مقدمة:

تنص المادة (13) من المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على أن:

"يعد وزير المالية مشروع الميزانية، كما يعد بيانا يتضمن عرضا عاما للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلا لما يهدف إليه"

واستنادا إلى ذلك يسرني أن أعرض عليكم بيانا يتناول تحليلا للأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية، متضمنا الأوضاع المالية والنقدية للدولة، وكذلك للتحديات الحالية التي تواجهها المالية العامة في الكويت، فضلا عن أهم تطورات الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية، وتحليلا لما يهدف إليه مشروع ميزانية السنة المالية 2015/2014، مع ما يتضمنه من توضيح للأسس والمرتكزات التي أخذت في الاعتبار لدى إعداد تقديرات مشروع الميزانية، والتأكيد على الدور الذي تقوم به الميزانية العامة للدولة كأداة للسياسة المالية لدولة الكويت في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة للدولة.

ويعد بيان وزير المالية وثيقة اقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية نظرا لما تحتويه من بيانات ومعلومات وتوجهات وسياسات ودراسة وتحليل للأوضاع الاقتصادية لدولة الكويت، وتكمن أهميته في استفادة متخذي القرار في مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية والباحثين المعنيين بالمالية العامة لدولة الكويت من هذه الوثيقة.

ونأمل في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواردة بمشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2015/2014، ومن ثم تحقيق الأهداف والتوجهات السامية لحضرة صاحب السمو الأمير الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، لتحسين ورفع المستوى المعيشي للمواطن الكويتي، والعمل على تعزيز مستويات رفاهيته في ظل نظام اقتصادي حر يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة عملية التنمية والنشاط الاقتصادي على المستوى الكلي، وأن نعمل جميعا وبتضافر جهود السلطتين التنفيذية والتشريعية لرفع اسم دولة الكويت عاليا لتأخذ مكانها الطبيعي والريادي بين دول المنطقة والعالم.

والله نسأل أن نكون قد وفقنا في عرض الأوضاع الاقتصادية للدولة والأسس التي بني عليها مشروع الميزانية للسنة المالية 2015/2014 بقدر كبير من الدقة والشفافية.

والله ولي التوفيق ،،،

أنس خالد الصالح

وزير المالية

ملخص بيان وزير المالية

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية

ومشروع ميزانية السنة المالية 2015/2014

- تتمثل أهم المبادئ الأساسية التي تحكم صناعة السياسات الاقتصادية في الكويت في العمل على استمرار المحافظة على درجة عالية من الاستقرار النقدي والمالي، والاستمرار في تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي، وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ذات طابع الاستثمار المباشر إلى البلاد، وضمان استمرار سلامة وقوة الجهاز المصرفي، واستمرار العمل على ترشيد الإنفاق العام.

- حتى اليوم ما زالت الحكومة تلعب دورا حيويا كمنتج للسلع والخدمات الرئيسة وكموظف لقوة العمل الوطنية، لذلك يرتفع حجم الإنفاق الحكومي في الدولة بحيث يمثل أهم جوانب الإنفاق على الإطلاق في الاقتصاد المحلي، وتهدف الكويت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي بحيث يتنوع هيكل الانتاج المحلي ويقل اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية، غير أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي ما زالت محدودة بالمقاييس العالمية، وهو ما يضع الحكومة في مأزق ضرورة استيعاب كافة الداخلين الجدد من المواطنين الى سوق العمل والذين لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل في القطاع الخاص، وبالطبع مثل هذه الاختلالات لها انعكاسات هامة على مالية الدولة وبصفة خاصة إنفاقها العام.

- تتصف بيئة الأعمال في الكويت بأنها غير مشجعة للاستثمار، سواء أكان الاستثمار الخاص المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تحتل الكويت مراكز متأخرة في الترتيب الدولي كمركز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعكس الحاجة الى تحسين بيئة الأعمال من الناحية الإجرائية والتشريعية، على الرغم من حزمة القوانين الجديدة التي أصدرتها الدولة في هذا الجانب.

- تعتمد الحكومة في إنفاقها العام على الإيرادات التي تأتي من عمليات تصدير النفط الخام، في الوقت الذي يتركز الانفاق العام للدولة في الانفاق الجاري والذي يصعب تخفيضه، كما أن السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة تتسم بأنها إما أن يتم تقديمها بصورة مجانية أو بدعم مالي كبير، وهو ما يجعل سعرها يختلف بصورة جوهرية عن تكلفتها الحقيقية على الدولة، ونظرا لأن الحكومة لا تجمع إلا قدرا محدودا جدا من الضرائب، فإن هذا الوضع يجعل المالية العامة للدولة عرضة للتقلب بشكل مستمر مع اتجاهات السوق العالمي للنفط الخام، كما أن مثل هذا الاختلاف بين طبيعة الإيرادات العامة وطبيعة النفقات العامة يزيد من المخاطر المالية للدولة عندما تميل الإيرادات العامة نحو التراجع.

- تتمثل الأهداف الاستراتيجية للتنمية حتى عام 2035 في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة دخل الفرد، وأن يقود القطاع الخاص التنمية وفق آليات محفزة، ودعم التنمية البشرية والمجتمعية، وتطوير السياسات السكانية لدعم التنمية، والإدارة الحكومية الفعالة، وتعزيز الهوية الإسلامية والعربية.

- جاء برنامج عمل الحكومة 2014/2013-2017/2016 ليؤكد على أهمية التحديات التي تواجه الكويت على صعيد استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي يتمثل أهمها في التحديات الأمنية، والتحديات المجتمعية، والتحديات التنموية، والتحديات الاقتصادية، وتحديات التميز المؤسسي، وتتمثل أهم مرتكزات برنامج عمل الحكومة في حماية وتطوير النظام الديمقراطي وتعزيز المكتسبات الدستورية، وترسيخ سيادة القانون ودولة المؤسسات، وضمان العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وتدعيم أركان الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، والالتزام بالنهج الإصلاحي الشامل على مختلف الأصعدة، وخاصة الاقتصادي والإداري والمالي، بهدف تنشيط وتحديث الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، وتفعيل دور الإدارة العامة في التنمية، وإصلاح التعليم باعتباره الرافد الأساسي للتنمية البشرية، وتعميق الاهتمام برعاية الشباب وتوفير فرص العمل التي تكفل لهم العيش الكريم، والحفاظ على الثقافة والهوية الكويتية، والانفتاح على العالم، وتعزيز التسامح ومواكبة التقدم العالمي والتعامل الإيجابي مع الثقافة العالمية، دون المساس بالهوية والثوابت الوطنية.

- وفقا لآخر تقديرات صندوق النقد الدولي من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية تحسنا واضحا، حيث يتوقع أن يرتفع معدل النمو العالمي من 3٪ عام 2013 الى حوالي 3.6٪ في 2014، وإلى 3.9٪ 2015، بصفة خاصة يتوقع أن تنمو الاقتصاديات المتقدمة بحوالي 2.5٪ في 2014-2015، وتتمثل أهم محفزات هذا النمو في وقف الاتجاه نحو التقشف المالي واستمرار السياسات النقدية التوسعية. أما أقوى معدلات النمو في الدول المتقدمة فيتوقع أن يحدث في الاقتصاد الأمريكي، بينما يتوقع أن تنمو منطقة اليورو بمعدلات نمو موجبة لأول مرة منذ فترة طويلة، وإن كان النمو يتوقع أن يكون أضعف في الدول المثقلة بالديون. أما في الاقتصادات الناشئة والنامية فيتوقع أن يتعافى النمو من 4.7٪ في 2013 إلى حوالي 5٪ في 2014 و 5.5٪ في 2015، يساعدها في ذلك نمو الطلب في الاقتصادات المتقدمة، وبالنسبة للصين فيتوقع ان يستمر النمو عند 7.5٪ في 2014 حيث تسعى الحكومة لكبح نمو الائتمان وادخال اصلاحات في القطاع المالي لضمان استدامة النمو على نحو أكثر توازنا، وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتوقع أن يرتفع النمو بصورة معتدلة في 2014-2015، ويتركز معظم هذا النمو في الدول المصدرة للنفط، بينما يساهم الانفاق العام في الدول غير النفطية في تعزيز النمو، وسوف يظل الكثير من الدول المستوردة للنفط يعاني من مشكلات عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والظروف الأمنية والتي من المتوقع أن يستمر أثرها السلبي على مستويات الثقة في تلك الاقتصادات وكذلك على مستويات النشاط الاقتصادي.

- وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي حول المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية لدولة الكويت خلال الفترة من 2013 حتى 2019، يتوقع أن يتزايد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار 2007) من 20.6 مليار دينار في 2013 الى 25.1 مليار دينار في 2019، بمعدل نمو يتراجع من 6.2٪ في 2012 الى 3.9٪ في 2019، أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فمن المتوقع أن يتزايد من 51.5 مليار دينار في 2013 الى 59.3 مليار دينار في 2019، وبسبب النمو السكاني الكبير يتوقع أن يتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية من 13240.4 دينارا (47639 دولار أمريكي) في عام 2013 إلى 12935.1 دينار (46540.3 دولار أمريكي) في عام 2019.

- يتوقع أن يتزايد الاستثمار المحلي في دولة الكويت كنسبة من الناتج المحلي من 16.4٪ في عام 2013 إلى 25.6٪ في عام 2019، في الوقت الذي يتراجع فيه الادخار الوطني كنسبة من الناتج من 55.2٪ عام 2013 الى 50.7٪ في عام 2019، كما يتوقع أن يظل معدل التضخم عند مستويات منخفضة، وإن ارتفع من 2.7٪ في عام 2013 الى 4٪ في المتوسط خلال السنوات 2015-2019، بينما ستظل معدلات البطالة عند مستوى 2.1٪ حتى العام 2019. كذلك من المتوقع استمرار النمو السكاني في الدولة بحيث يرتفع عدد السكان من 3.9 مليون نسمة في 2013 الى 4.6 مليون نسمة في 2019، بما يترتب عليه استمرار الضغوط على البنية التحتية والخدمات وسوق العمل.

- بالنسبة للتطورات في السوق النفطية تشير التوقعات الى ارتفاع الطلب على النفط العالمي بحوالي 1.04 مليون برميل يوميا، ليصل الى 90.78 مليون برميل يوميا خلال عام 2014، حيث تنتج هذه الزيادة في الطلب من الدول الغير صناعية والصين والاتحاد السوفيتي السابق، في حين تشير التوقعات الى ارتفاع الانتاج من الدول خارج منظمة الأوبك ليصل الى 55.3 مليون برميل يوميا خلال عام 2014 بسبب توقع ارتفاع في نمو انتاج الولايات المتحدة وكندا والبرازيل والسودان وجنوب السودان، بينما يتوقع أن يستقر انتاج منظمة الأوبك عند 30 مليون برميل يوميا من اجل المحافظة على توازن السوق ومستويات الاسعار للمنتجين والمستهلكين.

- بالنسبة لنمو الناتج في الكويت ووفقا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية 51289.6 مليون دينارا في 2012 بمعدل نمو 15.7٪ عن العام السابق، فإذا ما أضيف إليها صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج (الفرق بين دخول عوامل الانتاج الكويتية العاملة في الخارج، ودخول عوامل الانتاج الأجنبية العاملة في الكويت)، فإن الناتج القومي للكويت في عام 2012 يرتفع الى 53862.6 مليون دينارا. كذلك بلغ اجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي في ذات العام 19124.2 مليون دينار، في الوقت الذي بلغ فيه صافي الادخار 26988.3 مليون دينار، في الوقت الذي بلغ فيه صافي التكوين الرأسمالي 4816.3 مليون دينار.

- بالنسبة لتوزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (نفطي وغير نفطي)، بلغ الناتج المحلي من القطاع النفطي 32119.9 مليون دينار، بمعدل نمو 19.4٪، بينما بلغ الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية 20920.8 مليون دينار، بمعدل نمو 10.3٪، مثلت خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية، والمؤسسات المالية، والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال الجانب الأكبر منها بقيمة تساوي 12382.6 مليون دينار، أما بالنسبة للتوزيع النسبي للناتج فإن نسبة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ في عام 2012 حوالي 60.6٪، بينما تبلغ نسبة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي حوالي 39.4٪.

- بالنسبة لأهم التطورات النقدية، بلغ معدل النمو في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) نحو 9.5٪ في نهاية عام 2013، مقارنة بمعدل 6.9٪ خلال عام 2012، كما ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية بنسبة 7٪ في نهاية عام 2013، لتصل إلى نحو 28129.4 مليون دينار، مقابل نحو 26276 مليون دينار في نهاية عام 2012، كذلك ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين في نهاية عام 2013 إلى نحو 28960.9 مليون مقارنة بمستواها بنحو 26796.8 مليون دينار في نهاية عام 2012.

- تراجعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل لدى البنوك المحلية بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي خلال عام 2013 مقارنة بعام 2012، وكان التراجع في متوسطات أسعار الفائدة لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي بدرجة أكبر نسبيًا مقارنة بنظيرتها بالدولار الأمريكي، ونتيجة لذلك تقلصت هوامش أسعار الفائدة القائمة لصالح الودائع بالدينار الكويتي بين متوسطات تلك الأسعار لمعظم الآجال.

- بالنسبة لمعدل صرف الدولار الأمريكي بالدينار الكويتي بلغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر لصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال عام 2013 ما نسبته 2.1٪، في حين شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسة الأخرى تقلبات أكثر اتساعًا في نهاية عام 2013، حيث بلغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي نحو 22.3٪ مقابل الين الياباني، ونحو 10.8٪ مقابل الجنيه الإسترليني، ونحو 10.4٪ مقابل اليورو، ونحو 8.0٪ مقابل الفرنك السويسري.

- ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (تشمل البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في دولة الكويت) في نهاية عام 2013 بما قيمته 4336.2 مليون دينار بنسبه 9.2٪، ليصل إلى نحو 51.48 بليون دينار مقارنة بمستواه البالغ نحو 47.14 بليون دينار في نهاية عام 2012.

- تظهر البيانات الأولية لميزان مدفوعات دولة الكويت للعام 3102 استمرار الفوائض المحققة في الموازين الخارجية، حيث سجل الحساب الجاري فائضا بلغت قيمته نحو 20316 مليون دينار خلال عام 2013 مقابل فائض بلغت قيمته نحو 22062 مليون دينارا خلال عام 2012، وجاء تراجع فائض الحساب الجاري المشار إليه ليعكس بصفة أساسية تراجع فائض الميزان السلعي، لتصل قيمة الفائض السلعي إلى نحو 25442 مليون دينارا خلال عام 2013، مقارنة بفائض قيمته 26762 مليون دينارا في عام 2012.

- شهد سوق الكويت للأوراق المالية تحسنا ملحوظا في نهاية عام 2013، حيث ارتفعت قيمة وكمية الأسهم المتداولة بما نسبته 53.95٪ و52.17٪ على الترتيب مقارنة بمستوياتها المقابلة في عام 2012، كما ارتفعت مؤشرات الأسعار في نهاية عام 2013 عن نهاية عام 2012 بما نسبته 27.22٪ للمؤشر العام للأسعار، وبما نسبته 8.43٪ للمؤشر الوزني، وسجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات الكويتية المدرجة ارتفاعا نسبته 5.69٪ في نهاية عام 2013 مقارنة بنهاية عام 2012.

- وفقا لنشرات الإدارة المركزية للإحصاء الخاصة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك، ارتفع معدل التضخم بنسبة 2.7٪ في سنة 2013، وبالمقارنة مع متوسط معدل التضخم في 2012 فإن معدل التضخم تراجع من 3.2٪ في 2012، وبمقارنة معدل التضخم لمواد ومجموعات الإنفاق الرئيسة بين سنة 2012 و2013 نجد ارتفاعا في معدلات التضخم لعشرة منها وهي: (مجموعة الأغذية والمشروبات، السجائر والتبغ، خدمات المسكن، المفروشات المنزلية ، الصحة، النقل، الترفيهية والثقافية، التعليم، المطاعم والفنادق ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة)، أما بالنسبة لمجموعتي الكساء وملبوسات القدم ومجموعة الاتصالات نجد انخفاضا في معدلات التضخم فيها.

- بلغ عدد السكان في الفئة العمرية 15 عاما فأكثر في الكويت 3059816 نسمة في 2013/6/30، ويبلغ عدد السكان الكويتيين في سن 15 سنة فأكثر 771448 نسمة، منهم 406161 نسمة داخل قوة العمل بنسبة 52.6٪، و365287 نسمة خارج قوة العمل بنسبة 47.4٪، في الوقت الذي يبلغ فيه عدد السكان غير الكويتيين في سن 15 سنة فأكثر 2288368 نسمة، منهم 1922728 نسمة داخل قوة العمل بنسبة 84٪، و 365640 نسمة خارج قوة العمل بنسبة 16٪.

- بلغ اجمالي عدد العاطلين عن العمل من الكويتيين 11850 بنسبة 2.9٪ من اجمالي قوة العمل الكويتية، وقد بلغ اجمالي عدد العاطلين عن العمل من غير الكويتيين 32331 بنسبة 1.7٪ من إجمالي قوة العمل غير الكويتية، بينما بلغ اجمالي عدد العاطلين في الكويت 44181 بنسبة 1.9٪ من إجمالي قوة العمل في الدولة.

- إن كافة السيناريوهات المستقبلية عن أعداد الداخلين الجدد من المواطنين الى سوق العمل توضح أنه لا يمكن للقطاع الحكومي الاستمرار في استيعاب كافة الداخلين الجدد الى سوق العمل، حيث ترتفع البطالة المقنعة في هذا القطاع على نحو واضح في الوقت الحالي مع استمرار عمليات التعيين فيه، الأمر الذي يعقد من بيروقراطية العمل الحكومي ويؤدي الى ضعف الانتاجية، وهو ما يؤكد أهمية إيجاد حلول جذرية لرفع قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة الوطنية بعيدا عن القطاع الحكومي.

- يشير التحليل طويل الأجل للمالية العامة للدولة أن الإيرادات العامة قد تزايدت من 4965 مليون دينارا (أو ما يعادل 47.8٪ من الناتج المحلي) عام 2001/2000 إلى 32008 مليون دينارا (أو ما يعادل 59٪ من الناتج المحلي) عام 2013/2012، بمعدل نمو متوسط بلغ 16.2٪ خلال الفترة، غير أن الإيرادات العامة للدولة، على الرغم من ارتفاعها، تميل الى التركز في مصدر واحد وهو الايرادات النفطية، والتي ارتفعت نسبتها إلى اجمالي الإيرادات العامة من 84.8٪ عام 2002/2001، الى 94.5٪ عام 2012/2011، وفي المتوسط تمثل الإيرادات النفطية 91.8٪ من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة من 2000-2013، في ذات الوقت تراجعت نسبة الإيرادات غير النفطية من 15.2٪ من اجمالي الإيرادات العامة عام 2002/2001 الى 5.5٪ فقط عام 2012/2011، على الرغم من زيادتها من الناحية المطلقة، وفي المتوسط بلغت نسبة الإيرادات غير النفطية 8.2٪ خلال الفترة من 2000-2013، وهي تطورات لا تضمن الاستقرار المطلوب في الإيرادات العامة للدولة، حيث تتقلب الإيرادات النفطية بشكل واضح مع تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي للنفط الخام.

- تزايد الإنفاق العام للدولة على نحو مقلق من 3188 مليون دينارا عام 2001/2000 (قبل استقطاع مخصص احتياطي الأجيال القادمة) الى 19307 مليون دينارا عام 2013/2012 (قبل استقطاع مخصص احتياطي الأجيال القادمة) أي بنحو أكثر من 6 أضعاف خلال 13 عاما، وتتمثل المشكلة الأساسية في أن الإنفاق العام للدولة يتركز أساسا في الإنفاق الجاري، ومن المعلوم أنه في حال تراجع الايرادات العامة للدولة يصعب تخفيض هذا المستوى من الإنفاق لأنه غالبا ما يرتبط بمخصصات يصعب المساس بها مثل الأجور والمرتبات والدعم وغيرها من أوجه الانفاق الجاري، الأمر الذي يجعل هيكل الانفاق العام للدولة يتصف بالجمود النسبي. على الجانب الآخر فإن الانفاق الرأسمالي العام (الباب الرابع) بلغ في المتوسط 9.4٪ فقط من اجمالي الإنفاق العام، وهي نسبة متواضعة جدا، ولا تعكس الطاقة الادخارية الضخمة للاقتصاد الوطني.

- من الواضح أن الإنفاق العام للدولة في حاجة الى ترشيد من خلال سبل متعددة أهمها، وقف الاتجاه الحالي نحو رفع المرتبات بحيث يبنى على أسس اقتصادية ومالية سليمة، والبحث عن صيغة مناسبة للزيادة في المرتبات والأجور تحافظ على القوة الشرائية لدخول العاملين في الدولة من جانب وتخفف الضغوط على الميزانية العامة للدولة من جانب آخر، والبحث في كيفية ترشيد الدعم الحالي الذي تقدمه الدولة، بحيث يوجه أساسا نحو المستحقين الحقيقيين له، وبحيث يساعد أساسا في ضمان تخفيف تكلفة المعيشة عن الفئات محدودة الدخل.

- يجب أن تنظر الدولة بجدية في تعزيز الايرادات غير النفطية من خلال اعادة النظر في هيكل الضرائب الحالي بما يساعد على تحقيق التنويع المناسب للإيرادات، كما أنه من الواضح أن الكويت تحتاج الى إعادة تقييم أسعار السلع والخدمات العامة والرسوم التي تتقاضاها الدولة لها بحيث تقترب من تكلفتها الحقيقية وبما يساعد على رفع مستويات الإيرادات غير النفطية للحكومة، ويضمن قدرا أكبر من الاستقرار فيها.

- تواجه المالية العامة لدولة الكويت عدة تحديات أهمها استمرار زيادة المصروفات الجارية على النحو الذي يؤدي الى إضافة أعباء دائمة سوف يكون التخلص منها مكلفا للغاية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المستقبل، بصفة خاصة تزايد الانفاق على الدعم، واستحالة استدامة الإنفاق على المرتبات وما في حكمها بمعدلات نموها الحالية، ومخاطر تزايد أعباء العجز الاكتواري. من ناحية أخرى تتزايد تحديات النفط والغاز الصخري على الإيرادات النفطية، فضلا عن ارتفاع كفاءة استخدام الطاقة في الاقتصاديات المتقدمة.

- إن السيناريوهات المختلفة للمالية العامة للكويت توضح بجلاء مدى خطورة استمرار الوضع الحالي للموازنة العامة للدولة معتمدة على مصدر واحد للإيرادات تقريبا، وكذلك استمرار قيام الدولة بالإنفاق عند المستويات الحالية دون ما محاولة لترشيد جوانب كثيرة من هذا الإنفاق، بصفة خاصة على أشكال الدعم المختلفة، وأن الآثار التي يمكن أن تترتب على عدم التصدي لاختلالات الموازنة العامة جوهرية إلى الحد الذي قد تلجأ فيه الدولة الى خيارات خطرة للتعامل مع مستويات العجز المتوقع في المستقبل.

- تشير بيانات تطورات المالية العامة في السنة المالية 2013/2012 أن قيمة الإيرادات العامة الفعلية المحصلة بلغت نحو 32 بليون دينار، بارتفاع نسبته 5.9٪، مقارنة بنظيرتها خلال السنة المالية السابقة، كما سجلت المصروفات العامة الفعلية خلال السنة المالية ارتفاعا نسبته 13.5٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة لتصل إلى نحو 19.3 بليون دينار، في الوقت الذي سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية 2013/12 فائضا فعليا قيمته نحو 12.7 بليون دينار، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

- تمثلت أهم القواعد والأسس والتوجهات المالية والاقتصادية في أعداد مشروع الميزانية للسنة المالية 2015/2014 في الآتي:

  - الاستمرار في تفعيل مبدأ توحيد وظائف الميزانية في وزارة المالية ،حيث تقوم وزارة المالية بإعداد تقديرات كافة أبواب مصروفات الميزانية بما يساعد على تكامل الدراسة وربط أبواب المصروفات ببعضها مما ينعكس إيجابيا على دقة التقديرات.

  - ضرورة العمل على إعداد ميزانية تنموية تلبي متطلبات المواطنين من كافة الخدمات العامة مع التركيز على تطوير خدمات التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والأمنية وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الحيوية والضرورية للبنية الأساسية والمرافق العامة.

  - توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بإعداد ودراسة تقديرات الإيرادات والمصروفات، بما يتفق مع السياسات العامة للدولة والقوانين والمراسيم والقرارات الصادرة حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات.

- العمل على إصلاح هيكل المالية العامة، بالعمل على تنمية الإيرادات غير النفطية وزيادة نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة، والحد من الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري.

- ترشيد الإنفاق العام وضغط المصروفات دونما إخلال بقدرة الجهات الحكومية على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها وأداء أعمالها بالكفاءة المطلوبة.

- قدرت الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والمتوقع تحصيله خلال السنة المالية 2015/14 بمبلغ 000 040 069 20 دينار بزيادة مقدارها 000 157 973 1 دينار عن تقديرات السنة المالية 2014/13 والبالغة 000 883 095 18 دينار أي بنسبة 10.90٪، وقد بلغت تقديرات الإيرادات النفطية بمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014 مبلغ 000 673 805 18 دينار بزيادة مقدارها 000 531 922 1 دينار عن تقديرات السنة المالية 2014/2013 والبالغة 000 142 883 16 دينار بنسبة 11.39٪، وتساهم الإيرادات النفطية بنسبة 93.71٪من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2015/14، بينما كانت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2014/13 بنسبة 93.30٪.

- تم تقدير الإيرادات النفطية طبقا للأسس التالية:

حصة دولة الكويت المقررة في منظمة الأوبك	2.700 مليون برميل/اليوم
سعر البرميل	75 دولار أمريكي/برميل
سعر الصرف	286 فلس/دولار أمريكي
السنة المالية 2015/14	365 يوم
خصم تكاليف الإنتاج	المقدرة بمبلغ 2483 مليون دينار

- تتمثل الإيرادات غير النفطية في ضريبة الدخل من غير شركات النفط، والضرائب والرسوم على الممتلكات، ورسوم القيد والتسجيل، والضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية، وإيرادات الخدمات، والإيرادات والرسوم المتنوعة، والإيرادات الرأسمالية، وقد قدرت بمبلغ 000 367 263 1 دينار، بزيادة قدرها 000 626 50 دينار عن تقديرات السنة المالية 2014/13، والمقدرة بمبلغ 212 1 000 741 دينار، أي بنسبة زيادة 4.17٪، وتساهم الإيرادات غير النفطية بنسبة 6.29٪ من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2015/14، بينما كانت مساهمتها من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2014/13 بنسبة 6.70٪.

- **وفقا لمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2015/2014 تقدر المصروفات بالميزانية بمبلغ 000 548 684 21 د.ك (واحد وعشرون مليارا وستمائة وأربعة وثمانون مليونا وخمسمائة وثمانية وأربعون ألف دينـــــار)، موزعة على أبواب الميزانية الخمس على النحو التالي:**

  - **بلغت جملة اعتمادات الباب الأول – المرتبات ـ للسنة المالية 2015/2014 للوزارات والإدارات الحكومية 5586 مليون دينار بمعدل زيادة 7.5٪ عن المعتمد للسنة المالية السابقة 2014/2013 وهو 5194 مليون دينار، ويلاحظ أن نسبة اعتمادات العمالة الوطنية إلى إجمالي الاعتمادات بالباب الأول ـ المرتبات (فيما عدا العسكريين) تبلغ 89٪، وبلغت نسبة هذه العمالة إلى إجمالي عدد الموظفين (فيما عدا العسكريين) 69٪ وقد كانت هذه النسبة في السنتين السابقتين 2013/2012، 2014/2013 نحو 68٪.**

  - **بلغت اعتمادات البـــاب الثاني – المستلزمات السلعية والخدمات للسنة الماليـــــة 2015/2014، مبلغ 000 731 916 3 دينار وذلك بزيادة عن اعتمادات السنة المالية 2014/2013 مقدارها 000 002 43 دينار و البالغة 000 729 873 3 وبنسبة زيادة 1.1٪.**

  - **بلغت اعتمادات الباب الثالث ـ وسائل النقل والمعدات والتجهيزات للسنـــة الماليـــة 2015/2014 مبلغ 000 374 289 دينار وذلك بنقـــص مـــقداره (000 928 61) دينار عن اعتمادات السنة المالية السابقة 2014/2013 والبالغة 000 302 351 دينار، أي بنسبة انخفاض 17.63٪.**

  - **قدرت اعتمادات الباب الرابع - المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة بمشروع ميزانية السنة المالية 2015/2014 بمبلغ 1758 مليون دينار موزعة على النحو التالي:**

اعتمادات الباب الرابع - المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة للسنة المالية 2015/2014

المشاريع الجديدة للسنة المالية 2015/2014	13,520,000	د. ك
المشاريع المعتمدة (الجاري تنفيذها)	1,315,210,000	د. ك
الأعمال الإنشائية الصغيرة وصيانة المنشآت والمرافق	379,872,000	د. ك
الاستملاكات العامة	49,398,000	د. ك
الإجمـــالي	1,758,000,000	د. ك

- بلغت اعتمادات الباب الخامس – المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية للسنة المالية 2015/2014 مبلغ 000 443 134 10 دينار وذلك بزيادة قدرها 500 663 772 دينار عن الاعتمادات المدرجة في السنة المالية 2014/2013 والبالغة 500 779 361 9 دينار بزيادة بنسبة 8.25٪، وهي محصلة الزيادة في بعض الجهات والنقص في البعض الآخر.

- يقـــدر العجز المتوقع في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2015/2014 بمبلغ 000 768 632 6 د.ك (ستة مليارات وستمائة واثنان وثلاثون مليونا وسبعمائة وثمانية وستون ألف دينار) وذلك بسبب زيادة المصـروفات والمخصصات عـن الإيـرادات في الميزانية، ويغطى من الـمـال الاحتياطي العام للدولة.

الفصل الأول

التوجهات والسياسات الاقتصادية
للسنة المالية 2015/2014

الفصل الأول

التوجهات والسياسات الاقتصادية

للسنة المالية 2015/2014

أولا : مبادئ ومرتكزات العمل الاقتصادي:

تتمثل أهم المبادئ الأساسية التي تحكم اتجاهات عملية صناعة السياسات الاقتصادية في الكويت في الآتي:

1. العمل على استمرار المحافظة على درجة عالية من الاستقرار النقدي والمالي بما يساعد على استقرار المستوى العام للأسعار والقيمة الحقيقية لدخول المقيمين في الكويت، واستخدام الموارد المالية للدولة في تنمية وتطوير البنية التحتية للاقتصاد الكويتي لرفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي وزيادة قدراته التنافسية، والعمل على التخصيص الأمثل للموارد لضمان تحقيق تنمية مستقرة ومستدامة لاقتصاد الكويت.

2. الاستمرار في العمل على تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والتحول بدور الدولة من "مقدم للخدمات" إلى دور "منظم للخدمات" والرقيب على مستواها، وبما يضمن أن يحصل المواطن على مستوى عال من الجودة فيما يتلقاه من خدمات، وبما يفعل معايير الشفافية والانضباط والإفصاح، والالتزام بالمعايير الدولية التي تنظم أداء تلك الخدمات.

3. العمل على تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي، بما في ذلك إدخال التعديلات التشريعية اللازمة واقرار القوانين التي ترسي أساس علاقة الدولة بالقطاع الخاص وأسلوب الشراكة بينهما، وبما يساعده على خلق فرص أكبر للعمل أمام قوة العمل الكويتية المتنامية، وكذلك العمل على تحفيز كافة الأجهزة الحكومية على تبسيط واختصار إجراءات الحصول على الموافقات والتراخيص وغير ذلك من الإجراءات البيروقراطية، حتى يتمكن القطاع الخاص من أداء دوره المطلوب.

4. العمل على تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد لمشاركة القطاع الخاص الكويتي في بناء قاعدة يمكن أن يستند عليها اقتصادنا في تنمية موارده وتنويع مصادر دخله المستقبلي.

5. العمل على ضمان استمرار سلامة وقوة القطاع المصرفي والمالي باعتبار أن قوة هذا القطاع وحيويته هي الأساس لقوة الاقتصاد الوطني.

6. استمرار العمل على ترشيد الإنفاق العام، وتهيئة الجهات المختلفة لتطبيق ميزانية البرامج والأداء بما يساعد على تحقيق أعلى مستوى من درجات الكفاءة في تخصيص الموارد وزيادة المردود من الإنفاق العام على الاقتصاد الوطني.

ثانيا: توجهات الخطة الإنمائية متوسطة 2015/2016-2019/2020

ترتكز خطة التنمية على مقومات تم اشتقاقها من الرؤية المستقبلية لدولة الكويت والأهداف الاستراتيجية المنبثقة عنها، وقد جاء نص الرؤية على النحو التالي: "تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، ويذكي فيه روح المنافسة، ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم يرسط القيم ويحافظ على الهوية الاجتماعية ويحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، ويوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة". وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للتنمية حتى عام 2035 في التالي:

الهدف الأول: زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة دخل الفرد

يرمي هذا الهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي بما يحقق زيادة دخل الفرد، مع استقرار المستوى العام للأسعار من أجل الحفاظ على القوة الشرائية للدخول، ورفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويعد تنويع القاعدة الإنتاجية انطلاقا من القطاعين المالي والتجاري - دون إهمال القطاعات الأخرى - مكونا رئيسيا لتنويع مصادر الدخل. ويتأتى ذلك عبر تهيئة القطاع المصرفي ودعم قطاع سوق المال وفرص تحول الكويت إلى مركز إقليمي للصناعة المالية التقليدية والإسلامية، وتوفير البيئة المناسبة لإقامة قطاع تجاري ولوجستي قوي، ويقتضي ذلك تهيئة البنى التحتية والخدمات الداعمة للقطاعين المالي والتجاري، ويعد تطوير أداء القطاع النفطي وزيادة علاقاته التشابكية في الاقتصاد الوطني ودعم القطاع الصناعي - وخاصة الصناعات البتروكيماوية والتكنولوجية ذات القيمة المضافة المرتفعة - من المقومات الداعمة لعملية التنويع، كما يرمي هذا الهدف إلى تطوير دور الميزانية العامة باعتبارها إحدى آليات تحقيق أهداف الخطط التنموية.

الهدف الثاني: القطاع الخاص يقود التنمية وفق آليات محفزة

يعكس هذا الهدف ريادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو. كما يعبر عن سعي المخطط إلى تهيئة الظروف والبيئة المواتية والآليات المحفزة ليمارس هذا القطاع دوره المرتقب، ويتطلب ذلك تنويع هيكل الملكية في الأنشطة الاقتصادية بتقليص هيمنة القطاع العام تدريجيا وزيادة مساهمة القطاع الخاص، وكذلك تأكيد أهمية التخصيص كركن أساسي من استراتيجية الحكومة لدعم مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتحديد الأنشطة التي سيتم تخصيصها من خلال الخطط متوسطة الأجل عقب مرحلة تمهيدية لعملية التخصيص. إضافة إلى توفير احتياجات القطاع الخاص من الأراضي اللازمة للقيام بأنشطته، وتطوير الأطر التشريعية التجارية والاقتصادية وتشريعات العمل في القطاع الأهلي، بما يواكب التطورات والمعايير العالمية. كما يستدعي حصر وإزالة كل المعوقات الإدارية والتنظيمية في بيئة الأعمال، وتسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار أمام القطاع الخاص، واستكمال مشروعات البنية التحتية الأساسية، مع تحقيق التكامل والتنسيق فيما بينها، وبما يضمن سهولة استخدامها من جانب المستثمرين، وإتاحة فرص تطوير أو إقامة بعض مشروعات البنية التحتية للقطاع الخاص.

الهدف الثالث: دعم التنمية البشرية والمجتمعية

تمثل التنمية البشرية والمجتمعية أولوية داعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية في دولة الكويت، لارتباطها ببناء الإنسان الكويتي ومكوناته وهويته وولائه وانصهاره في بوتقة المجتمع الواحد، كما ترتبط التنمية البشرية والمجتمعية من جهة أخرى بالنظم والآليات التي تساهم في تحسين رفاهية الإنسان الكويتي وتوفير أسباب الحياة الكريمة له من خلال الخدمات الاجتماعية المختلفة، وفي هذا السياق تبرز أهمية تطوير منظومة التعليم والتدريب لدورها في تنمية الإنسان الكويتي وتوفير احتياجات سوق العمل، كما تبرز أهمية البحث العلمي الذي يساهم في تطوير كافة قطاعات التنمية، بالإضافة إلى أهمية تطوير الخدمات الصحية وتحسين كفاءتها بالمعايير الدولية، مع توفير نظم البيئة والاستدامة الفعالة في الدولة، كذلك تطوير نظم الرعاية والتنمية الاجتماعية مع التركيز على تمكين المرأة ورعاية الشباب، وتطوير خدمات الرعاية السكنية ومجالات الثقافة والإعلام والشئون الدينية.

الهدف الرابع: تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية

يرمي هذا الهدف بشكل أساسي إلى تنظيم النمو السكاني - بشقيه الكويتي وغير الكويتي - بما يحسن التركيبة السكانية لصالح المواطنين. كما يسعى إلى إحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي عبر الأساليب والمهارات المهنية الحديثة لتحسين خصائص قوة العمل في القطاعين العام والخاص، كما تتناول السياسات السكانية قضايا تطوير وتأهيل وتدريب قوة العمل الوطنية لدعم التنمية بالكوادر الوطنية المدربة، إلى جانب تحسين نوعية وإنتاجية العمالة الوافدة من خلال تطبيق آليات وتشريعات مختلفة. هذا بالإضافة إلى المحافظة على سمعة دولة الكويت في المجتمع الدولي كراعية لحقوق الإنسان وملتزمة بالمواثيق الدولية ذات الصلة.

الهدف الخامس: الإدارة الحكومية الفعالة

يعبر هذا الهدف عن السعي إلى تكريس وتعزيز آليات الإدارة الفعالة للتنمية وما يرتبط بها من تأكيد وغرس مفاهيم الشفافية والمساءلة والنزاهة في المجتمع والاقتصاد، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك، ويتطلب ذلك العمل على محاور متعددة تهتم بها خطة التنمية الحالية مثل: إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية مؤسسيا وتنظيميا وإلكترونيا، بهدف تحسين الخدمات العامة وخدمات قطاع الأعمال وتخفيض حجم وأعباء الإدارة الحكومية، وإعادة تشكيل أدوارها. كما يتطلب إعادة تفعيل وظيفة التخطيط بكافة مستوياته وآجاله الزمنية في المجتمع وأجهزة الدولة، وكذلك تحديث النشاط الإحصائي ونظام المعلومات المدنية لدعم التنمية وعمليات اتخاذ القرار في كافة المجالات، بالإضافة إلى توفير ودعم المقومات الأساسية لبناء مجتمع المعلومات في الدولة.

الهدف السادس: تعزيز الهوية الإسلامية والعربية

ويؤكد هذا الهدف على قوة تمسك المجتمع الكويتي بهويته الإسلامية وتوجهه العربي، وهو ما يتوافق مع ما جاء في المذكرة التفسيرية في المادة الثانية من دستور دولة الكويت.

ثالثا: برنامج عمل الحكومة 2017/2016-2014/2013

جاء برنامج عمل الحكومة 2017/2016-2014/2013 ليؤكد على أهمية التحديات التي تواجه الكويت على صعيد استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي يتمثل أهمها في:

التحديات الأمنية: وفي مقدمتها محاولة البعض زعزعة الاستقرار السياسي على الصعيد المحلي الذي من شأنه أن يعيق عملية الإصلاح والتنمية للنهوض بالكويت إلى آفاق المستقبل الواعد، إضافة الى التوترات القائمة في دول الجوار.

التحديات المجتمعية: ومنها مهددات النسيج الاجتماعي كالنزعات الطائفية والقبلية والمذهبية والفئوية، وضعف روح المواطنة المسئولة والانتماء.

التحديات التنموية: وتتضمن اختلالات التركيبة السكانية بين مواطن ووافد، وتدني الكفاءة التعليمية وعدم مواكبة النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل، وتراجع خدمات الصحة والإسكان وتآكل البنى التحتية.

التحديات الاقتصادية: وعلى رأسها اختلالات هيكل الاقتصاد وسوق العمل، وكذلك النمو والإنفاق غير المستدام في ميزانية الدولة.

تحديات التميز المؤسسي: وتتلخص في شك المواطن بقدرة الحكومة على إحداث التغيير الإيجابي المطلوب والضروري، إضافة إلى البطء في تفعيل الحوكمة والعمل المؤسسي المتميز والمنهجي المؤديان الى ضعف المساءلة والشفافية وقدرات ومهارات الكوادر الوطنية للتنافس، ونقص الحافز الذاتي لدى الكثيرين للتطوير والإبداع، وزيادة معدلات الفساد.

إن الكويت تتمتع بعدد من الإمكانات والمقومات التي ستمكنها، إن أحسن استخدامها، من مواجهة هذه التحديات، والتي في مقدمتها تمسك الشعب الكويتي بوحدته الوطنية والملاءة المالية التي تتمتع بها الكويت، إضافة الى موقعها الجغرافي المتميز والنظام السياسي القائم على الديمقراطية والمشاركة الشعبية واستقلالية ونزاهة القضاء.

لكن التحدي الأكبر كما تراه الحكومة هو كيفية اقناع المواطن الكويتي بأنه لضمان استمرار الكويت وطنا يحقق استدامة الرفاه لأبناءه فإن علينا جميعا أن نعي حقيقة أن المالية العامة للدولة ستواجه عجزا حقيقيا في الميزانية بحلول 2021 إن استمرت معدلات الانفاق وأسعار النفط ومعدلات الانتاج على ما هي عليه الآن. إن تسليط الضوء على هذه الحقيقة، وتكرار التذكير بها، لا يهدف إلى إثارة قلق المواطنين على مستقبل وطنهم، بقدر ما يرمي إلى تحفيزهم على المشاركة في عملية النهوض الوطني الشامل التي تشكل خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة جزء لا يتجزأ منها.

وتتمثل أهم مرتكزات برنامج عمل الحكومة في:

- حماية وتطوير النظام الديمقراطي وتعزيز المكتسبات الدستورية وترسيط سيادة القانون ودولة المؤسسات وضمان العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

- تدعيم أركان الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي باعتبارهما السياج الحامي للكويت وشعبها، وتعميق التعاون الإيجابي البناء بين السلطات باعتباره ركيزة للاستقرار، ومدخلا الى التنمية الحقيقية والطريق لتكامل مكونات نظامنا الدستوري والارتقاء بأداء الحكومة.

- الالتزام بالنهج الإصلاحي الشامل على مختلف الأصعدة وخاصة الاقتصادي والإداري والمالي كضرورة وطنية ملحة لمعالجة التحديات الوطنية القائمة ومواكبة التطور العالمي بهدف تنشيط وتحديث الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية وتفعيل دور الإدارة العامة في التنمية، وإصلاح التعليم باعتباره الرافد الأساسي للتنمية البشرية.

- تعميق الاهتمام برعاية الشباب وتوفير فرص العمل التي تكفل لهم العيش الكريم بما يمكنهم من المشاركة والإسهام بفعالية في عملية النهوض الوطني الشامل.

- الحفاظ على الثقافة والهوية الكويتية والانفتاح على العالم وتعزيز التسامح ومواكبة التقدم العالمي والتعامل الإيجابي مع الثقافة العالمية دون المساس بالهوية والثوابت الوطنية، وهي سمات ضرورية لمواكبة التقدم والحداثة.

الفصل الثانـــي

التطورات والعلاقات الاقتصادية الدولية والمحلية

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية العالمية

وتأثيرها على الاقتصاد الكويتي

أولا: التطورات الاقتصادية في العالم

وفقا لآخر تقارير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد العالمي World Economic Outlook- والذي صدر في يناير 2014، ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الذي صدر في ابريل 2014، اكتسب النشاط الاقتصادي العالمي المزيد من القوة في النصف الثاني من 2013 والذي يعود أساسا إلى تعافي الاقتصاديات المتقدمة في العالم، ووفقا للجدول رقم (1) يتوقع أن يرتفع معدل النمو العالمي من 3٪ عام 2013 الى حوالي 3.6٪ في 2014، وإلى 3.9٪ 2015، بصفة خاصة يتوقع أن تنمو الاقتصاديات المتقدمة بحوالي 2.5٪ في 2014-2015، وتتمثل أهم محفزات هذا النمو في وقف الاتجاه نحو التقشف المالي واستمرار السياسات النقدية التوسعية.[1] أما أقوى معدلات النمو في الدول المتقدمة فيتوقع أن يحدث في الاقتصاد الأمريكي، بينما يتوقع أن تنمو منطقة اليورو بمعدلات نمو موجبة لأول مرة منذ فترة طويلة، وإن كان النمو يتوقع أن يكون أضعف في الدول المثقلة بالديون.

أما في الاقتصادات الناشئة والنامية فيتوقع أن يتعافى النمو من 4.7٪ في 2013 إلى حوالي 5٪ في 2014 و 5.5٪ في 2015، يساعدها في ذلك نمو الطلب في الاقتصادات المتقدمة، وبالنسبة للصين فيتوقع ان يستمر النمو عند 7.5٪ في 2014 حيث تسعى الحكومة لكبح نمو الائتمان وادخال اصلاحات في القطاع المالي لضمان استدامة النمو على نحو أكثر توازنا.

على الرغم من ذلك فما زالت هناك بعض نقاط الضعف في الاقتصاد العالمي على النحو الذي يمكن معه أن ينعكس مسار النمو على نحو غير متوقع. فما زالت فجوات الناتج (الفرق بين الناتج الحقيقي الحالي ومستويات الناتج طويلة الأمد) في الدول المتقدمة كبيرة،

[1] التقشف المالي هو إحدى السياسات التي لجأت اليها بعض دول العالم للتعامل مع المخاطر المالية الناجمة عن تصاعد مستويات العجز المصاحب لبرامج التحفيز المالي التي لجأت إليها لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، وتسببت في حدوث تراجع في مستويات النمو الحقيقي.

على النحو الذي يحتم استمرار السياسات النقدية التوسعية التي تنتهجها دول العالم،[2] وفي الوقت ذاته الاستمرار في السياسات التقشفية المالية والتي تضع قيودا على النمو في مستويات الطلب الكلي.

وبشكل عام يشهد النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية تحسنا واضحا، حيث يتوسع الطلب الكلي في الاقتصاديات المتقدمة، والذي يعود جانب كبير منه الى ارتفاع الاستثمار في المخزونات، بينما تشهد الاقتصادات الناشئة انتعاشا في الطلب على صادراتها للخارج، في الوقت الذي ظل فيه الطلب المحلي محدودا بشكل عام.

جدول 1: توقعات النمو في الاقتصاد العالمي

المجموعات الاقتصادية الرئيسة في العالم	2013	توقعات	
		2014	2015
الناتج العالمي	3.0	3.6	3.9
الاقتصادات المتقدمة	1.3	2.2	2.3
الولايات المتحدة	1.9	2.8	3.0
منطقة اليورو	-0.5	1.2	1.5
اليابان	1.5	1.4	1.0
المملكة المتحدة	1.8	2.9	2.5
كندا	2.0	2.3	2.4
اخرى	2.3	3.0	3.2
اقتصاديات الدول الناشئة والنامية	4.7	4.9	5.3
أوروبا الوسطى والشرقية	2.8	2.4	2.9
روسيا	1.3	1.3	2.3
الصين	7.7	7.5	7.3
الهند	4.4	5.4	6.4
البرازيل	2.3	1.8	2.7
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	2.4	3.2	4.4
إفريقيا جنوب الصحراء	4.9	5.4	5.5

المصدر: IMF "World Economic Outlook: " April 2014

وقد شجعت هذه التطورات الإيجابية الاحتياطي الفدرالي على البدء في الخروج من تدابير التيسير الكمي اعتبارا من يناير الماضي حيث تم تخفيض مشتريات السندات

[2] أهم أشكال هذه السياسات النقدية التوسعية ما يعرف بالتيسير الكمي Quantitative Easing والتي استخدمها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بكثافة أثناء الأزمة للتأثير على مستوى وهيكل معدلات العائد على السندات قصيرة وطويلة الأجل لتوجيه الاستثمار نحو وجهات محددة لدفع الاستثمار نحو قطاعات محددة في الاقتصاد الأمريكي.

الأمريكية بثلاثين مليار دولارا شهريا، الأمر الذي يعكس اتجاهات السياسات النقدية للاحتياطي الفدرالي في خفض عمليات التوسع النقدي وبدء السماح لمعدلات الفائدة في الارتفاع.

لقد ترتب على الاجراءات النقدية الأمريكية أثارا معاكسة على اقتصادات الدول الناشئة، بصفة خاصة على عملاتها، وذلك مع بدء هجرة رؤوس الأموال من هذه الدول بحثا عن الاستثمار في السندات الأمريكية والأوروبية، على النحو الذي أدى الى مزيد من الضغوط على قيم عملات هذه الدول في أسواق النقد الأجنبي.

بالنسبة للتوقعات المستقبلة يتوقع صندوق النقد الدولي أن يأخذ مسار النمو في العالم الاتجاهات التالية:

الولايات المتحدة: يتوقع أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بأكثر من 2٪ في 2014ـ2015، ويتعزز هذا النمو من استمرار السياسات النقدية التوسعية ونمو قطاع المساكن، وارتفاع معدل النمو في الثروات وزيادة الائتمان المصرفي، حيث يتوقع ارتفاع معدل النمو الى 2.8٪ في 2014، مقارنة بمعدل نمو 1.9٪ في 2013، مستفيدا من انخفاض الضغط المالي الناتج عن اتفاقية الميزانية الأخيرة لتجاوز الهاوية المالية الأمريكية، كما يتوقع ان يتصاعد النمو الى 3٪ في 2015.

منطقة اليورو: تشير آخر البيانات إلى انتقال اقتصادات هذه الدول من حالة الركود الى حالة التعافي، وتحول معدلات النمو من الاتجاه السالب الى الجانب الموجب، حيث ساعدت اجراءات السياسة النقدية وتحسن ظروف سوق العمل وارتفاع مستويات الثقة في الاقتصاد الأوروبي في رفع مستويات الطلب الكلي بصفة خاصة الاستهلاك والاستثمار في المساكن، كذلك سوف يساعد خفض الاتجاه نحو التقشف المالي في رفع معدلات النمو، ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في 2014 الى 1.2٪ وإلى 1.5٪ في 2015، على الرغم من استمرار بعض الضغوط في الاقتصادات التي تواجه أزمة ديون سيادية مثل إسبانيا، حيث ستستمر الديون والضغط المالي في العمل على كبح الطلب المحلي.

اليابان: يتوقع ان تتعزز محفزات النمو، بصفة خاصة في الاستثمار الخاص والصادرات حيث قامت الحكومة الجديدة بتبني برامج توسعية لتحفيز الاقتصاد الياباني ومحاولة الخروج من الكساد اطويل الأجل الذي تعاني منه اليابان منذ فترة طويلة، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تؤدي هذه الجهود الى تعويض الآثار السلبية المترتبة على زيادة ضرائب الاستهلاك في أوائل 2014، حيث من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الى 1.4٪، غير أنه من المنتظر أن يأخذ النمو الاتجاه المعاكس في 2015، حيث ينخفض معدل النمو إلى

نحو 1٪، وذلك نتيجة لزيادة معدل الضريبة على الاستهلاك من 5٪ إلى 8٪ في الربع الثاني من 2014 وإلى 10٪ في الربع الرابع من 2015.

المملكة المتحدة: أدى تيسير أوضاع الائتمان وزيادة ثقة المستهلكين والمنتجين الى دعم النشاط الاقتصادي، ومن المتوقع أن يرتفع النمو الى 2.9٪ في 2014 ثم يتراجع الى 2.5٪ في 2015.

اقتصاديات الأسواق الناشئة والنامية: تصاعد النمو بسبب زيادة مستويات الصادرات الى الدول المتقدمة نتيجة نمو الدول المتقدمة، وتراجع قيم عملاتها، ومن المتوقع أن يستمر معدل النمو في اقتصاديات الأسواق الناشئة والنامية في التزايد إلى 4.9٪ في 2014، وإلى 5.3٪ في 2015، مدعوما بانتعاش النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة وكذلك استمرار نمو الطلب المحلي، وبصفة خاصة:

- الصين: شهدت الصين ارتفاعا في مستويات النشاط في النصف الثاني من 2013، غير أنه من المتوقع أن يكون تأثير ذلك مؤقتا لأسباب عديدة أهمها السياسات الحالية التي تستهدف خفض معدلات نمو الائتمان المحلي ورفع تكلفة رأس المال، على النحو الذي قد يخفض معدلات النمو الى حوالي 7.5٪ في 2014، وإلى 7.3٪ في 2015.

- الهند: ارتفعت معدلات النمو مدفوعة بنمو الصادرات، والذي من المتوقع أن يتعزز بسبب السياسات الهيكلية الداعمة للاستثمار والتي تتبناها الهند، حيث يتوقع يتوقع أن يرتفع معدل النمو الى 5.4٪ في 2014، ويتزايد الى 6.4٪ في 2015، بافتراض نجاح جهود الحكومة في تحفيز نمو الاستثمار وزيادة الصادرات نتيجة لتراجع الروبية.

- الاقتصادات الناشئة والنامية الأخرى: ترتفع الاستفادة من تحسن النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والصين، إلا أن الطلب المحلي ظل أضعف من المتوقع في الكثير من البلدان نتيجة سياسات التقشف المالي، فضلا عن ارتفاع درجة عدم التأكد حول السياسات الاقتصادية والأوضاع السياسية، فضلا عن تأثر النشاط الاقتصادي بالاختناقات، بصفة خاصة في البرازيل وروسيا، حيث تم تخفيض توقعات معدل النمو.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: يتوقع أن يرتفع النمو بصورة معتدلة في 2014-2015، ويتركز معظم هذا النمو في الدول المصدرة للنفط، بينما يساهم الانفاق العام في الدول غير النفطية في تعزيز النمو، وسوف يظل الكثير من الدول المستوردة للنفط يعاني من مشكلات عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والظروف الأمنية والتي من المتوقع أن يستمر أثرها السلبي على مستويات الثقة في تلك الاقتصادات وكذلك على مستويات النشاط الاقتصادي.

ونتيجة لهذه التطورات يتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع معدل النمو في الاقتصاد العالمي من 3٪ في 2013 إلى 3.7٪ في 2014 وإلى 3.9٪ في 2015.

ثانيا: عقبات في طريق تعافي الاقتصاد العالمي

يشير صندوق النقد الدولي إلى تراجع المخاطر الحادة في العالم بشكل عام، لكن المخاطر لم تختف بعد، وقد شمل تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2014 مجموعة من العوامل المتوقع أن يكون لها تأثيرا سلبيا على عملية استعادة النشاط الاقتصادي في العالم، وأهمها:

- **استمرار انخفاض معدل التضخم**

حيث ما زالت معدلات التضخم في الدول الصناعية اقل من مستوياتها المستهدفة خصوصا في منطقة اليورو، وهو ما يسهم في انخفاض التوقعات التضخمية على الأجل الطويل، ومع تراجع معدلات التضخم ترتفع معدلات الفائدة من الناحية الحقيقية وهو ما يؤدي الى تزايد أعباء الدين سواء العام أو الخاص، ومن ثم تراجع مستويات الطلب والناتج، كما استمرار انخفاض معدل التضخم يرفع من التكلفة الحقيقية للأجور على قطاع الأعمال الخاص، وبالتالي زيادة مخاطر الانكماش.

- **زيادة معدلات الفائدة الحقيقية**

وذلك نظرا للقيود الحالية على قدرة السياسة النقدية على تخفيض معدلات الفائدة الإسمية، فمع تراجع معدلات التضخم ترتفع معدلات الفائدة من الناحية الحقيقية الأمر الذي يحدث صدمات سلبية على الاستثمار ومن ثم اتساع احتمالات الانكماش.

كما يبين الجدول التالي معدلات الفائدة المعمول بها عالميا:

جدول 2: أسعار الفائدة في العالم

الدولـة	سعر الفائدة 2013	(توقعات) سعر الفائدة 2014
الولايات المتحدة الأمريكية	0.25	0.25
المملكة المتحدة	0.50	0.50
أوروبا	1.00	1.00
اليابان	0.10	0.10

المصدر: البنوك المركزية

- استمرار الركود في منطقة اليورو

حيث سيستمر الركود في منطقة اليورو وذلك في ظل الافتقار للإقراض المصرفي وارتفاع نسب البطالة إلى مستويات قياسية، الأمر الذي يؤكد ضرورة إجراء مراجعة شاملة للأصول المصرفية لتحديد الأصول المتعثرة ومقدار راس المال اللازم وذلك بدعم من "صندوق آلية الاستقرار الأوربي" الذي وضع من أجل درء أخطار الأزمات المالية مستقبلا، إلى جانب العمل على إقامة اتحاد مصرفي أكثر اكتمالا، ودعم الطلب، وإصلاح أسواق العمل والسلع، حتى يتعزز النمو ويزداد توفير فرص العمل، وتشير التوقعات إلى احتمال ارتفاع معدل النمو في منطقة اليورو إلى أقل من 1٪ في عام 2014.

- صدمات النقد الأجنبي

تعاني حاليا الدول الناشئة من أزمات تواجهها عملاتها المحلية نتيجة التحول في شهية المستثمرين الدوليين نحو تفضيل الاستثمار في أسواق الدول الصناعية مع تحسن توقعات النشاط الاقتصادي فيها، وقد زاد الرفع المالي في قطاع الشركات بشكل واضح الأمر الذي يرفع من مخاطر التعرض لصدمات النقد الأجنبي بسبب ارتفاع الالتزامات بالعملات الأجنبية، الأمر الذي قد يهدد الاستقرار المالي في هذه الدول.

- صدمات نزوح رؤوس الأموال

ينظر حاليا الى اقدام الاحتياطي الفدرالي على خفض برنامج شراء السندات (خفض عرض الدولار) على أنه يعد مقدمة لرفع معدلات الفائدة عليه، الأمر الذي أحدث تغييرا كبيرا في شهية واتجاهات المستثمرين الدوليين في العملات ودفع الكثير منهم الى التحول من الاستثمار في عملات الدول الناشئة، حيث معدلات الفائدة المرتفعة ولكن بمخاطر أعلى نسبيا، الى الاستثمار في العملات الرئيسة في العالم، بصورة خاصة الدولار الأمريكي والاسترليني. بالطبع يؤدي توقف الاحتياطي الفيدرالي عن عمليات شراء

السندات إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، ومن ثم تراجع العملات الأخرى التي أصبحت منافسة له على صعيد الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، وتتزايد الضغوط على العملات الناشئة، وتؤدي هذه التطورات الى تغير في هياكل المخاطرة والعائد للاستثمار في سندات الدول الناشئة مقارنة بتلك الخاصة بالدول المتقدمة، حيث يفضل المستثمرون الدوليون في الوقت الحالي معدلات اقل من العائد في مقابل اطار أفضل للمخاطر على المستوى العالمي، وقد شهد فبراير الماضي عمليات خروج كبيرة من أسواق الدول الناشئة، فوفقا لـ Business week، يقدر أن إجمالي عمليات سحب الأموال من الأسواق الناشئة في الشهرين ونصف الأول من هذا العام بحوالي 29.7 مليار دولارا، وهو ما يتجاوز كافة تدفقات الأموال إلى الخارج في الدول الناشئة مجتمعة في عام 2013، الأمر الذي يعكس بشكل واضح انعكاس شهية المستثمرين الدوليين نحو الاستثمار في الأسواق الناشئة.

ثالثا: الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يشير التقرير الاقليمي لصندوق النقد الدولي بعنوان Regional Economic Outlook Update: Middle East & Central Asia والمنشور في مايو 2014 إلى النتائج الآتية :

- تتمثل أهم التحديات التي تواجهها البلدان المصدرة للنفط في المنطقة في الحد من اعتمادها على النفط، حيث يتوقع أن تؤدي زيادة عرض النفط من المصادر غير التقليدية واستمرار الكفاءة المتزايدة في استخدام الطاقة الى فرض ضغوط على الأسعار نحو الانخفاض، في الوقت الذي ستستمر فيه الأسعار في التقلب مع تذبذب التوقعات المتعلقة بنمو الطلب العالمي والمخاطر الجيوسياسية، وعلى المدى الطويل تحتاج هذه الدول الى تنويع هياكل الانتاج بها للحد من تقلب الناتج الايرادات العامة فضلا عن توفير المزيد من فرص العمل للداخلين الجدد الى سوق العمل بها والتي تشهد أعدادهم نموا سريعا.
- يتوقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع معدلات النمو في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط، وذلك بسبب زيادة الإنتاج والصادرات من النفط مع ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي في العالم، من ناحية أخرى يتوقع أن ترتفع درجة استفادة القطاعات غير النفطية في هذه الدول من اتجاه الحكومات نحو المزيد من الانفاق الرأسمالي، فضلا عن تزايد عرض الائتمان لهذا القطاع، ووفقا للتوقعات يفترض أن يرتفع معدل النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 2٪ في 2013 الى 5.3٪ في 2014، كذلك ستستمر القطاعات غير النفطية هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، مدعومة بارتفاع مستويات الانفاق على البنية التحتية.

- يتوقع أن يرتفع إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من النفط والغاز في عام ٢٠١٤ نتيجة لارتفاع الطلب العالمي، وكذلك بسبب الصعوبات التي ستواجه جهود استعادة مستويات العرض من خارج دول المجلس، بصفة خاصة في خاصة في ليبيا.
- في حال تعافي إنتاج النفط من خارج مجلس التعاون واستمرار زيادة العرض من المصادر غير التقليدية من النفط والغاز الصخري فإن ذلك سوف يؤدي الى خفض أسعار النفط بحوالي 6 دولارات للبرميل بين 2014-2015.
- يتوقع أن تستمر الضغوط التضخمية مكبوحة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سيظل معدل التضخم حوالي 3٪ في 2014 مع تراجع أسعار الواردات واستمرار توافر العمالة الوافدة بأجور منخفضة، وإن كان من المتوقع أن يؤدي ارتفاع الأسعار في قطاع العقارات إلى ممارسة ضغوط على الأسعار نحو الارتفاع.
- أن الاحتياطيات المالية الكبيرة التي كونتها الدول النفطية يمكن أن تساعدها على التصدي حتى للصدمات الكبيرة على المدى القصير، غير أن المشكلة هي أن الفوائض المالية لهذه الدول تميل نحو التناقص بمرور الوقت، والذي يعود في جانب منه الى ارتفاع أجور العاملين في الحكومة وتزايد مستويات الدعم السخي الذي تقدمه الحكومات وما يترتب عليها من تزايد استهلاك للنفط يؤثر على الصادرات.
- في حالة أصيب الطلب العالمي على النفط بصدمة انكماشية فإن ذلك سوف يؤدي الى تراجع الاحتياطيات المالية للدول النفطية، وأن المملكة العربية السعودية والتي تلعب دورها التقليدي في استقرار السوق النفطي، قد تسجل عجزا في ميزانيتها العامة في 2015 إذا ما اضطرت الى خفض انتاجها بنسبة 7٪ وفي ذات الوقت استمر انفاقها العام عند مستوياته الحالية.
- أن الحد الأدنى للسعر اللازم لتوازن الميزانية في الدول النفطية آخذ في التزايد مع تصاعد الانفاق العام في هذه الدول، على سبيل المثال تحتاج حاليا البحرين وعمان الى سعر أعلى من 100 دولار لتحقيق التوازن في ميزانيتهما العامة، بينما سيحقق الحساب الجاري للدول النفطية من خارج دول المجلس إذا ما قل سعر النفط عن 85 دولار.
- ما زالت نسبة الايرادات غير النفطية إلى مجموع الإيرادات منخفضة، وأن الأمر يتطلب استكشاف مصادر بديلة للإيرادات الضريبية مثل ضريبة دخل الشركات أو ضريبة القيمة المضافة التي تصمم على نحو لا يؤثر على الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات المحلية.
- تحتاج دول مجلس التعاون الى تركيز الاهتمام على نوعية الانفاق الرأسمالي الذي تقوم به، ورفع فرص التمويل أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير أسواق الدين المحلية.

رابعا: التوقعات المستقبلية لدولة الكويت:

يوضح الجدول (3) توقعات صندوق النقد الدولي حول المتغيرات الاقتصادية الكلية الاساسية لدولة الكويت خلال الفترة من 2013 حتى 2019، ومن الجدول يلاحظ أن الصندوق يتوقع أن يتزايد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار 2007) من 20.6 مليار دينار في 2013 الى 25.1 مليار دينار في 2019، بمعدل نمو يتراجع من 6.2٪ في 2012 الى 3.9٪ في 2019، أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فمن المتوقع أن يتزايد من 51.5 مليار دينار في 2013 الى 59.3 مليار دينار في 2019، وبسبب النمو السكاني الكبير يتوقع أن يتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية من 13240.4 دينارا (47639 دولار أمريكي) في عام 2013 إلى 12935.1 دينار (46540.3 دولار أمريكي) في عام 2019.

يتوقع صندوق النقد الدولي أيضا أن يتزايد الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي من 16.4٪ في عام 2013 إلى 25.6٪ في عام 2019، في الوقت الذي يتراجع فيه الادخار الوطني كنسبة من الناتج من 55.2٪ عام 2013 الى 50.7٪ في عام 2019.

سوف يظل معدل التضخم عند مستويات منخفضة، وإن ارتفع من 2.7٪ في عام 2013 الى 4٪ في المتوسط خلال السنوات 2015-2019. بينما ستظل معدلات البطالة عند مستوى 2.1٪ حتى العام 2019. كذلك من المتوقع استمرار النمو السكاني في الدولة بحيث يرتفع عدد السكان من 3.9 مليون نسمة في 2013 الى 4.6 مليون نسمة في 2019، بما يترتب عليه استمرار الضغوط على البنية التحتية والخدمات وسوق العمل.

جدول 3: توقعات الأداء الاقتصادي للكويت وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي

البيان	2010	2011	2012	2013*	2014*	2015*	2016*	2017*	2018*	2019*
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار)**	18.1	19.2	20.4	20.6	21.1	21.8	22.4	23.3	24.2	25.1
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ٪**	-2.4	6.3	6.2	0.8	2.6	3.0	3.0	3.9	3.9	3.9
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	34.4	44.3	51.3	51.5	51.5	51.8	52.5	54.3	56.6	59.3
متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية (دينار)	9594.9	12038.0	13552.3	13240.4	12879.9	12601.9	12419.4	12500.4	12683.7	12935.1
متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية (دولار)	33481.4	43637.8	48761.2	47639.0	46342.0	45341.6	44684.9	44976.5	45635.9	46540.3
إجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	20.3	16.4	15.1	16.4	18.2	20.2	21.2	22.4	24.0	25.6
اجمالي الادخار الوطني كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	52.6	59.5	58.3	55.2	55.6	54.4	53.3	53.2	51.9	50.7
معدل التضخم ٪	4.5	4.9	3.2	2.7	3.4	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
معدل البطالة ٪	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1	2.1
عدد السكان (بالمليون)	3.6	3.7	3.8	3.9	4.0	4.1	4.2	4.3	4.5	4.6

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي World Economic Outlook Data Base April 2014.

** بأسعار سنة الأساس 2007

خامسا: التطورات في السوق النفطية

(1) الطلب العالمي على النفط الخام :

تشير البيانات المتاحة من منظمة الأوبك الى ارتفاع النمو في الطلب العالمي على النفط بحوالي 0.82 مليون برميل في اليوم ليصل الى 89.74 مليون برميل يوميا في عام 2013 مقارنة بالعام الماضي وذلك لعدة اسباب.

الولايات المتحدة: ارتفاع معدل نمو الطلب في الولايات المتحدة وذلك بسبب ارتفاع معدل مبيعات السيارات وتحسن في معدلات البطالة.

اوروبا: تحسن مستوى الطلب وخاصة في قطاع الطيران (وقود الطائرات، الديزل والغاز المسال)

اسيا باسيفيك: أدى استبدال استخدام الوقود الاحفوري في مولدات الطاقة إلى التأثير على الطلب العالمي على النفط، حيث تقوم اليابان باستبدال استخدام الوقود الاحفوري في مولدات الطاقة بشكل كبير.

كما تشير التوقعات الى ارتفاع الطلب على النفط العالمي بحوالي 1.04 مليون برميل في اليوم ليصل الى 90.78 مليون برميل يوميا خلال عام 2014 حيث تنتج هذه الزيادة من الدول الغير صناعية والصين والاتحاد السوفيتي السابق.

جدول 4: الطلب العالمي على النفط الخام

الدولة	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	2014
امريكا	23.73	23.73	23.90	23.83	23.81	23.85	23.86	24.02	23.94	23.92
اوروبا	13.16	13.70	13.61	13.38	13.46	12.98	13.42	13.48	13.27	13.29
اسيا باسيفك	8.92	7.88	8.25	8.74	8.45	8.79	7.81	8.12	8.55	8.32
المجموع	45.81	45.36	45.76	45.96	45.72	45.61	45.09	45.62	45.76	45.52
اسيا الاخرى	10.88	11.02	11.09	11.12	11.03	11.13	11.22	11.35	11.38	11.27
امريكا اللاتينية	6.21	6.47	6.7	6.59	6.49	6.44	6.7	6.95	6.83	6.73
الشرق الاوسط	7.79	7.75	8.18	7.75	7.87	8.11	8.04	8.52	8.03	8.17
افريقيا	3.42	3.42	3.38	3.52	3.44	3.46	3.45	3.41	3.56	3.47
المجموع	28.3	28.66	29.34	28.99	28.83	29.13	29.42	30.22	29.8	29.64
الاتحاد السوفيتي السابق	4.33	4.18	4.58	4.83	4.48	4.41	4.25	4.66	4.92	4.56
اوربا الاخرى	0.63	0.59	0.63	0.71	0.64	0.64	0.58	0.64	0.72	0.64
الصين	9.79	10.19	9.91	10.41	10.07	10.09	10.54	10.27	10.72	10.41
المجموع	14.75	14.95	15.11	15.95	15.19	15.14	15.37	15.57	16.35	15.61
مجموع العالم	88.86	88.96	90.22	90.89	89.74	89.89	89.88	91.40	91.91	90.78

المصدر: منظمة الأوبك

(2) عرض النفط الخام في الدول من خارج منظمة الأوبك :

وفقا للبيانات المتاحة ارتفع الانتاج اليومي في هذه المجموعة بحوالي 1.1 مليون برميل ليصل الى حوالي 54.1 مليون برميل يوميا خلال عام 2013 وذلك بسبب ارتفاع الانتاج في كل من الولايات المتحدة و البرازيل وكازاخستان والسودان وجنوب السودان بشكل غير متوقع.

في حين تشير التوقعات الى ارتفاع الانتاج بحوالي 1.2 مليون برميل يوميا ليصل الى 55.3 مليون برميل يوميا خلال عام 2014 بسبب توقع ارتفاع في نمو انتاج الولايات المتحدة وكندا والبرازيل والسودان وجنوب السودان.

جدول 5: عرض النفط الخام في الدول من خارج منظمة الأوبك

الدولة	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	2014
امريكا	17.63	17.63	18.11	18.18	17.89	18.32	18.41	18.74	19.2	18.67
اوروبا	3.63	3.57	3.42	3.55	3.54	3.51	3.34	3.23	3.47	3.39
اسيا باسيفيك	0.45	0.49	0.53	0.51	0.49	0.51	0.53	0.54	0.52	0.53
المجموع	21.7	21.69	22.06	22.24	21.93	22.34	22.28	22.50	23.19	22.58
اسيا الأخرى	3.66	3.58	3.51	3.58	3.58	3.61	3.63	3.63	3.62	3.62
امريكا اللاتينية	4.71	4.73	4.78	4.87	4.77	4.91	4.95	5.01	5.14	5.00
الشرق الاوسط	1.48	1.35	1.41	1.36	1.40	1.37	1.38	1.38	1.39	1.38
افريقيا	2.30	2.42	2.45	2.51	2.42	2.55	2.55	2.55	2.55	2.55
المجموع	12.15	12.08	12.15	12.32	12.18	12.43	12.50	12.58	12.69	12.55
الاتحاد السوفيتي السابق	13.45	13.39	13.41	13.45	13.42	13.48	13.41	13.53	13.78	13.55
الصين	4.24	4.27	4.14	4.21	4.21	4.23	4.21	4.23	4.28	4.24
اوروبا الاخرى	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14
المجموع	17.82	17.80	17.68	17.8	17.78	17.85	17.76	17.89	18.20	17.93
مجموع انتاج دول غير الاوبك	51.67	51.57	51.89	52.37	51.88	52.63	52.55	52.97	54.09	53.06
مجموع عرض دول غير الاوبك	53.85	53.76	54.07	54.55	54.06	54.83	54.75	55.18	56.29	55.27

المصدر: منظمة الأوبك

(3) **انتاج دول منظمة الأوبك:**

وفقا للقرار الذي تم اتخاذه في اجتماع المنظمة رقم 162 في تاريخ 12 ديسمبر 2012 تم الاتفاق على ان يستقر انتاج منظمة الأوبك عند 30 مليون برميل يوميا من اجل المحافظة على توازن السوق ومستويات الاسعار للمنتجين والمستهلكين، ويستمر هذا القرار حتى الوقت الحالي، وعليه فانه لا يوجد حصص انتاجية للدول، ويبلغ انتاج دولة الكويت ما بين 8 – 10٪ من اجمالي انتاج منظمة الأوبك.

بلغ انتاج النفط الخام في دول منظمة الأوبك في شهر سبتمبر 2013 حوالي 30.05 مليون برميل يوميا، وبلغت حصة المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر منها 16.417 مليون برميل يوميا موزعة كالآتي: 10.061 مليون برميل يوميا في السعودية، و 2.852 مليون برميل يوميا في الكويت، و2.77 مليون برميل يوميا في الإمارات، و0.732 مليون برميل يوميا في قطر، في حين بلغت حصة الدول من خارج مجلس التعاون 13.630 مليون برميل يوميا وأهمها العراق بإنتاج 2.807 مليون برميل يوميا، وإيران بإنتاج 2.700 مليون برميل يوميا وفنزويلا بإنتاج 2.325 مليون برميل يوميا.

جدول 6: انتاج دول منظمة الأوبك من النفط الخام

الدولة	2011	2012	الربع الاول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	يوليو 2013	أغسطس 2013	سبتمبر 2013	سبتمبر/أغسطس 2013
الجزائر	1,240	1,210	1,169	1,166	1,161	1,160	1,151	1,172	20.9
أنغولا	1,667	1,738	1,754	1,752	1,699	1,710	1,684	1,704	20.0
الإكوادور	490	499	502	511	518	519	518	519	1.6
ايران	3,628	2,973	2,709	2,678	2,689	2,674	2,694	2,700	6.4
العراق	2,665	2,979	3,031	3,101	2,998	3,004	3,178	2,807	-370.3
الكويت	2,538	2,793	2,787	2,837	2,840	2,834	2,834	2,852	17.6
ليبيا	462	1,393	1,399	1,342	694	1,024	553	501	-52.3
نيجيريا	2,111	2,073	1,992	1,890	1,895	1,905	1,877	1,903	26.6
قطر	794	753	736	729	731	731	730	732	1.9
السعودية	9,296	9,737	9,105	9,482	10,031	9,924	10,110	10,061	-49.5
الامارات	2,516	2,624	2,690	2,728	2,767	2,768	2,760	2,772	11.2
فينزويلا	2,380	2,359	2,348	2,349	2,340	2,346	2,348	2,325	-23.8
المجموع	29,788	31,132	30,221	30,565	30,364	30,598	30,436	30,047	-389.7
المجموع من غير العراق	27,122	28,152	27,190	27,464	27,365	27,594	27,259	27,240	-19.5

المصدر: منظمة الأوبك

الفصل الثالث

مؤشـــرات الأداء الاقتصـــادي لدولة الكويت

الفصل الثالث

مؤشـــرات الأداء الاقتصـــــــادي

لدولــة الكويـــت

أولا: الاختلالات الاقتصادية

- يتسم الاقتصاد الكويتي بأنه اقتصاد أحادي المورد، يعتمد الناتج المحلي فيه بصفة أساسية على القطاع النفطي، وتمارس فيه الحكومة دورا حيويا كمنتج للسلع والخدمات الأساسية وكموظف لقوة العمل الوطنية، لذلك يرتفع حجم الإنفاق الحكومي في الدولة بحيث يمثل أهم عناصر الإنفاق الكلي على الإطلاق في الاقتصاد المحلي، وحتى الآن لم تتم إعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي بشكل كامل وعلى النحو الذي يسمح بتنويع هيكل الانتاج المحلي ويقل من اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية التي ما زالت تمثل أهم مصادر الإيرادات العامة، نظرا لانخفاض أهمية المصادر الأخرى للإيرادات العامة.

- نظرا لضخامة حجم القطاع الحكومي والعام فإن مساهمة القطاع الخاص في الناتج تعد متواضعة نسبيا بالمقاييس العالمية، حيث يعتمد القطاع الخاص في جانب كبير من نشاطه على الانفاق الحكومي، ومن ثم فإن معدلات النمو ومستوى التشغيل في القطاع الخاص تعتمد على اتجاهات الحكومة في الانفاق، هذه الازدواجية الواضحة في هيكل الناتج تنعكس أيضا في صورة ازدواجية لسوق العمل وهيكل السكان، حيث يوجد سوقين منفصلين للعمل تختلف خصائصهما وشروط العمل فيهما وهيكل الأجور والمرتبات السائدة في كل منهما، وهما سوق العمل الحكومي وسوق العمل في القطاع الخاص.

- يتسم سوق العمل الحكومي بسيطرة قوة العمل الوطنية عليه، حيث تقوم الحكومة غالبا بتوفير فرصة عمل للمواطنين الذين لم يتمكنوا من الحصول على وظيفة في القطاع الخاص، كما أن مستويات الأجور فيه مرتفعة بصورة واضحة عن تلك السائدة في القطاع الخاص، فضلا عن ذلك يتسم العمل في هذا القطاع بأنه ينطوي على العديد من المزايا، أهمها انخفاض الأعباء الوظيفية، وساعات العمل القصيرة نسبيا، وسهولة الترقي إلى الوظائف الأعلى، وطول فترات العطلات والإجازات وغير ذلك من المزايا التي تجعل القطاع الحكومي هو القطاع المفضل من جانب العمالة الوطنية.

- على الجانب الآخر يعتمد سوق العمل الخاص بشكل أساسي على العمالة الوافدة من الخارج، نظرا لانخفاض تكلفتها، حيث أن العرض اللانهائي للعمالة في هذا السوق يجعل مستويات المرتبات منخفضة نسبيا مقارنة بسوق العمل الحكومي، فضلا عن استعدادها للعمل لساعات أطول، لذلك تتجنب غالبية العمالة الوطنية العمل في هذا السوق، فيما عدا بعض القطاعات التي تقدم هياكل مرتبات مرتفعة نسبيا وظروف عمل أفضل للعمالة الوطنية مثل القطاع المالي.

- هذه الازدواجية في سوق العمل تلقي بأعباء مالية كبيرة على الحكومة، حيث يتضخم حجم العمالة في القطاع الحكومي عاما بعد الآخر، وترتفع معها التزاماتها المالية نحو أجور ومرتبات العاملين فيه، والتي أصبحت تشكل نسبا جوهرية من الانفاق العام في الوقت الحالي، في الوقت الذي تجد فيه الحكومة صعوبة في تحويل العمالة الوطنية من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، كما ثبت أن الزام القطاع الخاص بإحلال العمالة الوافدة العاملة فيه بالعمالة الوطنية أمر ليس باليسير، وهو ما يضع الحكومة في مأزق ضرورة استيعاب كافة الداخلين الجدد من المواطنين الى سوق العمل والذين لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل في القطاع الخاص، وقد ترتب على هذه الازدواجية في سوق العمل وطريقة فتح فرص العمل للمواطنين تضخم الجهاز الحكومي وتصاعد أعباءه المالية، وارتفاع مستويات البطالة المقنعة فيه.

- يعتمد الاستهلاك في الكويت في معظمه على السلع التي يتم استيرادها من الخارج، مما يجعل معدل التضخم المحلي يتأثر بشكل كبير باتجاهات الأسعار العالمية، وهو ما يرفع من درجة تعرض الدولة لمخاطر التضخم المستورد إذا مالت معدلات التضخم في الخارج نحو الارتفاع، من ناحية أخرى فإن ما يعمق من هذا الأثر هو أن الدينار الكويتي يتأثر في تحديد معدل صرفه بدرجة كبيرة بالدولار الأمريكي، والذي يمثل حاليا وزنا كبيرا في سلة العملات التي يتم على أساسها تحديد معدل صرف الدينار بالعملات الأجنبية، وهو ما يزيد من احتمالات تعرض الكويت للتضخم المستورد مع ميل قيمة الدولار نحو التراجع، حتى ولو لم يحدث ارتفاع في الأسعار العالمية للسلع والخدمات.

- على عكس الحال في دول العالم الأخرى، تعتمد الحكومة في إنفاقها العام على الإيرادات التي تأتي من عمليات تصدير النفط الخام، في الوقت الذي ترتفع فيه التزامات الدولة نحو الدعم والمدفوعات التحويلية الأخرى والتي تمثل نسبة جوهرية من الانفاق العام للدولة، الأمر الذي يضع المالية العامة في موقف صعب، نظرا لتقلب إيرادات الدولة في الوقت الذي تتسم فيه نفقاتها بالثبات النسبي، بصفة خاصة وأن غالبية الانفاق العام للدولة يتمثل في الانفاق الجاري، والذي يصعب تخفيضه في

- الأوقات التي تميل فيها الإيرادات نحو التراجع، هذا الاختلاف بين طبيعة الإيرادات العامة وطبيعة النفقات العامة يزيد من المخاطر المالية للدولة عندما تميل الإيرادات نحو التراجع.

- على الجانب الآخر فإن السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة تتسم بأنها إما أن يتم تقديمها بصورة مجانية أو مدعومة بسخاء، مما يجعل سعرها يقل بصورة جوهرية عن تكلفتها الحقيقية على الدولة، ونظرا لأن الحكومة لا تجمع إلا قدرا محدودا جدا من الضرائب، فإن هذا الوضع يجعل المالية العامة للدولة عرضة للتقلب بشكل مستمر مع تغير اتجاهات السوق العالمي للنفط الخام.

- نظرا لاعتماد الناتج المحلي الإجمالي على إنتاج النفط ومشتقاته، فإن صادرات الكويت تتركز أساسا في هذه السلعة، والتي تمثل الجانب الأكبر من إيرادات الصادرات، في الوقت الذي تتواضع فيه الإيرادات من الصادرات غير النفطية، مما يجعل ميزان المدفوعات عرضة للتقلب على نحو واضح مع تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي للنفط الخام، وبشكل عام فإن الميزان التجاري للكويت يتسم بارتفاع إيرادات الصادرات عن المدفوعات للواردات، مما يؤدي الى وجود فائض واضح في الميزان التجاري يختلف من عام لآخر وفقا لمستويات الصادرات النفطية بشكل أساسي. على الجانب الآخر فإن حساب رأس المال يبرز ارتفاع حجم التدفقات الخارجية من رؤوس الأموال العامة والخاصة الى الخارج نظرا لانخفاض فرص ومستويات الاستثمار في الاقتصاد المحلي كنسبة من الناتج، فعلى العكس من ارتفاع معدلات الادخار المحلي في الكويت، فإن تكوين رأس المال الثابت بالنسبة للناتج يتسم بأنه منخفض نسبيا بالمقاييس الدولية.

- تتصف بيئة الأعمال في الكويت بأنها غير مشجعة للاستثمار، سواء أكان الاستثمار الخاص المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تحتل الكويت مراكز متأخرة للغاية في ترتيبها الدولي كمركز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا للتقرير العالمي للتنافسية تحتل الكويت المراكز الأخيرة عالميا، على الرغم من انشاء مكتب مستقل للاستثمار الأجنبي منذ سنة 2011، والذي طور بموجب القانون رقم 116 لسنة 2013 ليصبح هيئة لتشجيع الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي، فضلا عن حزمة القوانين الجديدة التي اصدرتها الدولة في هذا الجانب، الأمر الذي يعكس الحاجة الى استمرار التحسين الجذري في بيئة الأعمال من الناحية الإجرائية والتشريعية.

هذه الخصائص العامة للاقتصاد الكويتي تجعله عرضة للعديد من المخاطر على المدى الطويل، وهو ما يؤكد حتمية التعامل مع الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المحلي حاليا.

ثانيا: موجز التطورات الاقتصادية في دولة الكويت

(1) الناتج المحلي الإجمالي

في 2012 وفقا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية 51289.6 مليون دينارا بمعدل نمو 15.7٪ عن العام السابق، فإذا ما أضيف إليها صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج (الفرق بين دخول عوامل الانتاج الكويتية، ودخول عوامل الانتاج الأجنبية)، فإن الناتج القومي للكويت في عام 2012 يرتفع الى 53862.6 مليون دينارا، كذلك بلغ اجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي في ذات العام 19124.2 مليون دينار، في الوقت الذي بلغ فيه صافي الادخار 26988.3 مليون دينار، بينما بلغ صافي التكوين الرأسمالي 4816.3 مليون دينار.

جدول 7: المجاميع الأساسية للحسابات القومية بالأسعار الجارية

للفترة من 2010 إلي 2012

البـــــــــــــــــــــند	2010	2011	2012**
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون د.ك)	34369.2	44323	51289.6
مضافا إليه: صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (مليون د.ك)	2700	2481	2573
يساوي: الناتج القومي الإجمالي (مليون د.ك)	37069.2	46804	53862.6
ناقصا: إهلاك رأس المال الثابت (مليون د.ك)	2603.3	2813.8	2930.1
يساوي: الدخل القومي بأسعار السوق (مليون د.ك)	34465.9	43990.2	50932.5
مضافا إليه: صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي (مليون د.ك)	-3741	-4063	-4820
يساوي: الدخل القومي المتاح (مليون د.ك)	30724.9	39927.2	46112.5
ناقصا: الإنفاق الاستهلاكي النهائي (مليون د.ك)	15391.1	16945.4	19124.2
يساوي: صافي الادخار (مليون د.ك)	15333.8	22981.8	26988.3
ناقصا: صافي التكوين الرأسمالي (مليون د.ك)	4360.8	4447.8	4816.3
يساوي: الفائض من الصفقات الجارية (مليون د.ك)	10973	18534	22172
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (د.ك)	9595	12203	13413
نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (د.ك)	10349	12886	14086
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح (د.ك)	8578	10993	12059
نسبة التغيير المئوية			
مجموع الناتج المحلي الإجمالي	+12.7	+28.9	+15.7
الناتج المحلي الإجمالي من قطاع النفط	+22.8	+46.1	+19.4
الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات غير النفطية	+2.8	+8.3	+10.3
الناتج القومي الإجمالي	+14.1	+26.3	+15.1
الدخل القومي بأسعار السوق	+14.7	+27.6	+15.8

** أوليه

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

بالنسبة لتوزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (نفطي وغير نفطي)، بلغ الناتج المحلي من القطاع النفطي 32119.9 مليون دينار، بمعدل نمو 19.4٪، بينما بلغ الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية 20920.8 مليون دينار، بمعدل نمو 10.3٪، وقد مثلت خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية، ومؤسسات مالية، والتأمين، والعقارات وخدمات الأعمال الجانب الأكبر منها بقيمة تساوي 12382.6 مليون دينار.

جدول 8: الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع القطاع - نفطي وغير نفطي
بالأسعار الجارية للفترة من 2010 إلي 2012 (مليون د.ك)

نوع النشاط الاقتصادي	2010	2011	2012**
قطـاع النفـط			
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	18406.5	26896.1	32119.9
إجمالي القطاع النفطي	18406.5	26896.1	32119.9
القطاعات غير النفطية:			
ـالزراعة وصيد البحر	80	136.9	145.4
ـأنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز (باستثناء خدمات المسح)	77.4	88.7	90.8
ـالصناعات التحويلية	1933	2260.5	2756.6
ـالكهرباء والغاز والمياه	510.1	609.8	622.3
ـالتشييد والبناء	730.2	772.9	810.5
ـتجارة الجملة والتجزئة و الفنادق و المطاعم	1545.9	1605.8	1691
ـالنقل و التخزين والاتصالات	2405.6	2308.6	2421.6
ـمؤسسات مالية ، التأمين ، العقارات وخدمات الأعمال	4649.8	4709.3	5009.2
ـخدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	5583.9	6472.7	7373.4
إجمالي القطاعات غير النفطية	17515.9	18965.2	20920.8
المجموع- جزئي	35922.4	45861.3	53040.7
ناقصا : الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبتان	1764.7	1760.1	1955.4
جميع المنتجين	34157.7	44101.2	51085.3
رسوم الواردات	211.5	221.8	204.3
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري	34369.2	44323	51289.6

** أوليه
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

بالنسبة للتوزيع القطاعي للناتج تبلغ نسبة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 حوالي 60.6٪، بينما تبلغ نسبة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي حوالي 39.4٪.

جدول 9: الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع الإنفاق
بالأسعار الجارية للفترة من 2010 إلي 2012 (مليون د.ك)

نوع الإنفـــــاق	2010	2011	2012**
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	5946.6	6626.4	7775.4
[1]الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	9444.5	10319	11348.8
تكوين رأس المال الإجمالي	6964.1	7261.6	7746.4
[2]الصادرات من السلع والخدمات	22055	31126	36188
[2]ناقصا: الواردات من السلع والخدمات	10041	11010	11769
الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي	34369.2	44323	51289.6

** أوليه
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

جدول 10: التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب أقسام
النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية 2010_2012
(مليون دينار كويتي)

	2010		2011		2012**	
أقسام النشاط الاقتصادي	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة والصيد	80	0.23	136.9	0.31	145.4	0.28
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة	18483.9	53.78	26984.8	60.88	32210.7	62.80
الصناعات التحويلية	1933	5.62	2260.5	5.10	2756.6	5.37
الكهرباء والغاز والمياه	510.1	1.48	609.8	1.38	622.3	1.21
التشـــــــييد	730.2	2.12	772.9	1.74	810.5	1.58
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	1545.9	4.50	1605.8	3.62	1691	3.30
النقل والتخزين والاتصالات	2405.6	7.00	2308.6	5.21	2421.6	4.72
خدمات التمويل ، التأمين ، العقارات وخدمات الأعمال	4649.8	13.53	4709.3	10.62	5009.2	9.77
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	5583.9	16.25	6472.7	14.6	7373.4	14.38
(ناقصا) الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبتان	1764.7	5.13	1760.1	3.97	1955.4	3.81
مجموع المنتجين	34157.7	99.38	44101.2	99.50	51085.3	99.60
رسوم الواردات	211.5	0.62	221.8	0.50	204.3	0.40
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	34369.2	100	44323	100	51289.6	100

** أوليه
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

(2) عناصر القوة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي

- **ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الإسمي بشكل مستمر تقريبا منذ عام 2000 ليتزايد من 11.3 مليار دينارا عام 2000 الى 51.3 مليار دينار في 2012 أي بمعدل نمو متوسط 14.6٪ خلال هذه الفترة وهو معدل نمو استثنائي لم تحققه معظم دول العالم خلال هذه الفترة، إذا ما نظرنا إلى معدلات النمو التي تحققت في دول العالم خلال هذه الفترة، فوفقا لبيانات صندوق النقد الدولي بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال الفترة من 2000-2012 في كافة دول العالم 7٪، وفي الدول المتقدمة 4.75٪، وفي منطقة اليورو 6.08٪، وفي الاقتصادات الناشئة والدول النامية في العالم 12.9٪، وفي دول أمريكا اللاتينية 8.9٪، وفي إفريقيا (دول جنوب الصحراء الكبرى) 12.3٪.**

- **تراجع معدل الاستهلاك النهائي كنسبة من الناتج من 75.6٪ عام 2001 الى 37.3٪ عام 2012، وفي المتوسط بلغ معدل الاستهلاك الى الناتج 52.9٪ خلال لفترة من 2000-2012، مما يعكس ارتفاع مستوى الدخل الذي يؤدي الى زيادة القدرة الادخارية للاقتصاد الوطني.**

- **ارتفاع مستويات صافي الادخار المحلي من 4.9 مليار دينار عام 2000 الى 26.9 مليار دينارا عام 2012، وهو ما يعني ارتفاع متوسط معدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج، من 19.2٪ عام 2002 الى 52.6٪ عام 2012، وفي المتوسط بلغ معدل الادخار المحلي 43.2٪ خلال الفترة من 2000-2012، وهو معدل مرتفع جدا بالمقاييس العالمية، إذا ما نظرنا إلى معدلات الادخار المتوسط إلى الناتج في دول العالم خلال هذه الفترة، فوفقا لبيانات صندوق النقد الدولي بلغ متوسط معدل الادخار المحلي خلال الفترة من 2000-2012 في كافة دول العالم 23.5٪، وفي الدول المتقدمة 20.6٪، وفي منطقة اليورو 21.1٪، وفي الاقتصادات الناشئة والدول النامية في العالم 30.5٪، وفي دول أمريكا اللاتينية 20.5٪، وفي إفريقيا (دول جنوب الصحراء الكبرى) 19.9٪.**

- **تضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج خلال الفترة 2000-2012 إلى أكثر من الضعفين من 5096 دينارا (حوالي 17000 دولارا أمريكيا) عام 2000 الى 13413 دينارا (حوالي 48760 دولارا أمريكيا) عام 2012، وهو ما يعد من بين الأعلى في مستويات الدخل عالميا.**

ثالثا: أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية

- **قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بتاريخ 2012/10/3 خفض سعر الخصم بواقع 50 نقطة أساس من مستواه البالغ 2.50٪ إلى 2.0٪ اعتبارا من تاريخ 2012/10/4.**

- **بلغ معدل النمو في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) نحو 9.5٪ في نهاية عام 2013، بعد نموه بمعدل 6.9٪ خلال عام 2012 عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011.**

- **ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية بنسبة 7٪ في نهاية عام 2013 لتصل إلى نحو 28129.4 مليون دينار، مقابل نحو 26276 مليون دينار في نهاية عام 2012، وذلك بعد ارتفاع نسبته 6.5٪ في نهاية عام 2012 عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011.**

سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين زيادة قدرها 2164.1 مليون دينار ونسبتها 8.1٪ في نهاية عام 2013 لتصل إلى نحو 28960.9 مليون دينار (102.6 بليون دولار) مقارنة بمستواها البالغ نحو 26796.8 مليون دينار (95.3 بليون دولار) في نهاية عام 2012، وذلك بعد أن سجلت تلك الأرصدة زيادة قيمتها 1185.3 مليون دينار ونموا نسبته 4.6٪ في نهاية عام 2012 مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2011.

جدول 11: المجاميع النقدية والمصرفية (مليون دينار)

البيان	2012	2013	نسبة التغير (٪)
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار (فلس)	281.15	282.25	0.39
الرقم القياسي الإسمي لسعر الصرف الفعلي للدينار الكويتي : بأوزان قيمة الواردات لعام 2010 نهاية الفترة	98.6	99.89	1.31
الرقم القياسي الإسمي لسعر الصرف الفعلي للدينار الكويتي : بأوزان تمويل الواردات لعام 2010 نهاية الفترة	98.95	100.52	1.58
هامش أسعار الفائدة المرجحة على الودائع لأجل بالدينار (250.000ـ500.000) و بالدولار (أكثر من مليون) (متوسط الفترة)			
- شهر (٪)	0.547	0.415	
- 3 أشهر (٪)	0.694	0.448	
متوسط اسعار الفائدة المرجحة على التسهيلات الائتمانية (متوسط الفترة حتى)	4.984	4.56	
سعر الخصم بالمائة سنويا (نهاية الفترة)	2	2	
سعر الفائدة على اتفاقية إعادة الشراء (Repo Rate) لمدة اسبوع	1.5	1.5	
الأساس النقدي (1) (MO) (مليون دينار)	5,787.60	6,831.90	18
عرض النقد (M2) (مليون دينار)	29,888.10	32,732.30	9.5
الكتلة النقدية (M1) (مليون دينار)	7,873.30	8,850.50	12.4
شبه النقد (مليون دينار)	22,014.90	23,881.80	8.5
رصيد إجمالي أدوات الدين العام (مليون دينار)	1,755.00	1,527.30	13.0-
سندات الخزانة (مليون دينار)	1,755.00	1,527.30	13.0-

المصدر: بنك الكويت المركزي

- تراجعت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي خلال عام 2013 مقارنة بعام 2012، وكان التراجع في متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي بدرجة أكبر نسبيا مقارنة بنظيرتها بالدولار الأمريكي، ونتيجة لذلك، تقلصت هوامش أسعار الفائدة القائمة لصالح الودائع بالدينار الكويتي بين متوسطات تلك الأسعار لمعظم الآجال.

- **بالنسبة لمعدل صرف الدولار الأمريكي بالدينار الكويتي بلغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر لصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال عام 2013 ما نسبته 2.1٪، في حين شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسة الأخرى تقلبات أكثر اتساعا في نهاية عام 2013، حيث بلغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي نحو 22.3٪ مقابل الين الياباني، ونحو 10.8٪ مقابل الجنيه الإسترليني، ونحو 10.4٪ مقابل اليورو، ونحو 8.0٪ مقابل الفرنك السويسري.**

جدول 12: المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية (مليون دينار)

البيان	2012	2013	نسبة التغير (٪)
إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية	47,145.30	51,486.40	9.2
المطالب على الحكومة	1,684.30	1,502.40	10.8-
٪ من إجمالي الموجودات	3.6	2.9	
ودائع وسندات لدى البنك المركزي منها:	4,439.20	5,345.70	20.4
ودائع لأجل	2,309.10	2,916.40	26.3
سندات البنك المركزي	1,952.00	1,900.00	2.7-
إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية (بالدينار الكويتي والعملات الأجنبية) منها :	37,207.20	40,463.80	8.8
ودائع القطاع الخاص المقيم (بالدينار الكويتي والعملات الأجنبية)	28,548.20	31,251.10	9.5
٪ من إجمالي المطلوبات	60.6	60.7	
بالدينار	26,276.00	28,129.40	7.1
بالعملات الأجنبية	2,272.20	3,121.70	37.4
إجمالي المطالب على القطاع الخاص (بكل العملات)	29,020.60	31,124.80	7.3
٪ من إجمالي الموجودات	61.6	60.5	
أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية للقطاع الخاص المقيم (بكل العملات)	26,796.80	28,960.90	8.1
٪ من إجمالي الموجودات	56.8	56.2	
٪ من الناتج المحلي الإجمالي	52.2	56.5	
ومنها: القروض الاستهلاكية والمقسطة	7,071.60	8,189.10	15.8
٪ من للناتج المحلي الإجمالي	13.8	16	
صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية (بالدينار الكويتي والعملات الأجنبية)	6,504.60	7,133.60	9.7
الموجودات الأجنبية	9,487.70	10,177.60	7.3
٪ من إجمالي الموجودات	20.1	19.8	
المطلوبات الأجنبية	2,983.20	3,044.00	2
٪ من إجمالي المطلوبات	6.3	5.9	

المصدر: بنك الكويت المركزي

- بلغ إجمالي الرصيد القائم لأدوات الدين العام في نهاية عام 2013 نحو 1527.3 مليون دينار (5.41 بلايين دولار)، بعد أن بلغ ذلك الرصيد في نهاية عام 2012 نحو 1755 مليون دينار (6.24 بلايين دولار).

- انخفض الرصيد القائم لسندات البنك المركزي بما نسبته 2.7٪ في نهاية عام 2013 ليصل إلى نحو 1900 مليون دينار (6.73 بليون دولار)، وذلك مقارنة بنحو 1952 مليون دينار (6.94 بليون دولار) في نهاية عام 2012.

- ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (تشمل البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في دولة الكويت) في نهاية عام 2013 بما قيمته 4336.2 مليون دينار ونسبته 9.2٪ ليصل إلى نحو 51.48 بليون دينار (182.40 بليون دولار)، مقارنة بمستواه البالغ نحو 47.14 بليون دينار (167.6 بليون دولار) في نهاية عام 2012. كما ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في نهاية عام 2012 بنسبة 6.9٪، مقارنة بمستواه في نهاية عام 2011.

- الإصدار السادس من الدينار الكويتي، اعتبارا من 2014/6/29، سوف يتم طرح الاصدار السادس الجديد من العملة الكويتية، والذي يستخدم هيكلا أنيقا وموحدا لجميع أوراق فئات ذلك الإصدار، ومجسمات لرموز هامة من التراث الوطني لدولة الكويت وأبرز إنجازاتها الاقتصادية، ويتأسس هيكل أوراق جميع فئات الإصدار السادس الجديد على العلم الوطني لدولة الكويت، مع رسوم لرموز وطنية هامة في الدولة على الوجه الأمامي، ورسوم تعبر عن تاريخ دولة الكويت وإنجازاتها الاقتصادية على الوجه الخلفي، وقد تم استخدام العديد من الرموز الوطنية بشكل بارز في أوراق جميع فئات الإصدار، مع ألوان نابضة وعلامات متحركة، وأشرطة أمنية بألوان تتغير عند تحريك هذه الأوراق، وقد راعى التصميم ذوي الاحتياجات البصرية الخاصة من خلال تكبير أرقام الكتابة لقيمة فئات أوراق النقد، واستخدام رسوم زخرفية بارزة مخصصة لذوي الإعاقة البصرية، كما يستخدم الإصدار أحدث السمات الأمنية في طباعة أوارق النقد وتشمل تغير الألوان بالإضافة إلى ظهور أشكال هندسية عند تحريك ورقة النقد، وكذلك نوعية المواد الخاصة المستخدمة لتمنح الورقة النقدية جودة أكثر وعمرا أطول.

رابعا: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

- تظهر البيانات الأولية لميزان مدفوعات دولة الكويت للعام 3102 استمرار الفوائض المحققة في الموازين الخارجية، حيث سجل الحساب الجاري (الذي يبين خلاصة المعاملات فيما بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بالسلع والخدمات والدخل الأساسي -الدخل من الاستثمار، والدخل الثانوي -التحويلات الجارية) فائضا بلغت قيمته نحو 20316 مليون دينار خلال عام 2013 مقابل فائض بلغت قيمته نحو 22062 مليون دينارا خلال عام 2012، وجاء تراجع فائض الحساب الجاري المشار إليه ليعكس بصفة أساسية تراجع فائض الميزان السلعي (الصادرات السلعية ناقصا الواردات السلعية على أساس فوب) لتصل قيمة الفائض السلعي إلى نحو 25442 مليون دينارا خلال عام 2013، مقارنة بفائض قيمته 26762 مليون دينارا في عام 2012.

- وفيما يتعلق بتطورات الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2013، فقد تباطأت وتيرة النمو في صافي قيمة الموجودات الخارجية للمقيمين والمدرجة ضمن هذا الحساب حيث سجل الحساب المالي زيادة في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية للمقيمين بنحو 21711 مليون دينار خلال عام 2013، مقابل زيادة في صافي هذه الاستثمارات بنحو 23566 مليونا خلال العام السابق، ونتيجة لهذه التطورات سجل الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت فائضا بنحو 954 مليون دينار، خلال عام 2013، مقابل فائض بنحو 918 مليون دينار خلال العام السابق.

- وبالنظر إلى وضع ميزان المدفوعات لدولة الكويت بشكل أكثر شمولية ليأخذ في الاعتبار التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات الحكومية المسجلة ضمن بند -الحكومة العامة- إضافة إلى التغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات يظهر فائضا بنحو 16271 مليون دينار خلال العام 2013، مقابل فائضا قيمته نحو 20683 مليون دينار في العام السابق .

جدول 13: ميزان المدفوعات (مليون دينار)

البيان	2011	2012	2013	التغير عن عام 2012 (٪)
الحساب الجاري (مليون دينار)	18533.9	22173.5	20316	8.38-
- الميزان السلعي	22317.3	27100.8	25441.6	6.12-
الصادرات السلعية (مليون دينار):	28159.7	33282.5	32805.0	1.43-
- الصادرات النفطية	26688.6	31607.8	30947.8	2.09-
- الصادرات غير النفطية:	1471.1	1674.7		10.90
الواردات السلعية "سيف" (مليون دينار)	6938.10	7631.70	7363.50	3.51-
- الخدمات (1)	2200.7-	2680.1-	3493.7-	30.36
- الدخل الأساسي (1)	2480.9	2573.3	3175.6	23.41
- الدخل الثانوي (1)	4063.7-	4820.5-	4807.4-	-0.27
منها: تحويلات العاملين	3659.9-	4412.0-	4393.1-	-0.43

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(1) بموجب الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام 2009 تم تغيير بعض المفاهيم ، ومنها بند الخدمات (صافي)، والدخل(صافي)، والتحويلات الجارية (صافي) إلى الخدمات، والدخل الأساسي، والدخل الثانوي على التوالي.

خامسا: تطورات سوق الكويت للأوراق المالية

- شهد سوق الكويت للأوراق المالية تحسنا ملحوظا في نهاية عام 2013، حيث ارتفعت قيمة وكمية الأسهم المتداولة بما نسبته 53.95٪ و52.17٪ على الترتيب مقارنة بمستوياتها المقابلة في عام 2012.

- ارتفعت مؤشرات الأسعار في نهاية عام 2013 عن نهاية عام 2012 بما نسبته 27.22٪ للمؤشر العام للأسعار، وبما نسبته 8.43٪ للمؤشر الوزني. وسجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات الكويتية المدرجة ارتفاعا نسبته 5.69٪ في نهاية عام 2013 مقارنة بنهاية عام 2012.

جدول 14: أداء سوق الكويت للأوراق المالية

البيان	2012	2013	التغير عن عام 2012 (٪)
كمية الأسهم المتداولة (مليون سهم)	83,136.1	126,507.2	52.17
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دينار)	7,214.2	11,102.6	53.9
صافي أرباح الشركات الكويتية (1)	998.2	1,175.9	17.8
المتوسط اليومي لقيمة التداول (مليون دينار)	28.7	45.1	57.14
المؤشر العام للأسعار (1000=1993/12/29)	5,934.3	7,549.5	27.22
المؤشر الوزني (100=2000/12/31)	417.7	452.9	8.43
القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة (مليون دينار)	28,925.6	30,986.2	7.12
عدد الشركات المدرجة بنهاية الفترة	199	196	7.09

المصدر: بنك الكويت المركزي

سادسا: معدل التضخم

تشير نشرات الإدارة المركزية للإحصاء الخاصة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 2.7٪ في سنة 2013، حيث يبين الجدول رقم (15) أدناه الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لأقسام الإنفاق الرئيسية لعامي 2012 و2013. وبالمقارنة مع متوسط معدل التضخم في 2012 فإن معدل التضخم قد تراجع من 3.2٪ في 2012.

جدول 15: الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك- أقسام الإنفاق الرئيسية
(سنة الأساس 100=2007)

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	2012	2013	معدل التغير(٪)
	125.8	129.2	2.7
الأغذية والمشروبات	136.4	141.9	4
السجائر والتبغ	123.8	132.6	7.1
الكساء وملبوسات القدم	127	126.8	-0.2
خدمات المسكن	122.9	127.7	3.9
المفروشات المنزلية	127.8	131.9	3.2
الصحة	125.3	126.8	1.2
النقل	121.1	122.6	1.2
الاتصالات	101.4	101.3	-0.1
الترفيهية والثقافية	125.7	128.1	1.9
التعليم	123.3	124.3	0.8
المطاعم والفنادق	125.9	126.6	0.6
السلع والخدمات المتنوعة	125.9	128.7	2.2

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

وعند مقارنة معدل التضخم لمواد ومجموعات الإنفاق الرئيسية بين سنة 2012 و2013 نجد ارتفاعا في معدلات التضخم لعشرة منها وهي: (مجموعة الأغذية والمشروبات، السجائر والتبغ، خدمات المسكن، المفروشات المنزلية ، الصحة، النقل، الترفيهية والثقافية، التعليم، المطاعم والفنادق ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة)، أما بالنسبة لمجموعتي الكساء وملبوسات القدم ومجموعة الاتصالات نجد بشكل عام انخفاضا في معدلات التضخم فيها.

جدول 16: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفقا لأقسام الإنفاق خلال سنة 2013

مواد ومجموعات الإنفاق	الوزن الترجيحي	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الرقم القياسي العام لسعر المستهلك	1000	2.57	2.48	2.15	2.79	2.96	3.04	2.87	2.54	2.85	2.69	2.6	2.66
الأغذية والمشروبات	184.33	2.88	3.25	1.45	4.74	6.3	5.82	5.4	5.22	4.53	3.54	2.36	2.79
السجائر والتبغ	2.74	8.26	6.32	8.02	9.15	8.56	8.71	7.89	7.87	5.99	6.38	4.29	4.27
الكساء وملبوسات القدم	92.85	0.72	-0.08	-0.79	-0.79	-0.63	-0.55	-0.47	-1.25	-0.62	-0.78	1.42	2.45
خدمات المسكن	288.55	3.26	3.26	3.26	3.18	3.18	4	4	4	4.81	4.81	4.73	3.64
المفروشات المنزلية	112.69	2.38	2.13	2.6	2.67	2.19	2.66	2.81	2.26	3.5	4.61	4.58	5.58
الصحة	15.75	2.5	2.41	2.25	2	1.84	1.52	1.28	0.48	0.64	0.56	-0.47	-1.02
النقل	79	1.75	1.75	1.83	1.82	1.74	1.4	1.4	0.91	0.49	0.49	0.66	1.31
الاتصالات	39.89	-0.1	-0.2	0.49	0.49	0.3	0.1	0.1	-0.2	-0.2	-0.3	-0.39	-0.39
الترفيهية والثقافية	42.68	1.52	1.76	1.92	2.08	1.75	1.9	1.9	1.34	1.03	2.78	2.78	2.54
التعليم	30.2	0.08	0.08	0.08	0.08	0.08	0.16	0.16	0.16	1.87	1.87	1.87	2.6
المطاعم والفنادق	33.09	-0.24	-0.24	0	0	0	0.24	0.24	0.24	0.87	0.87	0.87	3.74
السلع والخدمات المتنوعة	78.23	5.78	5.43	5.59	4.75	4.27	2.89	2.16	0.94	0.39	-0.54	-1.7	-2.01

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

سابعا: السكان والقوى العاملة

يتضح من الجدول التالي أنه في 2014/6/30، بلغ اجمالي عدد السكان 3891929 نسمة، منهم 1227012 كويتي بنسبة 31.5٪، بينما بلغ عدد السكان غير الكويتيين 2664917 نسمة، بنسبة 68.5٪.

- **يتسم هيكل السكان الكويتيين بالفتوة النسبية، حيث بلغت نسبة السكان أقل من 20 عاما 47.9٪، أي نحو نصف السكان تقريبا، وهو ما يعكس المخاطر المستقبلية للهيكل الحالي للسكان والذي ينعكس في صورة استمرار الضغوط المستقبلية على قطاعات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأساسية، كما يعكس تصاعد الضغوط في سوق العمل، مما يعني ضرورة العمل على خلق فرص عمل للداخلين الجدد لسوق العمل من المواطنين، بعيدا عن الجهاز الحكومي.**

- **تتعرض الكويت حاليا لظاهرة ارتفاع معدلات الشيخوخة نظرا لتزايد العمر المتوقع والذي يعكس تحسن الخدمات الصحية وارتفاع مستويات المعيشة، حيث بلغت نسبة السكان أكبر من 60 عاما 6.1٪، وهو ما ينبئ بتحمل الدولة لأعباء مالية كبيرة في المستقبل، نتيجة لاتساع ظاهرة شيخوخة السكان.**

- **سوف يترتب على النمو الكبير في أعداد السكان ضغوط كبيرة على البنية التحتية في الكويت، مثل الطرق والكهرباء والماء والخدمات التعليمية والصحية، وهو ما سيتطلب ضرورة القيام باستثمارات جوهرية في هذه القطاعات لاحتواء الطلب المستقبلي على الخدمات العامة المترتب على تضاعف أعداد السكان تقريبا خلال الخمسة عشر عاما المقبلة، فضلا عن ارتفاع الانفاق على الخدمات العامة والدعم، كذلك سوف يزيد الطلب على المساكن على نحو غير مسبوق الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المساكن وتصاعد الضغوط التضخمية.**

جدول 17: أعداد السكان وفقا للجنسية وفئات العمر (يونيو 2013)

فئات العمر	الجنسية								
	كويتي			غير كويتي			جملة		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
أقل من 20 عاما	298889	288408	587297	236574	222606	459180	535463	511014	1046477
59-20	275420	297971	573391	1450929	682401	2133330	1726349	980372	2706721
أكبر من 60 عاما	28378	37946	66324	49994	22413	72407	78372	60359	138731
الجملة	602687	624325	1227012	1737497	927420	2664917	2340184	1551745	3891929

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية

- أن استمرار النمو في أعداد السكان الكويتيين بهذه المعدلات المرتفعة سنويا سوف يترتب عليه زيادة أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهو ما يتطلب ضرورة البحث عن حلولا جذرية لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة خارج القطاع الحكومي. فمع استمرار تزايد اعداد الداخلين الجدد الى سوق العمل عند هذه المستويات المرتفعة سوف يصبح من المستحيل على القطاع الحكومي استيعاب هذه الأعداد الضخمة والمتزايدة سنويا، وبالتالي فإن الأمر يتطلب ضرورة وضع برنامج وطني لمواجهة خطر البطالة في المستقبل من خلال تبني برامج لخلق المزيد من الوظائف التي تتسم بأنها منتجة وذات قيمة مضافة مرتفعة.

جدول 18: السكان 15 سنة فأكثر حسب الحالة العملية (يونيو 2013)

البيان		كويتي	غير كويتي	جملة	%كويتي	غ كويتي ٪	اجمالي
داخل قوة العمل	ذكور	216680	1450794	1667474	53.3	75.5	71.6
	إناث	189481	471934	661415	46.7	24.5	28.4
	جملة	406161	1922728	2328889	52.6	84.0	76.1
خارج قوة العمل	ذكور	154282	93785	248067	42.2	25.6	33.9
	إناث	211005	271855	482860	57.8	74.4	66.1
	جملة	365287	365640	730927	47.4	16.0	23.9
جملة		771448	2288368	3059816	100	100	100
متعطل	ذكور	5190	16618	21808	43.8	51.4	49.4
	إناث	6660	15713	22373	56.2	48.6	50.6
	جملة	11850	32331	44181	2.9	1.7	1.9

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية

- يبلغ عدد السكان في الفئة العمرية 15 عاما فأكثر في الكويت 3059816 نسمة في 2013/6/30، ويبلغ عدد السكان الكويتيين في سن 15 سنة فأكثر 771448 نسمة، منهم 406161 نسمة داخل قوة العمل بنسبة 52.6٪، و 365287 نسمة خارج قوة العمل بنسبة 47.4٪.

- يبلغ عدد السكان غير الكويتيين في سن 15 سنة فأكثر 2288368 نسمة، منهم 1922728 نسمة داخل قوة العمل بنسبة 84٪، و 365640 نسمة خارج قوة العمل بنسبة 16٪.

- بلغ اجمالي عدد العاطلين عن العمل من الكويتيين 11850 بنسبة 2.9٪ من اجمالي قوة العمل الكويتية، كما قد بلغ اجمالي عدد العاطلين عن العمل من غير الكويتيين 32331 بنسبة 1.7٪ من إجمالي قوة العمل غير الكويتية، بينما بلغ اجمالي عدد العاطلين في الكويت 44181 بنسبة 1.9٪ من إجمالي قوة العمل في الدولة.

- من الواضح أن جوانب الاختلال في هيكل السكان تنعكس بشكل واضح على اختلالات سوق العمل، حيث تسيطر قوة العمل الوافدة على سوق العمل في الدولة، وبينما تتركز قوة العمل الكويتية في القطاع الحكومي، تتركز العمالة الوافدة في القطاع الخاص وترتفع بينهم نسبة العمالة المنزلية.

- إن كافة السيناريوهات المستقبلية عن أعداد الداخلين الجدد من المواطنين الى سوق العمل توضح بجلاء أنه لا يمكن للقطاع الحكومي الاستمرار في استيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل، حيث ترتفع البطالة المقنعة في هذا القطاع على نحو واضح في الوقت الحالي مع استمرار عمليات التعيين فيه، الأمر الذي يعقد من بيروقراطية العمل في دواوين الخدمات العامة ويؤدي الى ضعف الانتاجية، وهو ما يؤكد أهمية إيجاد حلول جذرية لرفع قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة الوطنية بعيدا عن القطاع الحكومي.

ثامنا: تنمية مشاركة القطاع الخاص في أنشطة القطاع النفطي:

تتعدد التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية، والتي تتمحور في مجملها حول وضع إطار عام للنمو والتركيز على التطوير المستمر للبنية التحتية، فضلا عن تعزيز المكانة العالمية، ومواكبة المتغيرات المتسارعة في مجال صناعة النفط والغاز، والسعي إلى تحقيق نمط معيشة مزدهر، وإتاحة الفرصة أمام الكوادر الوطنية لأداء دور فاعل في عمليات البناء والتنمية، وكذلك تولي مؤسسة البترول الكويتية أهمية كبرى لتشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في تطوير القطاع النفطي، واستكمالا لدور مؤسسة البترول الكويتية الرائد في مجال دعم الاقتصاد المحلي فقد قامت المؤسسة بإعداد استراتيجية حتى العام 2030 آخذة بالحسبان ما ورد بالخطة الانمائية للدولة ولا سيما في مجال مشاركة القطاع الخاص وتنمية دوره بالصناعة النفطية.

إن من أهم التطورات المتعلقة بتعزيز دور القطاع الخاص والتي جاءت انعكاسا لاستراتيجية المؤسسة حتى العام 2030 هو الانتقال من مفهوم تخصيص الأنشطة إلى ترسيط مبدأ المشاركة مع القطاع الخاص والذي يوفر مرونة أكبر باختيار طريقة المشاركة المثلى ولا يقصرها بمفهوم التخصيص، كما تتطلع المؤسسة مستقبلا إلى العمل بمبدأ مشاركة القطاع الخاص من خلال نظرة أكثر شمولية تهدف لتنمية دوره بالقطاع النفطي عن طريق تعزيز "المحتوى المحلي" وتوطين الصناعة المحلية المساندة للقطاع النفطي.

بناء على ما سبق قامت المؤسسة بوضع استراتيجية شاملة وبرنامج متكامل لتطوير المحتوى المحلي في كافة جوانب الصناعة النفطية الكويتية وتوطين الصناعات المساندة، وهو ما ينتقل بمشاركة القطاع الخاص إلى آفاق أرحب، حيث من المتوقع أن يؤدي تنفيذ المبادرات الواردة ضمن الاستراتيجية إلى توطين أكثر من ستة مليارات دولار من المصروفات الرأسمالية والتشغيلية للقطاع النفطي خلال الخمس السنوات القادمة وإلى خلق أكثر من ثمانية آلاف وظيفة، وذلك عن طريق توطين بعض الصناعات والخدمات في السوق المحلي.

هذا ومن المتوقع البدء بتنفيذ مبادرات الاستراتيجية خلال السنة المالية القادمة بعد أن يتم الانتهاء من اعداد استراتيجية المحتوى المحلي وإعداد كافة متطلبات تنفيذها حتى نستطيع أن ننافس التجارب العالمية الرائدة التي حققت نتائج باهرة في زيادة نسبة المحتوى المحلي في صناعاتها النفطية.

وتتضمن استراتيجية المحتوى المحلي عدة مبادرات أهمها:

- إعداد إطار للتعاون الحكومي مع القطاع الصناعي المحلي بهدف جمع الجهات ذات العلاقة تحت إطار تعاوني مشترك لتسهيل وتعزيز فرص التعاون.
- تجميع انفاق شركات القطاع النفطي وتحديد الفرص التي يمكن من خلالها تعظيم الانفاق المحلي لتصبح ضمن خطط المشاريع الرأسمالية للشركات النفطية.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص المحلي في مجال الخدمات والصناعات التي يحتاجها القطاع النفطي من خلال دعم بناء قدرات القطاع الخاص في القطاعات المستهدفة.
- تشجيع وتيسير نقل المعرفة والتقنيات الحديثة إلى القطاع الخاص المحلي من القطاع النفطي والشركات العالمية التي يتعامل معها.
- تطوير الكوادر البشرية العاملة في القطاعات الخاصة العاملة في القطاع النفطي.
- تطوير وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في استغلال بعض مخرجات شركات القطاع النفطي في إنشاء صناعات تحويلية داخل الكويت.

كما يوجد لدى المؤسسة خطط مستقبلية متعلقة بتوسعة مشاركة القطاع الخاص في عدة أنشطة نفطية منها على سبيل المثال لا الحصر مصنع تعبئة الغاز المسال، نشاط الوكالة البحرية، نشاط الاسمدة ومصنع البولي بروبيلين، غير أن هذه الخطط متوقفة بانتظار إنشاء الجهاز الفني واللوائح المنظمة من قبل المجلس الأعلى للتخصيص بالدولة.

تاسعا: ادارة المفاوضات الاقتصادية

1. آخر تطورات الحوارات الاستراتيجية ومفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجموعات الاقتصادية الأخرى:

تسعى دولة الكويت من خلال المفاوضات وفي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية الى تحقيق التوجه الخاص بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، من خلال الاستفادة من المزايا التي توفرها اتفاقيات التجارة الحرة في مجال فتح الأسواق وتحرير تجارة السلع وإزالة القيود الجمركية على أهم صادرات دولة الكويت من المنتجات البتروكيماوية والبترولية وغيرها من السلع، بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات لخلق فرص استثمارية للقطاع الخاص الكويتي والمساهمة في خلق المناخ والبيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية وإقامة المشاريع المشتركة وتطوير القطاعات الصناعية المختلفة وإدخال التقنية العلمية إليها.

2. متابعة اتفاقيات التجارة الحرة بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية التالية

تسعى دولة الكويت في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتوصل إلى اتفاقيات تجارة حرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، حيث يتم التفاوض مع عدد من التكتلات والمجموعات الاقتصادية ذات المركز والثقل الاقتصادي الدولي مثل (استراليا / تركيا/ الهند/ باكستان / الاتحاد الاوروبي / كوريا / نيوزلندا / الصين / اليابان/ مجموعة الميركسور والتي تتكون من البرازيل والأرجنتين والأورغواي والبارجواي).

كما تجدر الإشارة الى أن اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسنغافورة دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2013/9/1م وذلك بعد مصادقة جميع دول المجلس ومصادقة الجانب السنغافوري عليها.

كما أن دول المجلس بانتظار مصادقة الإمارات العربية المتحدة على اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس ودول رابطة الإفتا (جمهورية ايسلندا، وإمارة ليختنشتاين، ومملكة النرويج، والاتحاد السويسري) تمهيدا لدخولها حيز التنفيذ .

3. **اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لتقييم مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الاخرى التي يتم التفاوض معها حاليا، والدول والمجموعات الاقتصادية التي لم يبدأ التفاوض معها**

كلفت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المكتب الاستشاري (ERAS) بأعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لاتفاقيات التجارة الحرة وعرضها على لجنة التعاون المالي والاقتصادي حيث تضمنت الدراسة المكاسب والتكاليف وبيان الآثار الايجابية والسلبية والجدوى الاقتصادية من الدخول في اتفاقيات التجارة الحرة، وقام المكتب الاستشاري بعرض الدراسة على لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتي أوصت بأن الدراسة في صيغتها الحالية لا توفر أساسا كافيا لاتخاذ قرارات بشأن استئناف مفاوضات تجارة حرة مع دول والمجموعات الاخرى أو البدء بمفاوضات جديدة، كما طلبت اللجنة من المكتب الاستشاري تضمين ملاحظات دول المجلس في الدراسة، علما بأن الدراسة اشتملت بالإضافة إلى الدول التي تم التفاوض معها دولا ومجموعات اقتصادية لم يتم البدء معها في مفاوضات مثل(هونج كونج / ماليزيا / تشيلي / أوكرانيا / جورجيا / اذربيجان / البيرو / كندا/ روسيا الاتحادية/ السوق المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا /الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (الإيموا) / جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وتم عرض الدراسة على المجلس الوزاري المشترك في دورته (127) في يونيو 2013م والذي كلف الفريق التفاوضي الخليجي، بإعداد تقرير مفصل عن المكاسب والخسائر التي يمكن ان تحققها اتفاقيات التجارة الحرة لدول مجلس التعاون مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، وقد تم إعداد تقرير بذلك بالإضافة إلى أولويات المفاوضات وفق توصيات المجلس الوزاري الخليجي، حيث تم اعتماده من قبل الفريق التفاوضي الخليجي تمهيدا لرفعه إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها القادم للتوصية برفعه إلى المجلس الوزاري في دورته القادمة.

4. **تفعيل الاتفاقيات الإطارية للتعاون المشترك**

تسعى دول المجلس من خلال الاتفاقيات الإطارية إلى تقوية علاقاتها مع الدول والمجموعات الاقتصادية وذلك بوضعها في إطار مؤسسي وتعاقدي بهدف توسيع وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والفني، علاقات التعاون في مجالات (الطاقة – الصناعة – التجارة – الخدمات – الزراعة- الثروة السمكية – الاستثمار – العلوم- التقنية والبيئة) على أسس من المنفعة المتبادلة آخذين بعين الاعتبار التفاوت في مستويات التنمية بين الطرفين حيث إن دول المجلس أبرمت عدد من الاتفاقيات الإطارية مع كل من (الصين / ماليزيا / جورجيا / الهند/ استراليا / آسيان / تركيا / باكستان/ اليابان / البيرو/ مجموعة الميركسور).

5. **اللجان المشتركة في إطار الحوارات الاستراتيجية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى**

قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتشكيل لجان مشتركة من خلال الحوارات الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى لتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية وتبادل الخبرات في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك مثل (السياسة، الاقتصاد، التجارة، الاستثمار، النقل والمواصلات، التعليم، التدريب والتطوير، الزراعة و الأمن الغذائي، السياحة، الطاقة، الصحة والبيئة)، وقد تم تفعيل عمل هذه اللجان مع عدد من الدول والمجموعات الاقتصادية منها (الاتحاد الأوروبي- تركيا- الصين) ، كما تشارك وزارة المالية في أعمال هذه اللجان، وتترأس وفد دولة الكويت في أعمال اللجنة المشتركة مع الاتحاد الأوروبي.

6. **فريق العمل الاقتصادي والمالي في إطار الحوارات الإستراتيجية بين دول المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى**

تم تشكيل فرق عمل في اطار الحوارات الاستراتيجية تتكون من الخبراء والمختصين من الجانبين لمتابعة الموضوعات المشتركة من بينها فريق العمل الاقتصادي والمالي برئاسة وزارة المالية والذي يهدف إلى تبادل الآراء حول القضايا الاقتصادية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى خلال الأزمات المالية والاقتصادية، وتبادل الخبرات بشأن تحفيز سياسة النمو الاقتصادي, والتعاون الفني في المواضيع الاقتصادية والمالية.

7. **المبادرة البريطانية**

أطلقت الحكومة البريطانية "مبادرة الخليج" والتي تسعى من خلالها الى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول المجلس والمملكة المتحدة، والتي نتج عنها الاتفاق على برنامج للعمل المشترك للفترة ما بين (2012م-2015م) في مجالات (الاقتصاد، التجارة، الاستثمار، الأمن، التعليم، الثقافة، تسهيل اجراءات التأشيرات لمواطني دول المجلس، وتأسيس مجلس مشترك لأصحاب الأعمال)، وتقوم وزارة المالية، وفق اطار هذه المبادرة، بمتابعة الموضوعات الاقتصادية في اطار البرنامج المشترك.

8. **التعاون الاستراتيجي بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية**

أطلق كل من معالي وزراء الخارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية منتدى التعاون الاستراتيجي والذي يهدف لوضع إطار رسمي للتعاون الاستراتيجي في القضايا السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية وجميع القضايا ذات الاهتمام المشترك، ويتضمن عقد اجتماعات وزارية منتظمة بالإضافة الى اجتماعات لكبار المسئولين والخبراء من الجانبين.

وقد عقد منتدى الحوار بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية في يونيو 2013م في مقر الأمانة العامة لدول المجلس في إطار التعاون الاستراتيجي، وتم خلاله مناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك كآلية التخليص الجمركي، وقواعد المنشأ، وحقوق الملكية الفكرية والقواعد الدولية الخاصة بها، بالإضافة إلى المعايير والقواعد الفنية ودور هيئة التقييس في تسهيل التجارة.

كما تم التوقيع على اتفاقية اطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية، في سبتمبر 2012م على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك وحرصا من الجانبين على تعزيز علاقاتهما السياسية والاقتصادية وتبادل الخبرات عن طريق البرامج المشتركة والحوارات الاستراتيجية.

وتجدر الإشارة إلى ترؤس وزارة المالية لوفد دولة الكويت في مفاوضات التجارة الحرة من خلال إشرافها على المفاوضات وعلى تنفيذ الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية.

كما تشارك وزارة المالية مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى في اجتماعات لجان التعاون المشترك والفرق الفنية المتخصصة في مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة بين مجلس التعاون الخليجي والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى.

9. <u>ادارة المنظمات المتخصصة</u>

تحرص الادارة على الاستمرار في تطوير العمل بما يخدم العلاقات بين دولة الكويت وكافة المنظمات الدولية والعربية والاقليمية حيث تساهم الكويت في (112) منظمة منها (60) دولية و (24) عربية (17) اقليمية و (11) اسلامية وتقوم بسداد المساهمات السنوية لهذه المنظمات بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات الصلة وتبلغ المساهمات والاشتراكات السنوية لدولة الكويت في المنظمات المتخصصة (12,430,518) اثنى عشر مليون وأربعمائة و ثلاثون ألف وخمسمائة وثمانية عشر دينار كويتي.

كما تقوم الوزارة بإعداد التقييم السنوي لتقييم مدى استفادة دولة الكويت من عضوية المنظمات المتخصصة خلال سنة ميلادية والتأكد على الاستفادة القصوى من النشاطات والخدمات التي تقوم المنظمات بتقديمها والتي تحتاج الى مطالبة مستمرة ومتابعة.

وفي اطار التعرف على وضع المنظمات المالي ومدى امكانية المنظمات من انجاز انشطتها لذا فإن الوزارة تقوم بدراسة مشروع الموازنة والبيانات المالية الختامية الخاصة بالمنظمات المختلفة والتي تساهم بها دولة الكويت وذلك لتجنب التضخم في قيمة المساهمة السنوية المترتبة على دولة الكويت مقارنة بالاستفادة العائدة من تلك المنظمات وهو توجه يتناسب مع الاصلاح المالي للدولة.

تحرص الوزارة على زيادة تعيين الكويتيين في المنظمات الدولية والعربية والاسلامية وعلى المستويات القيادية والإشرافية والموظفين لما له من أهمية في أن يكون لدولة الكويت تواجد اكبر في جميع المنظمات المتخصصة وتأمل الوزارة في أن تقوم الدولة بدعم الراغبين من الكويتيين في العمل في هذه المنظمات.

تعمل الوزارة على زيادة المشاركات الخارجية للبرامج والدورات التدريبية التي تقدمها المنظمات المتخصصة وتسهيل إجراءات المشاركة من قبل الجهات المعنية من جهة وديوان الخدمة من جهة أخرى لما لهذه البرامج التدريبية من أهمية في تأهيل الكوادر الوطنية للاستفادة من الخبرات الموجودة لدى تلك المنظمات وامكانية أن يتم الاستعانة من خبراء تلك المنظمات.

وفي اطار التعرف على وضع المنظمات المالي ومدى امكانية تقديم استشاراتهم الفنية للعاملين في الجهات الحكومية لتمكينها من انجاز انشطتها لذا فإن الوزارة تقوم بدراسة مشروع الموازنة والبيانات المالية الختامية الخاصة بالمنظمات والهيئات الدولية والعربية والاقليمية والاسلامية المتخصصة والتي تساهم بها دولة الكويت وذلك لتجنب التضخم في قيمة المساهمة السنوية المترتبة على دولة الكويت مقارنة بالاستفادة العائدة من تلك المنظمات وهو توجه يتناسب مع الاصلاح المالي للدولة.

تم اعتماد مشروع التقييم السنوي لمدى استفادة دولة الكويت من الخدمات المقدمة من قبل المنظمات المتخصصة للجهات الحكومية وهو أحد مشروعات الخطة التشغيلية للوزارة ويهدف الى تحقيق احد الاهداف الاستراتيجية للوزارة في دعم وتوسعة كافة اشكال التعاون والتنسيق المالي والاقتصادي مع تكتلات الدول والمنظمات الدولية بما يعزز المصالح الاقتصادية والمالية لدولة الكويت ويفتح مجالات للعمل والاستثمار في القطاع الخاص علما بأن أهم اهداف المشروع هو تعظيم استفادة دولة الكويت من عضويتها بالمنظمات المتخصصة وقد تم تحديد مؤشر سنوي يتم من خلاله تحديد نسبة الانجاز الفعلية الخاصة بالاستفادة من مساهمة دولة الكويت في المنظمات المختلفة.

10. ادارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي

- على المستوى العربي

تلعب دولة الكويت دورا بارزا من خلال مشاركتها الفاعلة في كافة الاجتماعات ذات الأهمية التي تعقد في نطاق جامعة الدول العربية من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي العربي المشترك، وترجمة الأهداف والسياسات العامة للدولة إلى قرارات وتوصيات على مستوى التعاون العربي، والاستفادة من الأنشطة والبرامج والفرص المتاحة في مجال الاستشارات والدراسات والتدريب التي تقدمها المؤسسات المالية العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بالإضافة إلى المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية.

كما تشارك دولة الكويت في صياغة الاتفاقيات الاقتصادية في إطار جامعة الدول العربية ومن ضمنها اتفاقية تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وغيرها من الاتفاقيات العربية ذات الصلة.

وعلى مستوى التبادل التجاري بين الدول العربية أصبحت السلع عربية المنشأ المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة معفاة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل منذ بداية عام 2005م. ودولة الكويت لا تستوفي أية رسوم ذات اثر مماثل للرسوم الجمركية ولا تفرض أية قيود جمركية، كما أنها لا تطبق أية رزنامة زراعية، وقامت بإلغاء تبادل نماذج التوقيع على شهادات المنشأ والاكتفاء بتبادل نماذج الأختام والجهات المخولة للتصديق.

وأنشأت نقاط اتصال بين الدول العربية لحل المشاكل والمعوقات التي تواجه المصدرين والموردين العرب حيث قامت نقطة الاتصال الوطني لدولة الكويت بالمساعدة في حل أغلب المشاكل والمعوقات التي تواجه الصادرات الكويتية في الخارج والموردين في دولة الكويت، علما بان نقطة الاتصال لدولة الكويت هي وزارة المالية- قطاع الشئون الاقتصادية- إدارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي.

هذا وقد كلفت القمة العربية الاقتصادية المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب بمتابعة قرارات القمة والمشاريع المقرة، حيث تعرض الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تقارير دورية في دورة شهر سبتمبر وفبراير من كل عام عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات القمة سواء من الدول أو من المنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية ذات العلاقة.

وفيما يتعلق بمبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد/ الشيط صباح الأحمد الجابر الصباح-حفظه الله ورعاه- والتي أطلقها خلال القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والتي عقدت بدولة الكويت في شهر يناير 2009م، بإنشاء صندوق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره ملياري دولار أمريكي تدار من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، حيث بلغ عدد الدول التي أعلنت مساهمتها في المبادرة (17) دولة، وهي كل من (الكويت، والسعودية، وعمان، والجزائر، واليمن، وجيبوتي، وموريتانيا، ومصر، والمغرب، وسوريا، والسودان، وتونس، وفلسطين، والمغرب، وليبيا، والأردن، والبحرين) .

هذا وتم إخطار المساهمين لسداد القسط الأول حيث سددت حتى تاريخه 14 دولة الأقساط المستحقة عليهم وهي كل من : (الكويت، والسعودية، وعمان، والجزائر، واليمن، وجيبوتي، وموريتانيا، ومصر، والمغرب، وسوريا، والبحرين، والسودان، وتونس، والأردن) بالإضافة إلى الصندوق، وبلغ إجمالي المساهمات 1,202 مليار دولار، سدد منها مبلغ 594,4 مليون دولار حتى تاريخ 2012/9/30م

وقد باشر الصندوق عملياته الاقراضية وقد بلغ مجموع المبالغ المخصصة للقروض لعدد من الدول العربية حوالي 175 مليون دولار، ويتم التباحث مع عدد من الدول الأخرى لتقديم قروض للمشروعات المقترحة من بينها قرض مقترح لجمهورية مصر العربية بقيمة 50 مليون دولار، كما تتم دراسة مواقع إقراض مختلفة في السودان، ويقدر حجم التمويل الذي ستقدمه المؤسسات الوسيطة التي يعمل معها الصندوق العربي

كما تم اعتماد وتوقيع بعض القروض لعدد من الدول العربية وهي كالتالي: (دول مجلس التعاون الخليجي، المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية جيبوتي) بمبلغ 175 مليون دولار.

أما على مستوى لجان الاتحاد الجمركي العربي، فقد انجزت لجنة التعريفة الجمركية الموحدة التفريعات الوطنية من النظام المنسق حتى الفصل 97 ويتم حاليا التحضير لهياكل التعرفة الجمركية القائمة والمتفق عليها في ظل الالتزامات الدولية تحضيرا لصياغة التعريفات الجمركية على مستوى الاتحاد، وعلى مستوى لجنة القانون الجمركي العربي الموحد فقد تم إنجاز القانون الجمركي العربي الموحد ولم يبق غير معاملة منتجات المناطق الحرة والمخالفات الجمركية وتحديد غراماتها، وسوف تبدأ اللجنة بمناقشة اللائحة التنفيذية للقانون الجمركي العربي الموحد، وسيوجه العمل للمرحلة القادمة على إنجاز المذكرات التفسيرية للمواد الخاصة بالقانون، كما انتهت لجنة الاتحاد الجمركي الرئيسية من أقسام البرنامج التنفيذي المكلفة بإعدادها لجنة الاتحاد الجمركي وتحديد المعايير المطلوبة لتحديد المنافذ الجمركية المؤهلة.

ويجري حاليا تقييم المنافذ الجمركية المؤهلة في ضوء المعايير التي تم تحديدها لتحديد حال المنافذ الجمركية في الدول العربية ومدى جاهزيتها إلى الاتحاد الجمركي العربي ومتطلباته والعمل أيضا جاري في إعداد دليل إجراءات جمركية موحد في إطار الاتحاد الجمركي العربي كما أعدت دراسات حول الحصيلة الجمركية ونظم القيمة المضافة في الدول العربية لاستخدامها في تحليل متطلبات الاتحاد.

<u>- على المستوى الخليجي</u>

تقوم الوزارة بمتابعة سير العمل الاقتصادي على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث هناك العديد من المواضيع ذات العلاقة الاقتصادية من أهمها ما يلي :-

- <u>سير العمل بالاتحاد الجمركي الخليجي</u>

قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر في ديسمبر 2002م مباركة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير 2003م، حيث يتم تحصيل رسوم جمركية من نقطة الدخول الأولي بواقع 5٪ وفق آلية المقاصة (تتبع السلع).

وتقوم الوزارة بالمشاركة في اللجان الوزارية والفنية على مستوى دول المجلس وذلك للوصول إلى اتفاق بين الدول الأعضاء وذلك إيمانا من دولة الكويت بالعمل الجماعي الخليجي.

ونتيجة لقرارات المجلس الأعلى والسياسات والإجراءات التي قامت بها دول المجلس مجتمعة ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس بصورة واضحة، حيث كان حجم التجارة البينية لدول المجلس حوالي 6 مليارات دولار أمريكي في عام 1983م، وفي عام 2002 الذي يسبق إقامة الاتحاد الجمركي كان حجم التجارة البينية 15 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2011م قفز حجم التجارة البينية إلى حوالي 85 مليار دولار أمريكي، وهذا الأمر جاء بتأثير مباشر بعد تطبيق قرارات المجلس الأعلى الخاصة بالاتحاد الجمركي الخليجي.

- سير العمل بالاتحاد النقدي

تسعى دول مجلس التعاون إلى إطلاق عملة خليجية موحدة حيث أصدر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الحادية والعشرين (ديسمبر 2000م) قرار باعتماد الدولار أمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس، وأن تقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي (لجنة وزراء المال والاقتصاد) ولجنة محافظي البنوك المركزية بدول المجلس بوضع برنامج عمل لتحقيق متطلبات الاتحاد النقدي.

وفي الدورة الثلاثين للمجلس الأعلى (دولة الكويت – ديسمبر 2009م) والخاص بالاتحاد النقدي تمت مباركة قادة دول المجلس مصادقة الدول الأعضاء (مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر ودولة الكويت) لاتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي.

كما تم تكليف مجلس إدارة المجلس النقدي بتكثيف العمل لإنجاز المهام الموكلة إليه بموجب اتفاقية الاتحاد النقدي وتحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول في ضوء ذلك".

- السوق الخليجية المشتركة

صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007م في ختام الدورة (28) للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة، وتهدف السوق المشتركة إلى تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتنقل رؤوس الأموال، والاستثمار بجميع أنواعه، والعمل، والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية في جميع دول المجلس.

وتعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن "يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية".

وتجدر الإشارة إلى أن أهم مزايا السوق الخليجية المشتركة هي زيادة سرعة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى التشغيل وجودة وتنوع الإنتاج، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وإيجاد فرص عمل جديدة للقوى العاملة الوطنية وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الذاتية إلى جانب زيادة الاهتمام بتحسين الأوضاع الاجتماعية للدول الأعضاء.

ومن المزايا أيضا زيادة حجم التبادل التجاري بما يعود بالنفع على مواطني دول المجلس، وسوف تساعد على زيادة إقامة المشاريع في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية ولاسيما تلك المشروعات الاستراتيجية كمشروع سكك الحديد والاتصالات.

وتظهر الإحصائيات استفادة شرائح عريضة ومتنوعة من مواطني دول المجلس من قرارات المواطنة الخليجية والتي اتخذتها دول مجلس التعاون، حيث أن هناك زيادة مضطردة في أعداد المواطنين الذين يتنقلون بين دول المجلس، إذ بلغ عدد المواطنين المتنقلين في عام 1995م (4.5 مليون مواطن) وفي عام 2011م وصل العدد إلى ما يربو على (13 مليون مواطن)، كما أن هناك زيادة متصاعدة في أعداد مواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية والمهن في الدول الأعضاء الأخرى، حيث بلغ عدد المواطنين الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في عام 1995 حوالي (3033 مواطن) وهذا الأمر زاد بصورة كبيرة, في حين بلغ حوالي 34428 رخصة عمل في نهاية عام 2011م.

هذا وتقوم الوزارة بالمشاركة في اللجان الوزارية والفنية المختصة بالسوق الخليجية المشتركة ومتابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية وخاصة المتعلقة بتحقيق المواطنة الخليجية والمساواة التامة في المعاملة في دول المجلس.

أما فيما يتعلق بأعداد مواطني دول المجلس المتملكين للعقار في دول المجلس الأخرى، فقد سجلت الإحصائيات في عام 1995 وجود (804 مواطن) ممتلك للعقار، وازدادت أعداد المستفيدين بصورة كبيرة حيث سجلت ما يربو إلى (9457 حالة) في عام 2009م، وفيما يخص تداول وشراء الأسهم فإن المؤشرات الإحصائية تظهر تفاعلا كبيرا مع هذا القرار حيث بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الأعضاء الأخرى حوالي (304 ألف) مساهم في عام 2005م أما في عام 2009 فقد بلغ عد المساهمين حوالي (654 ألف مساهم).

هذا وتقوم الوزارة بمتابعة القرارات الصادرة من المجلس الأعلى التي تختص بالسوق الخليجية المشتركة كما تسعى الوزارة إلى تذليل العقبات والعراقيل التي قد تعترض مسيرة العمل في السوق الخليجية المشتركة.

- سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

قررت لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثمانين (مايو 2009م)، تشكيل لجنة مالية وفنية من الجهات المختصة بالدول الأعضاء لاستكمال الدراسات التفصيلية اللازمة لتنفيذ مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حيث عقدت اللجنة المالية والفنية المكلفة باستكمال الدراسات التفصيلية لمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون عدة اجتماعات حيث تم الاتفاق على المواصفات الفنية الرئيسية لمرحلة إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع والجدول الزمني لإعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع للانتهاء منها في عام 2013م، وتشغيل المشروع بشكل متكامل خلال عام 2018م وذلك بالمواصفات الفنية للمشروع التي تم الاتفاق عليها من قبل الدول الأعضاء،

هذا ويعتبر مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون مجديا اقتصاديا ويساهم في التنمية الاقتصادية، وتحسين خدمات النقل وتخفيض التكاليف، وسوف يكون خط سكك الحديد الممتد من دولة الكويت مرورا بجميع دول المجلس وصولا إلى سلطنة عمان بطول 2117 ألف كيلو متر وبتكلفة تقديرية تصل إلى 15,4 مليار دولار شاملا الربط بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية من خلال الجسر المقترح إنشاءه.

11. ادارة التعاون الاقتصادي الدولي

- منظمة التعاون الإسلامي

خلال مؤتمر القمة الإسلامية الثانية عشر التي عقدت بجمهورية مصر العربية عام 2013م، تم اعتماد الاستراتيجية الجديدة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، والتي تهدف إلى إعادة ترتيب أولويات القطاعات الرئيسية للتعاون بين الدول الإسلامية وهي (التجارة - النقل والاتصالات – السياحة – الزراعة – التمويل – التخفيف من حدة الفقر) .

وحرصا من دولة الكويت على تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية في كافة المجالات وبالأخص المجال الاقتصادي والتجاري حيث قامت بما يلي:-

المصادقة على الاتفاقية الإطارية لنظام الافضليات التجارية بين الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي ، والتي تهدف إلى تسهيل نفاذ السلع للأسواق فيما بين الدول الإسلامية، مما يساهم في رفع نسبة التجارة البينية فيما بينها.

صدر القانون الخاص بمساهمة دولة الكويت بمبلغ (300 مليون دولار امريكي) في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية الذي يهدف إلى الحد من الفقر في الدول الأعضاء الأقل نموا بالبنك، من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة بالإضافة إلى السعي نحو توفير فرص العمل، وقد تم سدادها بالكامل.

- <u>التوقيع على كل من</u>

بروتوكول النظام التفضيلي للتعريفة الجمركية للاتفاقية الإطارية لنظام الافضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

اتفاقية قواعد المنشأ للاتفاقية الإطارية لنظام الافضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ساهمت دولة الكويت بـ (2) مليون دولار امريكي في مبادرة البنك الإسلامي للتنمية المساعدة لأجل التجارة (AFT) لصالح الدول العربية وهي مبادرة تهدف الى بناء القدرات لتعزيز وتنمية التجارة بين الدول العربية.

تسعى الوزارة إلى تحقيق الاستفادة من الأنشطة والبرامج التمويلية والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مثل الاستفادة من المساعدة الفنية وبرامج المنح الدراسية وجوائز البنك السنوية في مجالات (التكنولوجيا – والاقتصاد الإسلامي – والصيرفة الإسلامية) وتنظيم الدورات وورش العمل لبناء القدرات في المجالات التنموية، والجائزة السنوية للمرأة لتعزيز دورها الفعال في المجتمعات الإسلامية.

ـ المؤسسات والمبادرات الدولية:

أـ البنك الدولي

تسعى الوزارة إلى تحقيق الاستفادة من برنامج التعاون الفني بين حكومة دولة الكويت والبنك الدولي وذلك من خلال الاستفادة من خبراته في إعداد دراسات ومشاريع تنموية تساهم بتعزيز الإصلاحات الاقتصادية الوطنية والتي تتماشى مع الخطة الخمسية الإنمائية للدولة وذلك خلال المحاور التالية :

- **تحسين أداء القطاع العام.**
- **تنويع الأنشطة الاقتصادية من خلال تعزيز دور القطاع الخاص.**
- **تعزيز التنمية البشرية.**

كما يغطى هذا البرنامج العديد من المشاريع والدراسات الخاصة بعدد من القطاعات الاقتصادية بالدولة ومن بين هذه الدراسات:

- **تطبيق ضريبة القيمة المضافة.**
- **تطبيق إدارة الأراضي المملوكة للدولة.**
- **تطوير قطاع التعليم.**
- **البرامج والمشاريع الخاصة بالبيئة مثل قياس تكلفة التدهور البيئي.**
- **تطبيق المعايير والقوانين الضامنة لحقوق الدائنين والمفلسين.**
- **الشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد.**
- **معايير المسائلة المالية للاتفاق الحكومي.**
- **مؤشرات سوق العمل.**
- **شبكة الضمان الاجتماعي.**

بـ صندوق النقد الدولي

انطلاقا من دور دولة الكويت التنموي على المستوى الإقليمي والدولي وفي إطار تعزيز التعاون القائم بين دولة الكويت وصندوق النقد الدولي (IMF) فقد ساهمت دولة الكويت في عدد من المبادرات التي يطلقها الصندوق في السنوات الماضية والتي تهدف إلى تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء للارتقاء في مؤسساتها الوطنية العاملة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى مبادراته نحو مكافحة الفقر والإرهاب ومن هذه المبادرات:-

- **المركز الإقليمي للمساعدات الفنية للشرق الأوسط (METAC).**
- **مركز تعزيز القدرات المؤسسية للدول الأفريقية (AFRITAC).**
- **صندوق المساعدات الفنية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (TTF).**
- **صندوق إدارة الثروات السيادية(MNRW).**
- **صندوق الإصلاحات الضريبية.**

ج. التعاون الإقليمي والدولي

ساهمت دولة الكويت في صندوق التحول التابع لشراكة دول دوفيل بمبلغ (10) مليون دولار أمريكي، حيث يهدف الصندوق إلى تقديم المساعدة الفنية من خلال تمويل المشاريع والبرامج المتعلقة بالدعم المؤسسي للدول التي تمر بمرحلة انتقالية وهي (المغرب – مصر – الأردن – تونس – ليبيا – اليمن).

د. التعاون الثنائي

يعتبر التعاون الاقتصادي الثنائي في عصرنا الحاضر أحد الدعائم الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية القائمة على أساس من المصالح المشتركة المتبادلة بين الدول، ويمثل التعاون الاقتصادي الخارجي أحد الروافد الأساسية والحيوية التي تسهم في تعزيز وتوثيق العلاقات في شكلٍ ثنائي مع كافة الدول في مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري لتطوير ودعم العلاقات الاقتصادية الثنائية خصوصا مع الدول التي تمثل أهمية استراتيجية لدولة الكويت من خلال الآتي:

هـ اللجان الوزارية التي تشرف عليها وزارة المالية ووزارات أخرى

تسعى الوزارة إلى دعم وتوطيد العلاقات الثنائية في إطار اللجان المشتركة القائمة والتي تشرف عليها، بالإضافة الى السعي نحو إنشاء وعقد اجتماعات لجان أخرى سواء على المستوى الوزاري أو الفني وبما يتوافق مع توجهات دولة الكويت السياسية والاقتصادية، وقد عقدت خلال العام الماضي عدة لجان وزارية ثنائية مشتركة مثل اللجنة الوزارية الكويتية الجزائرية المشتركة، بالإضافة الى اللجان الفنية مثل اللجنة الكويتية الهنغارية المشتركة، واللجنة الكويتية الطاجيكية المشتركة، واللجنة الكويتية الكازاخستانية المشتركة، ومن المتوقع عقد عدة لجان ثنائية مشتركة خلال هذا العام.

وشاركت الوزارة في أعمال اللجان التي تشرف عليها وزارات أخرى، مثل اللجنة الكويتية الأذربيجانية المشتركة، واللجنة الكويتية التركية المشتركة.

و. إعداد مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم للتعاون الاقتصادي والفني، بين دولة الكويت والدول الأخرى

تمثل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم للتعاون الاقتصادي والفني، وبروتوكولات انشاء اللجان المشتركة التي تشرف عليها الوزارة من أهم الوسائل التي تعزز العلاقات الاقتصادية الثنائية وتجسد تنامي هذه العلاقات وتوازنها بين دولة الكويت والدول الأخرى، كما تمثل هذه الاتفاقيات، والبروتوكولات ومذكرات التفاهم الإطار القانوني التي تمارس من خلاله الأنشطة المختلفة، وقد تم إبرام العديد منها في إطار التعاون الاقتصادي والفني بين دولة الكويت والدول الأخرى مثل اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين دولة الكويت وجمهورية العراق، كما أعدت الوزارة الكثير من مشاريع الاتفاقيات تمهيدا للتوقيع النهائي عليها مع الدول الأخرى مثل نيوزلندا، جمهورية الأرجنتين، جمهورية هندوراس.

الفصل الرابـــع

تطـــــورات الماليـــــــة العامـــــة

2013/2012 – 2001/2000

الفصل الرابع

تطورات المالية العامة

2013/2012 ـ 2001/2000

أولا: مقدمة

إن تركز الناتج المحلي الإجمالي في القطاع النفطي ينعكس بصورة واضحة في المالية العامة للدولة، حيث تتركز إيرادات الدولة في الإيرادات النفطية، وتوضح الجداول 19ـ 23 تطورات المالية العامة للدولة خلال السنوات المالية 2001/2000ـ2013/2012 وفقا لبيانات الحساب الختامي.

ثانيا: عناصر القوة في المالية العامة للدولة

- أن إيرادات ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية تتزايد عاما بعد الآخر، من 4965 مليون دينارا (أو ما يعادل 47.8٪ من الناتج المحلي) عام 2001/2000 إلى 32008 مليون دينارا (أو ما يعادل 59٪ من الناتج المحلي) عام 2013/2012، بمعدل نمو متوسط بلغ 16.2٪ خلال الفترة، وهو معدل نمو مرتفع للغاية، وفي المتوسط بلغت إيرادات الوزارات والإدارات الحكومية 48.7٪ من الناتج خلال الفترة.

- أن الميزانية العامة للدولة تحقق فوائض مستمرة منذ عام 2000، حيث ارتفع الفائض من 1280.8 مليون دينارا (أو ما يعادل 12.3٪ من الناتج المحلي)، (بعد احتساب مخصص احتياطي الأجيال القادمة) عام 2001/2000 الى 10205.1 مليون دينارا عام 2012/2011، وفي عام 2012/2012 أدى رفع نسبة مخصص احتياطي الأجيال القادمة من 10٪ من اجمالي الإيرادات الى 25٪ من اجمالي الإيرادات الى خفض الفوائض الى 4699 مليون دينارا، وفي المتوسط بلغت نسبة فائض الميزانية 10٪ من الناتج بعد خصم الالتزامات الأخرى.

- أن رفع مخصص احتياطي صندوق الأجيال القادمة من 10٪ الى 25٪ سوف يرفع من قدرة الدولة على تكوين احتياطيات رأسمالية مناسبة لصالح الأجيال القادمة في المستقبل، وهو ما يزيد من درجة العدالة في اقتسام الثروة النفطية بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

جدول 19: الإيرادات العامة 2001/2000-2013/2012 (مليون دينار)

السنة	2000/01	2001/02	2002/03	2003/04	2004/05	2005/06	2006/07	2007/08	2008/09	2009/10	2010/11	2011/12	2012/13	متوسط
إيرادات نفطية	4528	4525	5498.5	6149.9	8170.5	12955.5	14511.5	17719.5	19710.7	16584.9	19947.4	28569.6	29969.6	
إيرادات غ نفطية	437.4	811.6	720.5	787.3	791.9	772.7	997.8	1303.1	1295.1	1103	1554.6	1666.5	2038.9	
اجمالي الإيرادات	4965.4	5336.6	6219	6937.2	8962.4	13728.2	15509.3	19022.6	21005.8	17687.9	21502	30236.1	32008.5	
الإيرادات العامة كنسبة من الناتج (٪)	47.5	46.1	43.6	39.6	38.0	46.6	47.6	48.0	68.9	51.5	48.5	59.0		48.7
الايرادات النفطية ٪ (من الإيرادات العامة)	91.2	84.8	88.4	88.7	91.2	94.4	93.6	93.1	93.8	93.8	92.8	94.5	93.6	91.8
الايرادات غ النفطية ٪ (من الإيرادات العامة)	8.8	15.2	11.6	11.3	8.8	5.6	6.4	6.9	6.2	6.2	7.2	5.5	6.4	8.2

المصادر: - وزارة المالية الحساب الختامي - أعداد متفرقة.
- الإدارة المركزية للإحصاء.

ثالثا: عناصر الضعف في الإيرادات العامة للدولة

- أن إيرادات ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية، على الرغم من ارتفاعها، تميل الى التركز في مصدر واحد وهو الايرادات النفطية، والتي ارتفعت نسبتها إلى اجمالي الإيرادات العامة من 84.8٪ عام 2002/2001، الى 94.5٪ عام 2012/2011، وفي المتوسط تمثل الإيرادات النفطية 91.8٪ من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة من 2000-2013.
- أن تركز الايرادات العامة في الإيرادات النفطية لا يضمن الاستقرار المطلوب في الإيرادات العامة للدولة، حيث تتقلب الإيرادات النفطية بشكل واضح مع تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي للنفط الخام.
- تراجعت نسبة الإيرادات غير النفطية على نحو واضح خلال الفترة من 15.2٪ من اجمالي الإيرادات العامة عام 2002/2001 الى 5.5٪ فقط من اجمالي الإيرادات العامة عام 2012/2011، على الرغم من زيادتها من الناحية المطلقة، وفي المتوسط بلغت نسبة الإيرادات غير النفطية 8.2٪ خلال الفترة من 2000-2013.
- تمثل الإيرادات غير النفطية المصادر الكلاسيكية للإيرادات العامة في دول العالم بشكل عام والتي تتميز بأنها ترتبط أساسا بحجم النشاط الاقتصادي المحلي، الأمر الذي يعزز من استدامة هذه الايرادات ويضمن تحقيق الاستقرار المطلوب في الإيرادات العامة للدولة، غير أنه من الواضح أن جهود تعزيز مستويات هذه الايرادات وتنويعها على النحو المناسب تواجه بعض التحديات الأساسية.
- كذلك فمن الواضح أنه قد آن الأوان في أن تنظر الدولة بجدية في تعزيز الايرادات غير النفطية من خلال اعادة النظر في هيكل الضرائب الحالي وإصدار قانون للضرائب يمكن الدولة من تحصيل حصة عادلة من ارباح الشركات أو غيرها من أشكال الضريبة غير المباشرة التي تضمن تدفق الايرادات غير النفطية على نحو مستمر وبمستويات ترفع من قدرة الدولة على تأمين دعم السلع والخدمات العامة وتدبير الموارد المالية اللازمة لاعتمادات الأجور والمرتبات في الدولة.
- من الواضح أن الكويت تحتاج الى اعادة تقييم أسعار السلع والخدمات العامة والرسوم التي تتقاضاها الدولة في سبيل تقديم الخدمات العامة، وبالشكل الذي يقترب من تكلفة انتاجها، وعلى النحو الذي يرفع من مستويات الإيرادات غير النفطية للحكومة، ويضمن قدرا أكبر من الاستقرار فيها.

جدول 20: النفقات العامة 2001/2000-2013/2012 (مليون دينار)

السنة	2000/01	2001/02	2002/03	2003/04	2004/05	2005/06	2006/07	2007/08	2008/09	2009/10	2010/11	2011/12	2012/13	متوسط
أجور ومرتبات	1060.4	1471.6	1541.5	1637	1754.3	1930.9	2225.9	2476.9	3038.9	3194.5	3423.2	4103.3	4831.5	
مستلزمات سلعية	366.4	545.5	582.1	668.2	870.3	1057.9	1372.5	1768	3001.9	2171.8	2791.9	2760.1	3640.7	
وسائل نقل ومعدات	23.9	24.1	23.7	40.5	44.5	58.6	77.1	89.8	122.1	226.6	152.9	147	158.6	
المشروعات الانشائية والاستملاكات	214.4	406.3	461.4	569.5	678.3	750.5	989.5	1206.3	1357.9	1081.3	1688.1	1652	1651.8	
مصروفات متنوعة	1523	2299	2318.7	2607.5	2967.8	3064.1	5641.5	4157	10741.4	4576.5	8164.9	8345.1	9024.8	
اجمالي المصروفات	3188.1	4746.4	4927.4	5522.8	6315.2	6862	10306.4	9698	18262.3	11250.7	16221	17007.4	19307.4	
فائض (عجز) الميزانية العامة للدولة	1777.3	590.2	1291.6	1414.4	2647.2	6866.2	5202.9	9324.6	2743.5	6437.2	5281	13228.7	12701.1	
إجمالي المصروفات كنسبة من الناتج المحلي (٪)	30.5	41.0	34.6	31.5	26.8	23.3	31.6	24.5	59.9	32.7	36.6	33.2		33.8
فائض(عجز) الميزانية العامة الى الناتج المحلي (٪)	17.0	5.1	9.1	8.1	11.2	23.3	16.0	23.5	9.0	18.7	11.9	25.8		14.9
الالتزامات الأخرى-سلطان	496.5	533.7	621.9	693.7	896.2	1372.8	1550.9	1902.3	2100.6	1768.8	2150.2	3023.6	8002.1	
إجمالي المصروفات والالتزامات الأخرى	3684.6	5280.1	5549.3	6216.5	7211.4	8234.8	11857.3	11600.3	20362.9	13019.5	18371.2	20031.0	27309.5	
فائض (عجز) الميزانية العامة للدولة بعد خصم الالتزامات الأخرى	1280.8	56.5	669.7	720.7	1751.0	5493.4	3652.0	7422.3	642.9	4668.4	3130.8	10205.1	4699.0	
فائض(عجز) الميزانية العامة بعد خصم الالتزامات الأخرى الى الناتج المحلي (٪)	12.3	0.5	4.7	4.1	7.4	18.6	11.2	18.7	2.1	13.6	7.1	19.9		10
الباب الأول (٪ من الإنفاق العام)	33.3	31.0	31.3	29.6	27.8	28.1	21.6	25.5	16.6	28.4	21.1	24.1	25.0	26.9
الباب الثاني (٪ من الإنفاق العام)	11.5	11.5	11.8	12.1	13.8	15.4	13.3	18.2	16.4	19.3	17.2	16.2	18.9	14.6
الباب الثالث (٪ من الإنفاق العام)	0.7	0.5	0.5	0.7	0.7	0.9	0.7	0.9	0.7	2.0	0.9	0.9	0.8	0.8
الباب الرابع (٪ من الإنفاق العام)	6.7	8.6	9.4	10.3	10.7	10.9	9.6	12.4	7.4	9.6	10.4	9.7	8.6	9.4
الباب الخامس (٪ من الإنفاق العام)	47.8	48.4	47.1	47.2	47.0	44.7	54.7	42.9	58.8	40.7	50.3	49.1	46.7	48.2

المصادر: - وزارة المالية الحساب الختامي- أعداد متفرقة.
- الإدارة المركزية للإحصاء.

* مخصص احتياطي الأجيال القادمة (10٪)، ولكن بدءا من عام 2013/2012، تم رفع المخصص الى 25٪ من الإيرادات العامة بموجب المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2012.

رابعا: عناصر الضعف في الانفاق العام للدولة

- أن الإنفاق العام للدولة يتزايد على نحو مقلق من 3188 مليون دينارا عام 2001/2000 (قبل استقطاع مخصص احتياطي الأجيال القادمة) الى 19307 مليون دينارا عام 2013/2012 (قبل استقطاع مخصص احتياطي الأجيال القادمة) أي بنحو أكثر من 6 أضعاف خلال 13 عاما، الأمر الذي يعكس خطورة استمرار ارتفاع الإنفاق العام على هذا النحو.

- أن الإنفاق العام للدولة يتركز أساسا في الإنفاق الجاري، ومن المعلوم أنه في حال تراجع الايرادات العامة للدولة يصعب تخفيض هذا المستوى من الانفاق لأنه غالبا ما يرتبط بمخصصات يصعب المساس بها مثل الأجور والمرتبات والدعم وغيرها من أوجه الانفاق الجاري، الأمر الذي يجعل هيكل الانفاق العام للدولة يتصف بالجمود النسبي.

- أن الانفاق الرأسمالي العام (الباب الرابع) يتصف بانخفاض معدلاته بالنسبة الى اجمالي الإنفاق العام، حيث بلغ متوسط الانفاق على المشروعات العامة والاستملاكات 9.4٪ فقط من اجمالي الإنفاق العام، وهي نسبة متواضعة جدا، ولا تعكس الطاقة الادخارية الضخمة للاقتصاد الوطني، والمتمثلة في معدلات الادخار المرتفعة السابق الإشارة اليها.

- أن جانبا كبيرا من الإنفاق الجاري للدولة يوجه نحو المرتبات والأجور ومخصصات الدعم السنوي وهي مخصصات لا بد من إعادة النظر فيها، حيث يصعب تصور استدامة المالية العامة للدولة في ظل نموه هذه الأشكال من الإنفاق على المدى الطويل، وهو ما يستوجب النظر في ترشيدها من خلال:

  - وقف الاتجاه الحالي نحو رفع المرتبات بحيث يبنى على أسس اقتصادية والبحث عن صيغة مناسبة للزيادة في المرتبات والأجور تحافظ على القوة الشرائية لدخول العاملين في الدولة من جانب وتخفف الضغوط على الميزانية العامة للدولة من جانب آخر. فمع كل زيادة تحدث في المرتبات والأجور ترتفع اعتمادات الأجور والرواتب، وتتزايد بالتالي متطلبات سد العجز الاكتواري لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية الناتج عن ذلك، وهو ما يعكس الأثار المالية المضاعفة لأي زيادة تحدث في المرتبات والأجور.

- البحث في كيفية ترشيد الدعم الحالي الذي تقدمه الدولة، بحيث يوجه أساسا نحو المستحقين الحقيقيين له، وبحيث يساعد أساسا في ضمان تخفيف تكلفة المعيشة عن الفئات محدودة الدخل.

- أن التكلفة الحقيقية للأجور والمرتبات على الدولة تزيد بشكل واضح عن تلك المبالغ المرصودة في الباب الأول من الميزانية، حيث تشمل: بجانب مرتبات الوزارات والإدارات الحكومية (الباب الأول)، مرتبات وزارة الدفاع، مرتبات الشئون القضائية، مرتبات الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة (الممولة)، مساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية، دعم العمالة الوطنية في القطاع غير الحكومي، ومصروفات الرعاية الاجتماعية، وهي جميعا معروضة في الجدول التالي، والتي تعطي صورة أكثر دقة عن التكلفة الحقيقية التي تتحملها الدولة للمرتبات وما في حكمها، وهذه تزيد بشكل واضح عن الانفاق على الباب الأول، على سبيل المثال بلغ الإنفاق على الباب الأول وفقا للحساب الختامي في السنة المالية 2013/2012 حوالي 4831.5 مليون دينارا، في الوقت الذي بلغت فيه تقديرات المرتبات وما في حكمها وفقا للحساب الختامي 9490.3.9 مليون دينارا، أي حوالي الضعف. أما بالنسبة لمشروع الميزانية 2014/2013، فقد بلغت اعتمادات الباب الأول 5194 مليون دينارا، بينما تقدر المرتبات وما في حكمها 10414.8 مليون دينارا، أي أكثر من الضعف، وهو ما يمثل 49.6٪ من إجمالي تقديرات الانفاق العام.

خامسا: التحديات المستقبلية للمالية العامة للدولة

تواجه المالية العامة لدولة الكويت عدة تحديات يمكن تلخيص أهمها في الآتي:

(1) تزايد الانفاق على الدعم

يعد النمو الكبير في الإنفاق على الدعم أحد التحديات الكبرى التي تواجه المالية العامة في الدولة، فعاما بعد آخر تتزايد الاعتمادات الموجهة الى هذا النوع من الإنفاق كما تتزايد البنود المضافة اليه على نحو مقلق، ويوضح الجدول التالي إجمالي الانفاق على الأشكال المختلفة للدعم في الكويت خلال الفترة من 2004/2005-2012/2013.

جدول 21: الإنفاق على الدعم 2005/2004-2013/2012 (مليون دينار)

السنة المالية	2005 /2004	2006 /2005	2007 /2006	2008 /2007	2009 /2008	2010 /2009	2011 /2010	2012 /2011	2013 /2012	المتوسط
الانفاق على الدعم	1157.3	1667.4	1943.9	2593.1	3579.8	2584.8	4192.7	4981.9	5052.8	
معدل النمو ٪		44.1	16.6	33.4	38.1	-27.8	62.2	18.8	1.4	23.3

المصدر: وزارة المالية الحساب الختامي.

- من الجدول يلاحظ أن الانفاق على الدعم يتزايد بمعدلات مرتفعة جدا، حيث تزايد من 1157.3 مليون دينارا فقط في السنة المالية 2005/2004 الى 5052.8 مليون دينارا في السنة المالية 2013/2012.
- أن معدلات نمو الدعم خلال الفترة السابقة تعتبر معدلات نمو استثنائية، فقد بلغ معدل نمو الانفاق على الدعم خلال الفترة 2005/2004 في المتوسط 23.3٪، وهو معدل مرتفع جدا إذ يفوق معدل نمو السكان ومعدل نمو الناتج في المتوسط، وهو ما يثير تساؤلات حول امكانية استدامة الإنفاق على الدعم في ظل معدلات نموه المرتفعة.
- أن هناك خللا واضحا في الآلية التي يتم بها تقديم الدعم في الكويت، وهذا يتبين من زيادة اعتمادات الانفاق عليه على هذا النحو المرتفع، حيث:
  - يتنافى الدعم الذي يقدم حاليا مع الهدف الأساسي منه، إذ يقدم الدعم للجميع بغض النظر عن مستويات دخل المستفيدين منه، فعلى سبيل المثال يقدم دعم الكهرباء والماء للغني والفقير على السواء، والمفترض في الدعم أنه يقتصر على أصحاب الدخول المتدنية، ولا يقدم للقادرين من السكان، لأن هؤلاء يستطيعون وبسهولة دفع التكلفة الحقيقية للسلعة أو الخدمة المدعمة.
  - أن الدعم المقدم حاليا يؤدي الى نوع من عدم العدالة بين المواطنين في الدولة، حيث أن المستفيد الأساسي من الدعم هم القادرون وليس أصحاب الدخول المتدنية، على سبيل المثال من المعلوم أن أصحاب الدخول المرتفعة هم الأكثر استهلاكا للكهرباء لأسباب كثيرة، بينما ينخفض استهلاك محدودي الدخل من الكهرباء بسبب نمط الوحدات السكنية التي يقيمون فيها، وحجم وعدد الأجهزة الكهربائية التي يستخدمونها .. الخ، ومؤدى ذلك أن تقديم الكهرباء للجميع وبنفس السعر المدعوم يحابي القادرين من السكان على حساب أصحاب الدخول المتدنية الذين ينبغي أن يقتصر الدعم عليهم فقط أصلا.

- إذا ما استمر النمو السكاني في الكويت على النحو السابق الإشارة اليه، فإن الطلب على السلع والخدمات العامة سوف يتزايد على نحو كبير، ومعه تتزايد الحاجة الى المزيد من الإنفاق على الدعم والذي تتزايد اعتماداته بشكل واضح سنة بعد أخرى.

- أن هناك ضرورة لترشيد الدعم المقدم في الدولة، وتنبغي الإشارة إلى أن عمليات ترشيد الدعم ليس الهدف منها الغاؤه، وانما إعادة هيكلته بحيث يحقق الأهداف التالية:

1. قصر الدعم على مجموعة محددة من السلع الأساسية للمواطنين.
2. توجيه الدعم للمستحقين الحقيقيين بشكل مباشر، بهدف التخلص من الدعم غير المباشر الذي يستفيد منه جميع المستهلكين بغض النظر عن مستويات دخولهم.
3. النظر في إمكانية استبدال النظام الحالي للدعم غير المباشر بالدعم النقدي المباشر للمستحقين عند مستويات دخليه محددة، أو بأساليب أخرى مناسبة.

(2) استحالة استدامة الإنفاق على المرتبات وما في حكمها

لا يخفى على أحد أن النمو في اعتمادات الباب الأول في الميزانية العامة للدولة يسير على نحو غير منضبط، حيث تزداد اعتمادات الانفاق على الأجور والمرتبات عاما بعد آخر، بسبب تزايد أعداد العاملين في الدولة والزيادات التي تتم على التعويضات التي يحصلون عليها. من ناحية أخرى فإن التكلفة الحقيقية للأجور والمرتبات لا تقتصر فقط على اعتمادات الباب الأول، حيث يوضح الجدول التالي تطور الإنفاق على المرتبات وما في حكمها خلال الفترة من 2004/2005-2013/2014.

جدول 22: المرتبات وما في حكمها 2005/2004-2013/2012
وفقا للحساب الختامي (مليار دينار)

السنة المالية	2004/ 2005	2005/ 2006	2006/ 2007	2007/ 2008	2008/ 2009	2009/ 2010	2010/ 2011	2011/ 2012	2012/ 2013	2013/ 2014	متوسط معدل النمو (٪)
المرتبات وما في حكمها (مليار دينار)	3.2	3.5	*6.0	4.4	**10.8	5.6	7.0	8.5	9.5	10.4	
معدل النمو (٪)		11.0	69.2	-26.8	146.7	-48.6	25.9	21.6	11.3	9.7	24.4

تشتمل المرتبات وما في حكمها: مرتبات الوزارات والإدارات الحكومية، مرتبات وزارة الدفاع، مرتبات الشئون القضائية، مرتبات الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة (الممولة)، مساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية، دعم العمالة الوطنية في القطاع غير الحكومي، والرعاية الاجتماعية.

المصدر: تقديرات وزارة المالية.

* تشمل مساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية، والتي بلغت 2682.7م مليون دينارا في هذا العام.

** تشمل قسط العجز الاكتواري 5472 مليون دينارا.

ومن الجدول يلاحظ الآتي:

- إن التكلفة الحقيقية للأجور والمرتبات على الدولة تزيد بشكل واضح عن تلك المبالغ المرصودة في الباب الأول من الميزانية. ففي عام 2014/2013 بلغت اعتمادات الباب الأول 5194 مليون دينارا، بينما قدرت المرتبات وما في حكمها بحوالي بـ 10414.8 مليون دينارا، أي أكثر من ضعف اعتمادات الباب الأول.
- أن المرتبات وما في حكمها تنمو بمعدلات كبيرة تفوق نمو الإيرادات العامة للدولة في المتوسط، فخلال الفترة من 2005/2004-2014/2013، زادت المرتبات وما في حكمها بمعدل نمو 24.4٪ في المتوسط سنويا، وهو معدل مرتفع جدا.

(3) العجز الاكتواري

لقد أصبح العجز الاكتواري يمثل تحديا كبيرا للمالية العامة للدولة نتيجة القرارات المختلفة برفع الرواتب وزيادة المزايا المالية للعاملين في الدولة، والتي غالبا ما لا يؤخذ في الاعتبار آثارها البعيدة المدى على التزامات الدولة نحو مؤسسة التأمينات الاجتماعية، ذلك أن المالية العامة للدولة تتحمل حاليا أعباء مالية كبيرة ومتزايدة نتيجة للامتيازات التأمينية السخية للأعداد المتزايدة من العاملين والمتقاعدين وأصحاب المعاشات التقاعدية والزيادات المتلاحقة في أجورهم ورواتبهم ومزاياهم، ويكفي الإشارة إلى أن جملة التزامات الدولة منذ 2007 لسداد العجز الاكتواري بلغت حوالي 13865.5 مليون دينار، تم سداد 10726.2 مليون دينار منها حتى 2013/3/31، وما زال هناك 3139.3 مليون دينار مستحقة على الدولة.

المشكلة أن هذه المبالغ مرشحة للتزايد في المستقبل مع تزايد المطالب بتعديل الرواتب واقرار امتيازات جديدة لقوة العمل الوطنية، وهو البعد الذي يجب أن ينظر إليه مليا، لأنه غالبا ما لا يؤخذ في الحسبان عند اقرار أية زيادات أو امتيازات أو اقرار كوادر أو غيرها من الالتزامات التي تحدث عجزا اكتواريا تصبح الدولة ملتزمة به بالتبعية.

جدول 23: أعباء العجز الاكتواري

الالتزامات	إجمالي الالتزام	المسدد حتى 2013/3/31	الرصيد في 2014/31
العجز الاكتواري طبقا لأحكام المادة 10 من قانون التأمينات الاجتماعية وقرار مجلس الوزراء رقم 844 في 2007/9/17	10944	9849.6	1094.4
التكلفة التقديرية لمشروع اعادة موازنة النظام في التأمين التكميلي	1607.8	482.4	1125.4
الأعباء المالية المترتبة على رف السقف الأعلى للمرتب الخاضع للتأمين الأساسي من 1250 دينار الى 1500 دينار	1313.7	394.2	919.5
جملة الالتزامات	13865.5	10726.2	3139.3

المصدر: وزارة المالية – شئون الميزانية العامة.

(4) تحديات النفط والغاز الصخري وكفاءة استخدام الطاقة

تتزايد الدراسات في الآونة الأخيرة التي تحذر من مخاطر اتجاه العالم نحو استخدام مصادر الطاقة غير التقليدية، بصفة خاصة النفط الصخري (Oil Shale) والغاز الصخري (Shale Gas)، والذي أحدث نتائج هامة على صعيد الاكتفاء الذاتي من الطاقة في الولايات المتحدة والتي تشير بعض السيناريوهات إلى احتمال أن تكتفي ذاتيا من خلال تكثيف استخدام هذين المصدرين من مصادر الطاقة.

وعلى الرغم من أن هناك دراسات أخرى تحذر من المصاعب التقنية والبيئية المرتبطة بعمليات استخراج النفط الصخري، كما أن استمرار الاعتماد على هذا المصدر يقتضي ضرورة أن تكون أسعار النفط مرتفعة نظرا لارتفاع تكلفة استخراجه في مقابل انخفاض الكميات المستخرجة من الآبار، الأمر الذي يقلل من الجدوى الاقتصادية لهذا المصدر من مصادر الطاقة، فإن هذه الاعتبارات قد لا تمثل قيدا أمام التطور التقني في المستقبل الذي يمكن أن يتوصل الى طرق جديدة للاستخراج تقلل من تلك المخاطر وتخفض من تكلفة الانتاج.

وأيا كانت الاعتبارات فينبغي النظر الى النفط الصخري والغاز الصخري على أنها مصادر تهديد كامنة في حال تمكن العالم من التغلب على المصاعب التقنية المرتبطة بعمليات استخراجهما، وهو ما سيمثل تحد هائل للدول المصدرة للنفط والتي تعتمد المالية العامة فيها على إيرادات بيع النفط التقليدي مثل الكويت، وهو ما يعيد الى الواجهة مشكلة تركز الايرادات العامة للدولة في مصدر واحد، وفي ذات الوقت ترتفع معدلات النمو في إنفاقها الجاري.

إن من الحكمة النظر الى النفط والغاز الصخري على أنهما يمثلان تحديا جديا للدول النفطية، بحيث تبدأ من الآن جهود تنمية ايراداتها العامة الأخرى وتقلل من اعتمادها على النفط كمصدر شبه وحيد للإيرادات، والاستعداد الفعلي لمواجهة احتمالات انخفاض الطلب العالمي على المصدر الأساسي لدخلها الوطني، وما يصاحب ذلك من مخاطر وتقلبات لاحقة في حجم الإيرادات العامة بالتزامن مع ارتفاع الالتزامات المالية العامة الحالية وتضخمها في المستقبل.

من ناحية أخرى فإن دول العالم المختلفة تسعى اليوم الى خفض استهلاكها من الطاقة لأسباب كثيرة أهمها ارتفاع تكلفة الطاقة المستوردة، ولأغراض الحفاظ على البيئة وضمان استدامة الشروط البيئية المحيطة بالأرض على نحو مناسب على المدى الطويل.

على سبيل المثال يشير الشكل التالي الى تطور الكمية المستخدمة من الطاقة (ألف وحدة حرارية بريطانية) لكل دولار من الناتج الحقيقي في الولايات المتحدة من 1949 حتى 2013، ومن الشكل يتضح أن الكمية المستخدمة من الطاقة لإنتاج دولار من الناتج الحقيقي الأمريكي قد تراجعت من حوالي 16 ألف وحدة حرارية بريطانية في 1949، إلى 6.18 ألف وحدة فقط في 2013، وهو تراجع كبير يكشف مدى جدية الجهود التي يبذلها العالم حاليا لتخفيض استخدام الطاقة، الأمر الذي سوف ينعكس بالتأكيد على نمو الطلب العالمي على المصادر المختلفة من الطاقة وأهمها بالطبع النفط الخام.

شكل رقم 1: متوسط وحدات الطاقة الحرارية البريطانية المستخدمة لتوليد دولار من الناتج
في الولايات المتحدة 1950-2010

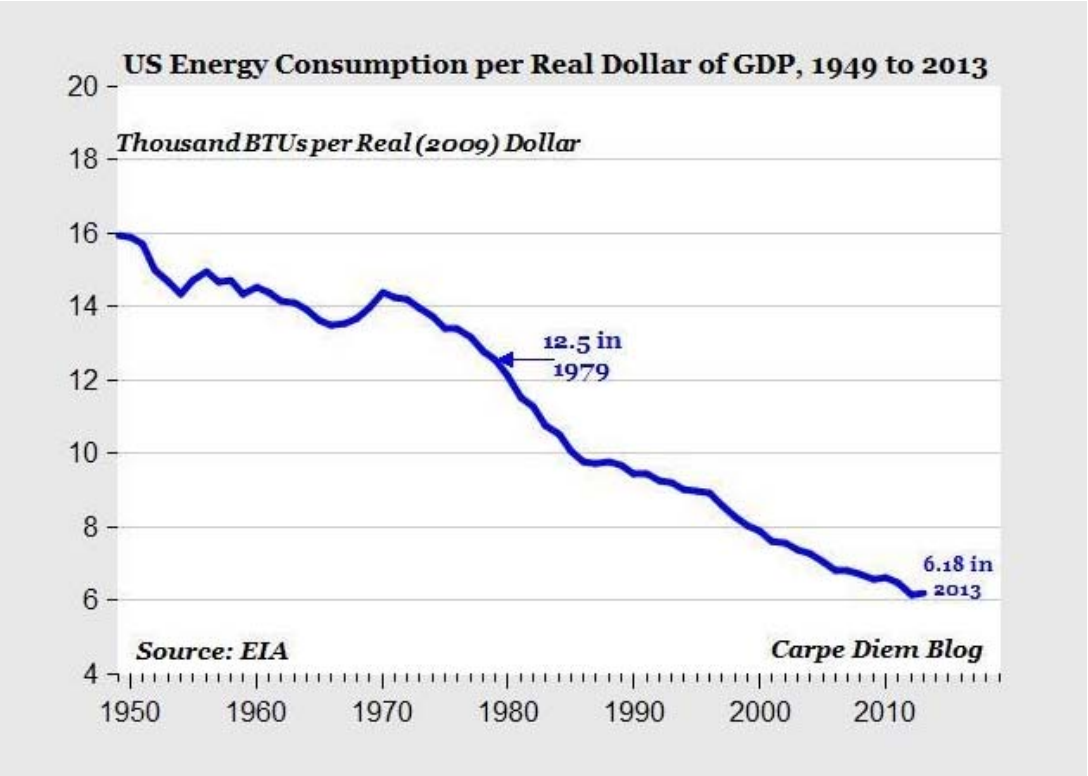

الفصل الخامس

مشروع ميزانية
السنة المالية 2015/2014
والأسس التي بني عليها

الفصل الخامس

مشروع ميزانية السنة المالية 2015/2014

والأسس التي بني عليها

أولا: مقدمة

أصدرت وزارة المالية التعميم رقم (6) لسنة 2013 بشان إعداد تقديرات ميزانيات الجهات الحكومية والتعليمات والقواعد التي ينبغي إتباعها في إعدادها للسنة المالية 2015/2014 وذلك تنفيذا لأحكام المادة (140) من الدستور، والتي تنص على: (تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل ، لفحصها وإقرارها)، و المواد (42,9,5) من المرسوم بقانون رقم 31 لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي .

وقد قامت وزارة المالية – شئون الميزانية العامة بإعداد مشروع ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014 وفق توجهات السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة بحيث تعبر تقديرات الميزانية عن الأهداف والبرامج والأعمال التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال السنة المالية 2015/2014.

وقد تمثلت أهم القواعد والأسس والتوجهات المالية والاقتصادية للسنة المالية 2015/2014 في الآتي:

- الاستمرار في تفعيل مبدأ توحيد وظائف الميزانية في وزارة المالية ،حيث تقوم وزارة المالية بإعداد تقديرات كافة أبواب مصروفات الميزانية بما يساعد على تكامل الدراسة وربط أبواب المصروفات ببعضها مما ينعكس إيجابيا على دقة التقديرات.
- ضرورة العمل على إعداد ميزانية تنموية تلبي متطلبات المواطنين من كافة الخدمات العامة مع التركيز على تطوير خدمات التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية والأمنية وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الحيوية والضرورية للبنية الأساسية والمرافق العامة.
- توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بإعداد ودراسة تقديرات الإيرادات والمصروفات، بما يتفق مع السياسات العامة للدولة والقوانين والمراسيم والقرارات الصادرة حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات.

- العمل على إصلاح هيكل المالية العامة، بالعمل على تنمية الإيرادات غير النفطية وزيادة نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة، والحد من الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري.
- ترشيد الإنفاق العام وضغط المصروفات دونما إخلال بقدرة الجهات الحكومية على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها وأداء أعمالها بالكفاءة المطلوبة.

ووفقا لما تقدم تم إعداد تقديرات مشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014.

ووفقا لمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومة للسنة المالية 2015/2014:

- تقدر الايرادات بالميزانية بمبلغ 000 040 069 20 د.ك (عشرون مليارا وتسعة وستون مليونا وأربعون ألف دينار).
- يخصص مبلغ 000 260 017 5 د.ك (خمسة مليارات وسبعة عشرا مليونا ومئتان وستون ألف دينار) بنسبة 25٪ من الإيرادات سالفة الذكر يضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة.
- تقدر المصروفات بالميزانية بمبلغ 000 548 684 21 د.ك (واحد وعشرون مليارا وستمائة وأربعة وثمانون مليونا وخمسمائة وثمانية وأربعون ألف دينار)
- زيادة المصروفات والمخصصات عن الإيرادات في الميزانية بمبلغ 000 768 632 6 د.ك (ستة مليارات وستمائة واثنان وثلاثون مليونا وسبعمائة وثمانية وستون ألف دينار) تغطى من المال الاحتياطي العام للدولة.

ثانيا: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014

تتمثل إيرادات الوزارات والإدارات الحكومية في مختلف المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد المالية لمواجهة الحاجات العامة، ومن أهم تلك المصادر النفط حيث يعتبر المصدر الرئيسي للموارد المالية بالدولة، يلي ذلك من حيث الأهمية إيرادات الخدمات التي تحصل مقابل الخدمات المؤداة من قبل الدولة ثم الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية.

وتتكون الإيرادات من ثمانية أبواب يندرج تحت كل باب عدد من المجموعات التي تشمل عدة بنود يشتمل كل منها على أنواع مختلفة، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014

باب	مجموعة	الإيرادات	تقديرات السنة المالية 2015/2014		تقديرات السنة المالية 2014/2013	المحصل في السنة المالية 2014/2013
			تفصيلي	إجمالي		
1		الايرادات النفطية	18,805,673,000	18,805,673,000	16,883,142,000	29,969,672,171
2		الضرائب على صافي الدخل والارباح		79,000,000	85,000,000	73,872,219
	2	ضريبة الدخل من غير شركات النفط	36,000,000			
	3	الضرائب على صافي الارباح	43,000,000			
3		الضرائب والرسوم على الممتلكات		17,500,000	17,500,000	15,561,858
	1	رسوم نقل الملكية	17,500,000			
4		الضرائب والرسوم على السلع والخدمات		3,568,000	2,096,000	2,268,354
	2	رسوم القيد والتسجيل	3,568,000			
5		الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية		260,200,000	225,159,150	258,991,018
	1	الضرائب والرسوم الجمركية	260,200,000			
6		ايرادات الخدمات		732,675,500	709,853,150	706,738,759
	1	خدمات الأمن والعدالة	81,463,000			
	2	الخدمات التعليمية والثقافية	4,361,500			
	3	الخدمات الصحية	91,863,000			
	4	خدمات الاسكان والمرافق	65,075,000			
	5	خدمات الكهرباء والماء	238,000,000			
	6	خدمات النقل والمواصلات	211,417,000			
	7	ايرادات الطوابع المالية	40,000,000			
	8	خدمات أخرى	496,000			
7		الايرادات والرسوم المتنوعة		155,423,500	143,132,700	954,875,342
	1	الايرادات والرسوم	155,423,500			
8		الايرادات الرأسمالية		15,000,000	30,000,000	26,562,899
	1	مبيع أراضي وعقارات	15,000,000			
		الجمـــــلة	20,069,040,000	20,069,040,000	18,095,883,000	32,008,542,620

وقد قدرت الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والمتوقع تحصيلها خلال السنة المالية 2015/14 بمبلغ 000 040 069 20 دينار بزيادة مقدارها 000 157 973 1 دينار عن تقديرات السنة المالية 2014/13 والبالغة 000 883 095 18 دينار أي بنسبة 10.90٪.

هذا وقد بلغت الإيرادات الإجمالية المحصلة في السنوات المالية الثلاث السابقة كالآتي:

دينار	المحصل في السنوات المالية
32 008 542 620	السنة المالية 12 / 2013
30 236 086 615	السنة المالية 11 / 2012
21 501 984 649	السنة المالية 010/ 2011

وتنقسم الإيرادات الإجمالية إلى الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية وذلك على النحو التالي:

الباب الأول- الإيرادات النفطية

بلغت تقديرات الإيرادات النفطية بمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014 مبلغ 000 673 805 18 دينار بزيادة مقدارها 000 531 922 1 دينار عن تقديرات السنة المالية 2014/2013 والبالغة 000 142 883 16 دينار بنسبة 11.39٪.

دينار	السنة المالية	
18 805 673 000	تقديرات السنة المالية 2015/14	
16 883 142 000	تقديرات السنة المالية 13 / 2014	
1 922 531 000	زيادة بنسبة 11.39% عن تقديرات السنة المالية	2014/13

وقد تم تقدير الإيرادات النفطية طبقا للأسس التالية :

حصة دولة الكويت المقررة في منظمة الأوبك	2.700 مليون برميل/اليوم
سعر البرميل	75 دولار أمريكي/برميل.
سعر الصرف	286 فلس/دولار أمريكي
السنة المالية 2015/14	365 يوم
خصم تكاليف الإنتاج	المقدرة بمبلغ 2483 مليون دينار

وترجع أهم أسباب الزيادة في تقديرات الإيرادات النفطية إلى:

1. اعتماد سعر تأشيري 75 دولار أمريكي/للبرميل مقابل 70 دولار أمريكي/للبرميل في ميزانية السنة المالية 2014/2013.
2. اعتماد سعر صرف الدولار على أساس 286 فلس مقابل 275 فلس في ميزانية 2014/2013.

تساهم الإيرادات النفطية بنسبة 93.71٪ من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2015/14، بينما كانت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2014/13 بنسبة 93.30٪.

وقد قدرت إيرادات الغاز الطبيعي بمشروع ميزانية السنة المالية 2015/2014 بمبلغ 185 915 000 دينار بنقص قدره (13 843 000) دينار عن تقديرات الغاز بميزانية السنة المالية 2014/2013 وبنسبة 6.9٪.

هذا وقد بلغت الإيرادات النفطية الفعلية لهذا الباب خلال السنوات المالية السابقة كما يلي:

دينار	المحصل في السنوات المالية
29 969 672 171	السنة المالية 12 / 2013
28 569 556 009	السنة المالية 11 / 2012
19 947 374 438	السنة المالية 010/ 2011

<u>الإيرادات غير النفطية</u>

تتمثل هذه الإيرادات في ضريبة الدخل من غير شركات النفط، الضرائب والرسوم على الممتلكات، رسوم القيد والتسجيل، الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية، إيرادات الخدمات، الإيرادات والرسوم المتنوعة والإيرادات الرأسمالية.

دينار	السنة المالية
1 263 367 000	تقديرات السنة المالية 2015/14
1 212 741 000	تقديرات السنة المالية 13 / 2014
50 626 000	زيادة بنسبة 4.17 ٪ من تقديرات السنة المالية 13/ 2014

وتساهم الإيرادات غير النفطية بنسبة 6.29٪ من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2015/14، بينما كانت مساهمتها من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2014/13 بنسبة 6.70٪، وقد بلغت الإيرادات الفعلية للإيرادات غير النفطية خلال السنوات المالية السابقة كما يلي:

دينار	المحصل في السنوات المالية
2 038 870 449	السنة المالية 12 / 2013
1 666 530 606	السنة المالية 11 / 2012
1 554 610 211	السنة المالية 010/ 2011

- <u>الباب الثاني – الضرائب على صافي الدخل والأرباح</u>

تتمثل في الإيرادات المحصلة من ضريبة الدخل من غير شركات النفط والضرائب على صافي الأرباح السنوية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

دينار	السنة المالية
79 000 000	تقديرات السنة المالية 2015/14
85 000 000	تقديرات السنة المالية 2014/13
(6 000 000)	نقص بنسبة 7.05٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13.

هذا وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لهذا الباب في السنوات المالية السابقة كما يلي :

دينار	المحصل في السنوات المالية
73 872 219	السنة المالية 2013/12
86 283 516	السنة المالية 2012/11
87 773 791	السنة المالية 2011/010

وتتكون إيرادات هذا الباب من مجموعتين.

- **مجموعة 2 ـ ضريبة الدخل من غير شركات النفط**

دينار	السنة المالية
36 000 000	تقديرات السنة المالية 2015/14
39 200 000	تقديرات السنة المالية 2014/13
(3 200 000)	نقص بنسبة 8.16٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13

هذا وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لهذه المجموعة في السنوات المالية السابقة كما يلي :

دينار	المحصل في السنوات المالية
33 899 607	السنة المالية 2013/12
35 864 674	السنة المالية 2012/11
41 107 601	السنة المالية 2011/010

ويختص بهذه المجموعة وزارة المالية ـ الإدارة العامة.

- **مجموعة 3 – الضرائب على صافي الأرباح**

وهي الإيرادات الناتجة عن فرض ضريبة بنسبة 2.5 ٪ من صافي الأرباح السنوية على الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك تطبيقا لأحكام القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، والإيرادات الناتجة عن فرض ضريبة بنسبة 1٪ وفقا لأحكام القانون رقم (46) لسنة 2006 في شان الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة.

دينار	السنة المالية
43 000 000	تقديرات السنة المالية 2015/14
45 800 000	تقديرات السنة المالية 2014/13
(2 800 000)	نقص بنسبة 6.11٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13.

هذا وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لهذه المجموعة في السنوات المالية السابقة كما يلي :

دينار	المحصل في السنوات المالية
39 672 612	السنة المالية 2013/12
50 418 842	السنة المالية 2012/11
46 666 190	السنة المالية 2011/010

- **الباب الثالث – الضرائب والرسوم على الممتلكات**

تتمثل إيرادات هذا الباب في الضرائب والرسوم المفروضة على تملك أو نقل ملكية الأراضي والعقارات، وتتكون إيرادات هذا الباب من مجموعة واحدة.

- **مجموعة 1 ـ رسوم نقل الملكيـــــة :**

تتمثل إيرادات هذه المجموعة في الرسوم المفروضة على ملكية ونقل ملكية الأراضي والعقارات التي تحصل لدى وزارة العدل عند تسجيل نقل ملكية الأراضي والعقارات فيما عدا عقود البيع التي تبرمها الجهات الحكومية.

دينار	السنة المالية
17 500 000	تقديرات السنة المالية 2015/14
17 500 000	تقديرات السنة المالية 2014/13

هذا وقد بلغت الإيرادات الفعلية لهذا الباب خلال السنوات المالية السابقة كما يلي:

دينار	المحصل في السنوات المالية
15 561 858	السنة المالية 12 / 2013
14 464 033	السنة المالية 11 / 2012
11 112 712	السنة المالية 010/ 2011

- **الباب الرابع – الضرائب والرسوم على السلع والخدمات**

تتمثل إيرادات هذا الباب في الضرائب والرسوم التي تفرض على السلع والخدمات ومزاولة الأعمال، وتتكون إيرادات هذا الباب من مجموعة واحدة.

- **مجموعة 2 ـ رسوم القيد والتسجيل:**

وتشتمل هذه المجموعة على رسوم قيد وتسجيل الشركات وطلبات الترخيص ورسوم دمغ المعادن الثمينة ورسوم العلامات التجارية.

دينار	السنة المالية
3 568 000	تقديرات السنة المالية 2015/14
2 096 000	تقديرات السنة المالية 2014/13
1 472 000	زيادة بنسبة 70.23٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13

هذا وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة في السنوات المالية السابقة كالآتي

دينار	المحصل في السنوات المالية
2 268 354	السنة المالية 12 / 2013
2 475 553	السنة المالية 11 / 2012
2 827 679	السنة المالية 010/ 2011

- **الباب الخامس – الضرائب والرسوم على التجارة والمعاملات الدولية**

تتمثل إيرادات هذا الباب في الضرائب والرسوم المحصلة نظير استيراد وتصدير البضائع من والى الخارج ورسوم الخدمات على التجارة الخارجية، وتتكون إيرادات هذا الباب من مجموعة واحدة.

- **مجموعة 1 ـ الضرائب والرسوم الجمركية :**

وتتمثل إيرادات هذه المجموعة في المبالغ المحصلة نظير ضرائب ورسوم أرضية ورسوم الشهادات.

دينار	السنة المالية
260 200 000	تقديرات السنة المالية 2015/14
225 159 150	تقديرات السنة المالية 2014/13
35 040 850	زيادة بنسبة 15.56٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13.

هذا وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة في السنوات المالية السابقة كالاتي :

دينار	المحصل في السنوات المالية
258 991 018	السنة المالية 12 / 2013
222 903 768	السنة المالية 11 / 2012
218 377 834	السنة المالية 010/ 2011

- **الباب السادس – إيرادات الخدمات**

تتمثل إيرادات هذا الباب في المبالغ المحصلة مقابل الخدمات التي تؤديها الوزارات والإدارات الحكومية ويتم تحصيل هذه المبالغ إما نقدا أو بواسطة الطوابع المالية والبريدية وفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن.

دينار	السنة المالية
732 675 500	تقديرات السنة المالية 2015/14
709 853 150	تقديرات السنة المالية 2014/13
22 822 350	زيادة بنسبة 3.21٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13.

وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لهذا الباب خلال السنوات المالية السابقة كما يلي :

دينار	المحصل في السنوات المالية
706 738 759	السنة المالية 12 / 2013
576 696 312	السنة المالية 11 / 2012
566 621 944	السنة المالية 010/ 2011

وتتكون إيرادات هذا الباب من ثماني مجموعات هي:

- مجموعة 1 ـ خدمات الأمن والعدالة:

تتمثل إيرادات هذه المجموعة في المبالغ المحصلة كرسوم وغرامات قضائية ومبيع مواد مصادرة وكذلك عدادات انتظار السيارات ورسوم إصدار رخص القيادة.

دينار	السنة المالية
81 463 000	تقديرات السنة المالية 2015/14
75 457 000	تقديرات السنة المالية 2014/13
6 006 000	زيادة بنسبة 7.96٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13.

هذا وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لهذه المجموعة في السنوات المالية السابقة كما يلي :

دينار	المحصل في السنوات المالية
72 145 001	السنة المالية 2013/12
67 948 393	السنة المالية 2012/11
72 718 282	السنة المالية 2011/010

- مجموعة 2 ـ الخدمات التعليمية والثقافية:

تتمثل إيرادات هذه المجموعة في المبالغ التي تحصل من مبيع المطبوعات الحكومية ونشر الإعلانات بوسائل النشر الحكومية وكذلك مبيع البرامج التليفزيونية وإيرادات الأفلام والأشرطة بالإضافة إلى رسوم التدريب والتعليم.

دينار	السنة المالية
4 361 500	تقديرات السنة المالية 2015/14
4 273 100	تقديرات السنة المالية 2014/13
88 400	زيادة بنسبة 2.07٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13

هذا وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لهذه المجموعة في السنوات المالية السابقة كما يلي :

دينار	المحصل في السنوات المالية
3 593 411	السنة المالية 2013/12
3 686 733	السنة المالية 2012/11
3 432 036	السنة المالية 2011/010

- **مجموعة 3 ـ الخدمات الصحية:**

تتمثل إيرادات هذه المجموعة في المبالغ المحصلة نظير تقديم الخدمات الصحية المختلفة.

دينار	السنة المالية
91 863 000	تقديرات السنة المالية 2015/14
81 980 000	تقديرات السنة المالية 2014/13
9 883 000	زيادة بنسبة 12.05٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13.

هذا وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لهذه المجموعة في السنوات المالية السابقة كما يلي :

دينار	المحصل في السنوات المالية
82 532 601	السنة المالية 2013/12
78 978 779	السنة المالية 2012/11
72 739 526	السنة المالية 2011/010

- **مجموعة 4 ـ خدمات الإسكان والمرافق:**

تتمثل إيرادات هذه المجموعة في المبالغ التي تحصل نظير تقديم الخدمات المتعلقة بالإسكان والمرافق.

دينار	السنة المالية
65 075 000	تقديرات السنة المالية 2015/14
50 462 900	تقديرات السنة المالية 13/ 2014
14 612 100	زيادة بنسبة 28.96٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13

هذا وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لهذه المجموعة في السنوات المالية السابقة كما يلي :

دينار	المحصل في السنوات المالية
71 086 419	السنة المالية 2013/12
65 340 107	السنة المالية 2012/11
46 923 081	السنة المالية 2011/010

- مجموعة 5 ـ خدمات الكهرباء والماء :

تتمثل إيرادات هذه المجموعة في المبالغ المحصلة نظير خدمات الكهرباء والماء.

دينار	السنة المالية
238 000 000	تقديرات السنة المالية 2015/14
227 995 500	تقديرات السنة المالية 2014/13
10 004 500	زيادة بنسبة 4.39٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13.

هذا وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لهذه المجموعة في السنوات المالية السابقة كما يلي :

دينار	المحصل في السنوات المالية
190 748 567	السنة المالية 2013/12
136 943 749	السنة المالية 2012/11
120 130 816	السنة المالية 2011/010

- مجموعة 6 ـ خدمات النقل والمواصلات :

تتمثل إيرادات هذه المجموعة في المبالغ المحصلة نظير تأدية خدمات الطيران المدني والبريد والبرق والهاتف وكذلك خدمات الموانئ.

دينار	السنة المالية
211 417 000	تقديرات السنة المالية 2015/14
198 209 350	تقديرات السنة المالية 2014/13
13 207 650	زيادة بنسبة 6.66٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13

هذا وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لهذه المجموعة في السنوات المالية السابقة كما يلي :

دينار	المحصل في السنوات المالية
204 268 882	السنة المالية 2013/12
143 804 224	السنة المالية 2012/11
177 969 190	السنة المالية 2011/010

- مجموعة 7 ـ إيرادات الطوابع المالية:

تتمثل إيرادات هذه المجموعة في المبالغ المحصلة من مبيع الطوابع المالية التي تستخدم في تحصيل رسوم الخدمات على اختلاف أنواعها.

دينار	السنة المالية
40 000 0000	تقديرات السنة المالية 2015/14
71 000 000	تقديرات السنة المالية 2014/13
(31 000 000)	نقص بنسبة 43.66٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13.

هذا وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لهذه المجموعة في السنوات المالية السابقة كما يلي :

دينار	المحصل في السنوات المالية
81 906 993	السنة المالية 2013/12
79 707 134	السنة المالية 2012/11
72 149 968	السنة المالية 2011/010

- مجموعة 8 ـ خدمات أخـــرى :

تتمثل إيرادات هذه المجموعة في المبالغ التي تحصل نظير تقديم الخدمات التي لم يسبق إدراجها ضمن المجموعات السابقة في نفس الباب.

دينار	السنة المالية
496 000	تقديرات السنة المالية 2015/14
475 300	تقديرات السنة المالية 2014/13
20 700	زيادة بنسبة 4.35 ٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13

هذا وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لهذه المجموعة في السنوات المالية السابقة كما يلي :

دينار	المحصل في السنوات المالية
456 884	السنة المالية 2013/12
287 193	السنة المالية 2012/11
559 045	السنة المالية 2011/010

- **الباب السابع – الإيرادات والرسوم المتنوعة**

تتمثل إيرادات هذا الباب في المبالغ التي تحصل من مختلف الأنواع والبنود التي لم تدرج ضمن نمطية الأبواب السابقة.

دينار	السنة المالية
155 423 500	تقديرات السنة المالية 2015/14
143 132 700	تقديرات السنة المالية 2014/13
12 290 800	زيادة بنسبة 8.59 ٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13.

وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لهذا الباب خلال السنوات المالية السابقة كما يلـــي:

دينار	المحصل في السنوات المالية
954 875 342	السنة المالية 12 / 2013
746 433 213	السنة المالية 11 / 2012
660 631 388	السنة المالية 010/ 2011

وتتكون إيرادات هذا الباب من مجموعة واحدة :

- مجموعة 1 ـ الإيرادات والرسوم :

وتتكون هذه المجموعة من البنود التالية :

24 840 600	بند 01 رسوم
3 299 400	بند 02 إيرادات مبيعات
22 661 800	بند 03 غرامات وأرباح
27 137 500	بند 04 إيرادات قيدية
75 979 200	بند 05 إيرادات أخرى
525 000	بند 06 إيجار وسائل النقل والمعدات والتجهيزات
980 000	بند 07 تعويضات
155 423 500	جملة تقديرات مجموعة الإيرادات والرسوم

- الباب الثامن – الإيرادات الرأسمالية

تتمثل إيرادات هذا الباب في المبالغ المحصلة من مبيع أصول مملوكة للدولة مثل الأراضي والعقارات.

دينار	السنة المالية
15 000 000	تقديرات السنة المالية 2015/14
30 000 000	تقديرات السنة المالية 2014/13
(15 000 000)	نقص بنسبة 50٪ من تقديرات السنة المالية 2014/13.

وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لهذا الباب خلال السنوات المالية السابقة كما يلـــي :-

دينار	المحصل في السنوات المالية
26 562 899	السنة المالية 12 / 2013
17 274 211	السنة المالية 11 / 2012
7 264 863	السنة المالية 010/ 2011

أهم أسباب الزيادة في تقديرات الإيرادات غير نفطية على مستوى الجهات الحكومية:

- زيادة المتوقع تحصيله من الضرائب والسلع الواردة، والرسوم الجمركية والإيرادات القيدية بالإدارة العامة للجمارك.
- زيادة الإيرادات المتوقع تحصيلها من بند البرق والهاتف خاصة المخابرات الخارجية، والأبراج الهوائية ودوائر الربط، والإيرادات القيدية وخدمات الموانئ بوزارة المواصلات.
- الزيادة المتوقع تحصيلها من مبيع التيار الكهربائي والعدادات ورسوم إيصال التيار الكهربائي والزيادة المتوقعة في بيع المياه العذبة والصليبية بوزارة الكهرباء والماء.
- زيادة في إيرادات الضمان والتأمين الصحي نظرا لزيادة عدد الوافدين والزيادة في بند إيرادات قيدية، وزيادة بند تعويضات، وإيرادات المستشفيات بوزارة الصحة.
- زيادة في بند رسوم قضائية نتيجة الزيادة في الغرامات الجزائية والمخالفات المرورية، ورسوم الالتحاق بعائل وإصدار رخص القيادة بوزارة الداخلية.
- زيادة في الإيرادات الأخرى بديوان الخدمة المدنية نظرا لاسترداد ما تم صرفه للمبعوثين نتيجة إلغاء البعثات والإجازات الدراسية والصرف بالزيادة للعلاوة الاجتماعية.
- زيادة المحصل من الشركات والمؤسسات المخالفة لقانون دعم العمالة الوطنية بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل وغيرها من البنود.
- زيادة التراخيص التجارية وتراخيص مراقبي الحسابات، ورسوم تسجيل الشركات ووثائق التأمين وغيرها من البنود بوزارة التجارة والصناعة.
- زيادة إيرادات أخرى بوزارة العدل نتيجة ما سيتم استرداده من مخصصات مالية للمبعوثين نتيجة الغاء البعثات والإجازات الدراسية والصرف بالزيادة للعلاوة الاجتماعية وزيادة غرامات وأرباح نتيجة للزيادة المتوقعة في أرباح الحسابات الجارية والغرامات على الشركات.

ويقابل هذه الزيادة نقص في إيرادات بعض الجهات كما يلي:

- **انخفاض المتوقع بيعه من الأراضي المملوكة للدولة خلال السنة المالية 2015/2014 والنقص المتوقع في إيجارات مواقف السيارات، المناقصات والممارسات، المبيعات والإيرادات القيدية بوزارة المالية – الإدارة العامة.**
- **نقص في الإيرادات القيدية بوزارة التربية.**
- **نقص في إيرادات الطيران المدني نتيجة انخفاض عقد إعلانات مطار الكويت الدولي، وإيجار الأسواق التجارية ومحلات المطار، ورسوم إشراف مكاتب السياحة والسفر.**

ثالثا: النفقات العامة: ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية 2015/2014

وفقا لمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014 تقدر المصروفات بالميزانية بمبلغ 000 548 684 21 د.ك (واحد وعشرون مليارا وستمائة وأربعة وثمانون مليونا وخمسمائة وثمانية وأربعون ألف دينـــــار)، موزعة على أبواب الميزانية الخمس على النحو التالي:

(1) اعتمادات الباب الأول ـ المرتبات للسنة المالية 2015/2014 بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014

تمثل المرتبات عنصرا رئيسيا في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية ، وقد قامت وزارة المالية بإعداد ومراجعة الاعتمادات التقديرية للباب الأول المرتبات للسنة المالية 2015/2014، مع مراعاة التنسيق والتعاون مع ديوان الخدمة المدنية استنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم 695 بجلسته رقم 2008/2_33 بتاريط 2008/6/30 بشأن الموافقة على نقل تبعية دراسة وإعداد تقديرات الباب الأول – المرتبات بميزانيات الجهات الحكومية من ديوان الخدمة المدنية إلى وزارة المالية.

وقد حرصت وزارة المالية على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لاستيعاب عناصر العمل الكويتية من خريجي الجامعات والمراحل التعليمية المختلفة وفقا لاحتياجات ومتطلبات أجهزة الخدمات الحكومية من وظائف وأعمال لازمة للتنمية الإدارية في كافة المجالات بالوزارات والإدارات الحكومية واستمرار تغطية احتياجات هذه الجهات وفقا لمركزية التعيين تنفيذا لخطة توظيف الكويتيين المعتمدة من مجلس الوزراء بالقرار رقم 551 الصادر بتاريط 1999/8/8 .

وقد روعي في إعداد ومراجعة اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية للباب الأول – المرتبات الالتزام بالأسس والقواعد المتبعة في إعداد هذا الباب فيما يختص بالمكافآت والترقيات بالأقدمية والترقيات بالاختيار وقواعد تنفيذ سياسة الإحلال وما سبق إقراره من بدلات ومكافآت.

وقد بلغت جملة اعتمادات الباب الأول – المرتبات للسنة المالية 2015/2014 للوزارات والإدارات الحكومية 5586 مليون دينار بمعدل زيادة 7.5٪ عن المعتمد للسنة المالية السابقة 2014/2013 وهو 5194 مليون دينار.

(لأقرب مليون دينار)

بيان	المعتمد 2015/2014	المعتمد 2014/2013	الفرق	نسبة الزيادة٪
جملة الباب الأول – المرتبات	5586	5194	392	٪ 7.5

وموضح فيما يلي جدول لمقارنة جملة مقترحات الوزارات والإدارات الحكومية لهذا الباب للسنة المالية 2015/2014 بما أسفرت عنه دراسة وزارة المالية، لبيان نتائج ما بذل من جهود لترشيد الإنفاق.

(لأقرب مليون دينار)

بيان	جملة الاعتماد للباب الأول		الفرق (بالنقص)
	وفقا لاقتراح الجهات	وفقا لاقتراح وزارة المالية	
جملة المرتبات المقترحة للسنة المالية 2015/2014	6 374	5 586	(788)*

* يمثل هذا المبلغ التخفيضات التي أجرتها وزارة المالية على اقتراح الجهات.

وقد بلغ عدد الوظائف المدرجة في الباب الأول للسنة المالية 2015/2014 : (346 365) وظيفة موزعة كالآتي :-

203 070	وظيفة كويتي
90 631	وظيفة غير كويتي
52 664	وظيفة عسكرية
346 365	إجمالي عدد الوظائف

وقد بلغ نصيب هذه الوظائف من اعتمادات الباب الأول كالآتي :-

بيان الوظائف	عدد الوظائف	نصيبها من الاعتمادات (لأقرب مليون دينار)	النسبة المئوية إلى جملة الباب ٪
وظائف الكويتيين	203 070	4 269	٪ 76.4
وظائف غير الكويتيين	90 631	527	٪ 9.4
وظائف العسكريين	52 664	790	٪14.2
الجملة	346 365	5 586	٪ 100

ويلاحظ أن نسبة اعتمادات العمالة الوطنية إلى إجمالي الاعتمادات بالباب الأول - المرتبات (فيما عدا العسكريين) 89٪، وبلغت نسبة هذه العمالة إلى إجمالي عدد الموظفين (فيما عدا العسكريين) 69٪ وقد كانت هذه النسبة في السنتين السابقتين 2013/2012، 2014/2013 نحو 68 ٪.

وقد بلغ إجمالي عدد وظائف غير الكويتيين المشمولين بسياسة الإحلال والمطلوب تجميدها بميزانية 2015/2014 اعتبارا من 2014/7/1 عدد 787 وظيفة وفقا للمهن المحددة.

(2) اعتمادات الباب الثاني- المستلزمات السلعية والخدمات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014

تتمثل مصروفات الباب الثاني- المستلزمات السلعية والخدمات- في قيمة المواد والسلع التي تحصل عليها الوزارات والإدارات الحكومية لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها أو تساعدها في تنفيذ هذه الأهداف بالإضافة إلى قيمة الخدمات المؤداة من الغير واللازمة لتأدية نشاط الجهة الحكومية وتسيير أعمالها.

وبناء على ذلك تقدمت الوزارات والإدارات الحكومية إلى وزارة المالية بمقترحاتها للمبالغ المطلوب اعتمادها وذلك من خلال مشاريع ميزانياتها للسنة المالية 2014 /2015 ، وقامت الأجهزة الفنية المختصة بشئون الميزانية العامة بوزارة المالية بدراسة مقترحات الجهات وفقا للأسس والقواعد المالية آخذة بعين الاعتبار توجهات السياسة المالية العامة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تقديرات الباب الثاني -المستلزمات السلعية والخدمات للسنة المالية 2015/2014 تركزت في المقترحات الحتمية والاحتياجات الفعلية، وذلك بناء على التوجهات العامة في هذا الشأن.

قامت وزارة المالية- شئون الميزانية العامة- بدراسة مقترحات الوزارات والإدارات الحكومية دراسة وافية وشاملة وعقدت عدة اجتماعات مع المسئولين بالوزارات والإدارات الحكومية حتى تم التوصل لتقديرات دقيقة مبنية على أسس علمية سليمة وفى حدود الاحتياجات الفعلية مع مراعاة السياسة العامة للدولة.

بلغت تقديرات الباب الثاني -المستلزمات السلعية والخدمات للسنة المالية 2015/2014، مبلغ 3 916 731 000 دينار بزيادة مقدارها 43 002 000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2014/2013 و البالغة 3 873 729 000 وبنسبة 1.1٪.

دينار	السنة المالية
3 916 731 000	اعتمادات السنة المالية 2015/2014
3 873 729 000	اعتمادات السنة المالية 2014/2013
43 002 000	زيادة بنسبة 1.1٪ عن اعتمادات السنة المالية 2014/2013

ينقسم الباب الثاني إلى المجموعتين الآتيتين :

- **مجموعة 1 ـ المستلزمات السلعية:**

وتتمثل هذه المجموعة في قيمة المواد والسلع التي تحصل عليها الجهة الحكومية لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها أو تساعدها على تنفيذ هذه الأهداف.

دينار	السنة المالية
3 307 497 838	اعتمادات السنة المالية 2015/2014 بنسبة 84.4٪ من جملة
3 208 952 470	اعتمادات السنة المالية 2014/2013
98 545 368	زيادة بنسبة 3.1٪ من اعتمادات السنة المالية 2014/2013.

- **مجموعة 2 ـ تكاليف الخدمات :**

وتتمثل في قيمة الخدمات المؤداة من الغير واللازمة لتأدية نشاط الجهة الحكومية وتسيير أعمالها.

دينار	السنة المالية
609 233 162	اعتمادات السنة المالية 2015/2014 بنسبة 15.6٪ من جملة
664 776 530	اعتمادات السنة المالية 2014/2013
(55 543 368)	نقص بنسبة 8.4٪ من اعتمادات السنة المالية 2014/2013

أهم أسباب الزيادة في الباب الثاني:

- **شراء طاقة كهربائية من دولة قطر لصيف 2014.**
- **زيادة المتوقع صرفه من وقود تشغيل المحطات بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط.**
- **زيادة تقديرات نوع أدوية وعقاقير ومواد كيماوية بوزارة الصحة.**
- **زيادة نوع برامج إذاعية وتلفزيون ونوع ضيافة وحفلات وهدايا بوزارة الإعلام.**
- **زيادة بند إيجارات بوزارة الخارجية نتيجة زيادة عدد البعثات في الخارج.**

ويقابل هذه الزيادة نقص في بعض الجهات كما يلي:

- **نقص في نوع استشارات بوزارة الداخلية (مشروع منظومة الكويت الأمنية).**
- **نقص في بند مصروفات خاصة بمجلس الوزراء وبعض البنود الأخرى.**
- **نقص المعتمد لنوع برامج حاسب آلي وبند أبحاث ودراسات بوزارة التربية.**
- **نقص في بند مواد وخامات ونوع إعلان ودعاية بوزارة المواصلات.**
- **نقص في بند أبحاث ودراسات واستشارات وخدمات إعلامية واجتماعية بوزارة التجارة والصناعة.**
- **نقص في نوع استشارات ونوع برامج حاسب آلي بديوان الخدمة المدنية.**

(3) اعتمادات الباب الثالث - وسائل النقل والمعدات والتجهيزات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014

يخصص الباب الثالث – وسائل النقل و المعدات و التجهيزات – للمصروفات التي تنفقها الجهات الحكومية في سبيل الحصول على السلع و الأصول الرأسمالية، و يشتمل هذا الباب على ثلاث مجموعات تنقسم كل منها إلى عدة بنود و أنواع طبقا للدليل النمطي الموحد للحسابات للجهات الحكومية الصادر بالتعميم رقم (5) لسنة 1998 وتعديلاته.

و بناء على ذلك تقدمت الوزارات و الإدارات الحكومية إلى وزارة المالية بمقترحاتها للمبالغ المطلوب اعتمادها و ذلك من خلال مشاريع ميزانيتها للسنة المالية 2014 / 2015 ، و قامت الأجهزة الفنية المختصة بشئون الميزانية العامة بوزارة المالية بدراسة مقترحات الجهات وفقا للأسس و القواعد المالية آخذة بعين الاعتبار توجهات السياسة المالية العامة.

و مما تجدر الإشارة إليه أن تقديرات الباب الثالث - وسائل النقل و المعدات و التجهيزات للسنة المالية 2015/2014 تركزت في المقترحات الحتمية والاحتياجات الفعلية، وذلك بناء على التوجهات العامة في هذا الشأن.

قامت وزارة المالية - شئون الميزانية العامة - بدراسة مقترحات الوزارات والإدارات الحكومية دراسة وافية و شاملة و عقدت عدة اجتماعات مع المسئولين بالوزارات و الإدارات الحكومية حتى تم التوصل لتقديرات حقيقية مبنية على أسس علمية سليمة و في حدود الاحتياجات الفعلية مع مراعاة السياسة العامة للدولة.

بلغت تقديرات الباب الثالث - وسائل النقل والمعدات والتجهيزات للسنة المالية 2015/2014 مبلغ 289 374 000 دينار بنقص مقداره (61 928 000) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2013 / 2014 و البالغة 351 302 000 دينار أي بنسبة 17.63٪.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب الثالث للسنة المالية 2015/2014	289 374 000
جملة اعتمادات الباب الثالث للسنة المالية 2014/ 2013	351 302 000
نقص بنسبة 17.63 ٪ عن اعتمادات السنة المالـــــية 2014/2013	(61 928 000)

أهم أسباب النقص في الباب الثالث:

- الانتهاء من توريد آليات عسكرية (الباندور) بالحرس الوطني في السنة المالية السابقة.
- تخفيض نوع أجهزة حاسب آلي بوزارة التربية وفقا للاحتياجات الفعلية وتغطية احتياجات الوزارة من الأثاث في السنة المالية السابقة.
- انخفاض طلب وزارة الكهرباء والماء من أجهزة الاتصال والكشف والطاقة الإشعاعية، وأجهزة الحاسب الآلي.
- نقص في تقديرات الأجهزة والأثاث والبيوت الجاهزة ووسائل النقل البرية بميزانية مجلس الوزراء.
- نقص في تقديرات الأثاث والأجهزة بميزانية ديوان الخدمة المدنية.
- نقص في أجهزة الاتصال والكشف والطاقة الإشعاعية بوزارة الموصلات.
- نقص في بند الأجهزة بوزارة المالية.
- نقص في بند الأجهزة بوزارة التجارة والصناعة.

ويقابل هذا النقص زيادة في الجهات التالية:

- زيادة في بند الأجهزة بوزارة الصحة وفقا للحاجة الفعلية.
- زيادة في وسائل النقل البرية والمعدات بوزارة الداخلية.
- زيادة في وسائل النقل الجوية بالديوان الأميري.
- زيادة في نوع أجهزة التنبيه والإشارة وأجهزة الحاسب الآلي والأثاث بالطيران المدني.
- زيادة في بند الآلات لتغطية احتياجات مطبعة الحكومة بوزارة الإعلام.

(4) اعتمادات الباب الرابع- المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة للسنة المالية 2015/2014

قامت شئون الميزانية العامة بإعداد مشروع ميزانية الباب الرابع -المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة- للجهات الحكومية (الوزارات والإدارات الحكومية، والجهات ذات الميزانيات الملحقة) بعد إجراء كافة الدراسات الفنية والمالية على مقترحات الجهات الحكومية بحيث تعتمد أسس التقديرات على التوزيع السنوي للإنفاق الاستثماري وفق احتياجات الجهات الحكومية وفي ضوء معدلات الصرف السنوية، وعلى ضوء ما جاء بالخطة السنوية الرابعة.

وفيما يلي بيان تحليلي مختصر لمشروع ميزانية الباب الرابع للوزارات والإدارات الحكومية:-

قدمت الوزارات والإدارات الحكومية مقترحاتها بشأن الاعتمادات الصرفية المطلوبة لمشروع ميزانية الباب الرابع بمبلغ إجمالي 2462 مليون دينار، وبعد دراسة تلك المقترحات تم إدراج مقترح ميزانية الباب الرابع بمبلغ 1709 مليون دينار (لا تشمل الاستملاكات العامة) بفارق نقص وقدره 753 مليون دينار عن مقترح الجهات الحكومية وبنسبة تخفيض قدرها 31٪.

وبإضافة الاستملاكات العامة للمبلغ المقترح قدر مشروع ميزانية الباب الرابع بمبلغ 1758 مليون دينار بفارق نقص وقدره 704 مليون دينار عن مقترح الجهات وبنسبة تخفيض 29٪.

وبالتالي قدرت تقديرات الباب الرابع - المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة بمشروع ميزانية السنة المالية 2015/2014 بمبلغ 1758 مليون دينار موزعة على النحو التالي:

اعتمادات الباب الرابع - المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة للسنة المالية 2015/2014	
المشاريع الجديدة للسنة المالية 2015/2014	13,520,000
المشاريع المعتمدة (الجاري تنفيذها)	1,315,210,000
الأعمال الإنشائية الصغيرة وصيانة المنشآت والمرافق	379,872,000
الاستملاكات العامة	49,398,000
الإجمـــالي	1,758,000,000

ورغبة في إجراء التوازن بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري ولتفعيل عجلة الاقتصاد الوطني والذي يمثل الإنفاق العام المحرك الرئيسي للدورة الاقتصادية فيه، فقد قامت وزارة المالية بإدراج بعض المشروعات الجديدة لأهمية هذه المشروعات في تلبية احتياجات المواطنين من خدمات أو زيادة وتحسين في الخدمات القائمة حاليا وذلك بسبب التوسع العمراني وإنشاء المناطق السكنية الجديدة، بالإضافة إلى بعض المشاريع الحيوية والضرورية للبنية الأساسية في حين بلغت اعتماداتها الصرفية خلال السنة المالية 2015/2014 مبلغ ((13,520,000 دينار)) علما بأن التكاليف الكلية المعتمدة لبعض هذه المشروعات تمثل تكاليف مرحلة الاستشارات للتصميم فقط انتظارا لتحديد تكاليف التنفيذ بمعرفة المكاتب الاستشارية أو على ضوء قرارات الترسية للمشروعات المطروحة للتنفيذ والتي تصدر من قبل لجنة المناقصات المركزية، وعند تحديد هذه التكاليف سترتفع إجمالي التكاليف الكلية لتلك المشروعات، والتي توزع على سنوات تنفيذ المشروع.

ووفقا للاعتبارات والتفصيل السابق فقد بلغ إجمالي المقترح للباب الرابع : المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة للسنة المالية 2015/2014 مبلغ وقدره 1758 مليون دينار.

إجمالي المشاريع الإنشائية الجديدة للسنة المالية 2015/2014

عدد المشاريع	التكاليف	اعتمادات السنة المالية 2015/2014
39	673,610,000	13,520,000

أهم أسباب النقص في الباب الرابع:

- إلغاء وإعادة طرح بعض المناقصات في لجنة المناقصات المركزية، وتأجيل توقيع عقود بعض المشاريع.
- بعض المشاريع متوقع الانتهاء منها في نهاية السنة المالية 2014/2013 وتم إدراج اعتمادات مالية أقل من السنوات السابقة لأنها تمثل الدفعات النهائية للمقاولين.
- تم الانتهاء من بعض المشاريع وجاري تسوية حساباتها الختامية.
- بعض المشاريع يتم تنفيذها وفق عدة عقود وقد تم إدراج الاعتمادات المالية لها حسب المرحلة الفعلية.
- وجود عوائق بمرحلة التنفيذ في بعض المشاريع.

ونشير أن وزارة الأشغال العامة ووزارة الكهرباء والماء قد تقدمتا بطلب اعتمادات مالية بمشروع ميزانية الباب الرابع للسنة المالية 2015/2014 أقل مما هو مدرج في السنة المالية الحالية كالتالي:

اسم الجهة	ميزانية السنة المالية 2014/2013	طلب الجهة 2015/2014	الفرق	مقترح وزارة المالية 2015/2014
وزارة الأشغال العامة	700.000.000	419.642.000	(280.358.000)	388.940.000

- **نسبة تخفيض مشروع ميزانية وزارة الأشغال العامة للسنة المالية 2015/2014 عن ميزانية السنة المالية 2014/2013 : 44.4٪.**

اسم الجهة	ميزانية السنة المالية 2014/2013	طلب الجهة 2015/2014	الفرق	مقترح وزارة المالية 2015/2014
وزارة الكهرباء والماء	706.000.000	586.625.000	(119.375.000)	547.300.000

- **نسبة تخفيض مشروع ميزانية وزارة الكهرباء والماء للسنة المالية 2015/2014 عن ميزانية السنة المالية 2014/2013 : 18.7٪.**

(5) اعتمادات الباب الخامس- المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2014

يحمل هذا الباب بالمصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية الداخلية والخارجية وهي مصروفات ذات طبيعة خاصة لا تندرج ضمن أبواب مصروفات الميزانية الأخرى وذلك لاعتبارات السياسة العامة وخدمة أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ويتكون هذا الباب من المجموعات التالية :

- مجموعة 1 - المصروفات المختلفة :

تختص هذه المجموعة بالمصروفات المختلفة والتي لا تدرج ضمن التقسيم النمطي للأبواب الأخرى فهي مصروفات إجمالية متفرقة تبعا لظروف خاصة تمليها اعتبارات السياسة العامة والصالح العام.

- مجموعة 2 - المدفوعات التحويلية الداخلية :

تختص هذه المجموعة بالمصروفات التي يتم دفعها دون عائد أو مقابل من السلع أو الخدمات وهذه المصروفات لا تدخل ضمن المنتج النهائي وتشمل تحويلات للأفراد ودعم المؤسسات الأهلية وإعانات عامة وتحويلات لهيئات ومؤسسات عامة بالإضافة إلى تعويض الأنشطة الخاصة والشركات.

- مجموعة 3 - المدفوعات التحويلية الخارجية :

تختص هذه المجموعة بالمدفوعات التي يتم دفعها للخارج كمساعدة أو إعانة لدول عربية وإسلامية وصديقة بهدف غرض عام القصد منه مساعدة هذه الدول من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية بالإضافة إلى مخصصات الاشتراك في الهيئات والمنظمات الدولية ونفقات علاج المواطنين بالخارج.

قامت وزارة المالية – شئون الميزانية العامة – بدراسة مقترحات الوزارات والإدارات الحكومية دراسة وافية وشاملة وعقدت عدة اجتماعات مع المسئولين بالوزارات والإدارات الحكومية حتى تم التوصل لتقديرات حقيقية مبنية على أسس علمية سليمة وفي حدود الاحتياجات الفعلية مع مراعاة السياسة العامة للدولة.

بلغت اعتمادات الباب الخامس – المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية للسنة المالية 2015/2014 مبلغ 000 443 134 10 دينار بزيادة قدرها 500 663 772 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2014/2013 والبالغة 500 779 361 9 دينار زيادة بنسبة 8.25٪ وهي محصلة الزيادة في بعض الجهات والنقص في البعض الآخر.

دينار	السنة المالية
10 134 443 000	جملة اعتمادات الباب الخامس للسنة المالية 14 / 2015
9 361 779 500	جملة اعتمادات الباب الخامس للسنة المالية 13 / 2014
772 663 500	زيادة بنسبة 8.25٪ عن اعتمادات السنة المالية 2014/13

أهم أسباب الزيادة في الباب الخامس:

- زيادة في بند تحويلات لهيئات ومؤسسات عامة (تحويل الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة) بوزارة المالية – الحسابات العامة.
- تغطية تكلفة الزيادة في أعداد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل.
- زيادة في ميزانية وزارة الدفاع بالوظائف الخاصة، والعلاوات والبدلات والآلات ووسائل النقل الجوية والخدمات الصحية.
- زيادة في بند دعم المنتجات المكررة والغاز المسال المسوق محليا بوزارة النفط.
- زيادة في بند دعم العمالة الوطنية بميزانية ديوان الخدمة المدنية.
- زيادة في بند الخدمات الصحية بالخارج في وزارة الصحة.
- زيادة في نوع بعثات دراسية للطلبة بسبب زيادة مخصصات طلبات البعثات.
- زيادة في بند خدمات صحية بوزارة الداخلية.

ويقابل هذه الزيادة نقص في الجهات التالية:

- نقص في بند المؤتمرات بالديوان الاميري بسبب الانتهاء من تغطية ثلاثة مؤتمرات.
- نقص في بند مهمات رسمية في الخارج بمجلس الوزراء وفقا للحاجة الفعلية.
- نقص في بند إسكان بوزارة التربية لانخفاض قيمة العقود للمباني المستأجرة ونقص في بند تدريب وبند دعم المؤسسات الاهلية.
- نقص ببند أحكام قضائية بوزارة الكهرباء والماء.

الفصل السادس

الخاتمة

الفصل السادس

الخاتمة

وفي الختام فإنه مما لا شك فيه أن هناك مجموعة من التحديات الرئيسة التي تواجهها السياسات الاقتصادية للبلاد بوجه عام والسياسة المالية بوجه خاص، وتتمثل تلك التحديات في الآتي:

1. تفعيل رؤية الدولة في التحول الى مركز مالي وتجاري بالعمل على توفير الاعتمادات اللازمة لمشروعات البنية التحتية اللازمة لتعزيز جهود التنويع الاقتصادي ورفع مستويات تنافسية الاقتصاد الكويتي.
2. العمل على تنويع مصادر توليد الناتج المحلي الاجمالي بتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية ورفع نصيبها في الناتج، وكذلك تنويع الإيرادات العامة للدولة لتخفيض اعتماد الدولة على النفط وفتح الآفاق نحو نمو مستدام بعيدا عن المصادر الريعية.
3. استمرار العمل على تفعيل دول القطاع الخاص ليعمل بمثابة قاطرة النمو في الاقتصاد المحلي، وتوفير كافة أشكال الحوافز اللازمة له ليضطلع بدور المنتج الرئيس في الدولة والموظف الأساسي لقوة العمل الوطنية.
4. تهيئة المناخ بصورة أفضل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم تعاونها مع القطاع الخاص الوطني لرفع معدلات النمو وخلق المزيد من فرص العمل المنتج للداخلين الجدد من المواطنين إلى سوق العمل، وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني.
5. السيطرة على نمو الانفاق العام للدولة وتعزيز مصادر الإيرادات غير النفطية لضمان استقرار أكبر في المالية العامة للدولة بتخفيف اعتمادها على الإيرادات النفطية.
6. مواجهة التفاوت الواضح بين التعويضات التي تحصل عليها مختلف الفئات الوظيفية في الدولة ذات الأعباء المتشابهة من خلال بديل استراتيجي لرواتب العاملين يراعي اعتبارات العدالة بين الفئات الوظيفية المختلفة، ويقدم بديلا مناسبا للنمو في أجور ورواتب العاملين في الدولة على أساس علمي.
7. التعامل مع القضايا الأساسية التي تهم المواطن وعلى رأسها مشكلة الإسكان بالعمل على إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة على المدى الطويل بما يضمن تدبير خدمة الرعاية السكنية للمواطن في التوقيت المناسبة وبالجودة المناسبة.

8. العمل على تهيئة مناخ يضمن استقرار الاسعار وكبح الضغوط التضخمية للحفاظ على القوة الشرائية لدخول المواطنين وضمان عدم تدهور مستوياتهم المعيشية.

وفي السنة المالية 2015/2014 -إن شاء الله- سوف تستمر وزارة المالية في العمل على تحقيق رسالتها -نحو استقرار مالي واقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية والاستراتيجية للدولة، من خلال دورها في وضع السياسات المالية وتوفير الانفاق الاستثماري التنموي، وإعادة هيكلة النظام المالي بالدولة، ودعم الشفافية وتنمية التعاون على المستويين الاقليمي والدولي، والعمل على التطوير المؤسسي والتنظيمي والمعلوماتي من خلال تطبيق نظم الادارة الحديثة، كذلك سوف تعمل على الاستمرار في جهودها في:

1. توفير التمويل اللازم لتوظيف الداخلين الجدد من العمالة الوطنية الى سوق العمل ومواجهة الزيادات في اعتمادات الباب الأول.
2. رصد الأموال اللازمة لتوفير الاعتمادات اللازمة لدعم السلع والخدمات العامة.
3. التنسيق مع المجلس الأعلى للتخطيط في جهود إعداد الخطة متوسطة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، لضمان تناغم تقديرات الانفاق العام مع حسابات الانفاق الكلي المدرجة في الخطة.
4. تأمين الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المشروعات العامة للدولة والتي يتم ادراجها سنويا ضمن الخطط السنوية لخطة للتنمية، لضمان تحقيق معدلات النمو المتوقعة في الخطة.
5. دعم جهود الاصلاح الهيكلي في الاقتصاد الكويتي وتنويع مصادر الناتج والدخل فيه.
6. الاستمرار في جهود ترشيد الانفاق العام والسيطرة على الدعم من خلال توجيهه لمصلحة المستحقين الحقيقيين له وتفعيل الطرق الحديثة في تحويل الدعم الى دعم نقدي يصرف بشكل مباشر للمواطن، بدلا من الدعم غير المباشر الذي تنخفض كفاءته بشكل عام.
7. الاستمرار في دعم الشباب نحو تحقيق آماله من خلال تشجيع المبادرات الخاصة وتمويل الأفكار الشبابية من خلال الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لخلق فرص أفضل للعمل المنتج للشباب بعيدا عن الدواوين الحكومية، وبما يعمل على زيادة مستويات الانتاج المحلي ورفع معدلات النمو.
8. الاستمرار في الرقابة الفعالة والدائمة على المال العام، لحماية وتنمية أملاك الدولة العقارية وزيادة مردودها وعوائدها.

9. تسريع الجهود لتطبيق ميزانية البرامج والأداء لضمان السيطرة بشكل أكبر على أوجه الانفاق ورفع كفاءة الانفاق العام للدولة.

10. الاستمرار في مراجعة النظام الضريبي للدولة وتهيئة السبل نحو تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية في الميزانية العامة للدولة.

وفي ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، نأمل أن تتغلب الكويت على تحدياتها لضمان استدامة خير ورفعة ورفاه شعبها في الحاضر والمستقبل.

والله ولي التوفيق ،،،

أنس خالد الصالح

وزير المالية